الجامعة الاردنية
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد والاحصاء

تنمية الصادرات الصناعية في الاردن

اعداد الطالب
فؤاد عايد الدويري

اشراف
الاستاذ الدكتور اسماعيل عبد الرحمن

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية
١٩٩٠م

مجرد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــــر

يسعدني ، وقد انتهيت من كتابة هذه الاطروحه أن اتقدم بصادق محبتي وعظيم شكري وامتناني للأستاذ الدكتور اسماعيل عبد الرحمن لتفضله بقبول الاشراف على هذه الدراسة ، ولما قدمه من توجيهات وارشادات قيمه رغم الظروف الصعبة التي مرت بها الدراسة في المراحل النهائية .

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل الذين قاموا بقراءة هذا الموضوع وساهموا في ابداء الملاحظات القيمة مما ادى الى تحسينه وتوجيهه نحو الافضل، وأخص منهم بالذكر الدكتور أحمد قاسم الأحمد مدير مركز البحوث الاقتصادية في الجمعية العلمية الملكية والسيد طايل الحجي والسيد صلاح الصوباني.

الى كل هؤلاء شكري وتقديري

فؤاد الدويـــــــري

كانون ثاني /١٩٩٠م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتويات

	الصفحة
الاهداء	ـب ـ
شكر وتقدير	ـجـ
محتويات الدراسة	د ـ و
قائمة الجداول	ز ـ ر
مقدمه	١ ـ ٣
الفصل الاول: التنمية الصناعية الاردنية من الاحلال الى التصدير	٤ ـ ٢٨
اولا: التنمية الصناعية في الاردن	٤
ثانيا: بدء الاهتمام بالقطاع الصناعي	٦
ثالثا: برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠	٧
رابعا: خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥	١٠
خامسا: خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠	١١
سادسا: خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥	١٢
سابعا: خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠	١٤
ثامنا: استراتيجيات التصنيع في الاردن	١٦
تاسعا: مراحل التصنيع الاحلالي في الاردن	١٧
عاشرا: استراتيجيات بناء الصناعات من اجل التصدير	٢٥
الفصل الثاني: مكانة الصناعة في تجارة الاردن الخارجية	٢٩ ـ ٦٨
اولا: تطور التجارة الخارجية في الاردن	٢٩
ثانيا: التركيب السلعي للصادرات	٣٥
ثالثا: التوزيع الجغرافي للصادرات	٣٦
رابعا: التركيب السلعي للمستوردات	٣٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع /فهرس المحتويات

	الصفحة
خامسا : التوزيع الجغرافي للمستوردات	٤٠
تطور الصادرات الصناعية الاردنية	٤٣
اولا : الصادرات الصناعية	٤٣
ثانيا : تركيب الصادرات الصناعية	٤٥
ثالثا : التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الاردنية	٤٨
رابعا : الاداء التصديري للمؤسسات الصناعية	٥٤
خامسا : مدى اعتماد الصناعه الاردنية على المواد المستورده اللازمه للصناعة	٥٦
سادسا : الانتاج الصناعي والسوق المحلي	٥٧
سابعا : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصناعية	٦٢
الفصل الثالث: اسبل تنمية الصادرات الصناعية الاردنية	٦٩ - ١١٩
اولا : البنية التحتية	٧١
١- قطاع النقل والمواصلات	٧٢
٢- قطاع الكهرباء	٧٥
ثانيا : الاجراءات النقدية	٨٣
ثالثا : ضمان وتمويل الصادرات الوطنية	٩٠
رابعا : السياسة المالية	٩٣
١- الدعم المباشر للصادرات	٩٣
٢- نظام رد الرسوم الجمركية	٩٣
٣- قوانين تشجيع الاستثمار	٩٤
خامسا : اجراءات عملية التصدير	١٠٠
١- تبسيط اجراءات التصدير	١٠٠
٢- تدريب المستخدمين ذوي العلاقه بالتصدير في القطاعين العام والخاص.	١٠٢
سادسا : المواصفات والمقاييس	١٠٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع/فهرس المحتويات

	الصفحة
سابعا: مؤسسة المناطق الحره	١٠٧
ثامنا: مؤسسة المراكز التجارية	١١٠
تاسعا: الاتفاقيات الدولية	١١٣
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	١٢٠ ـ ١٢٩
الملاحق.	١٣٠ ـ ١٣٧
المراجع:	١٣٨ ـ ١٤٢
١- المراجع العربية	١٣٨
٢- المراجع الاجنبية	١٤٢
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتويات الجدول	الصفحة
١-١	حصة قطاع الصناعة والتعدين من الانتاج المحلي الاجمالي بسعر التكلفه ونسبتها المئوية ١٩٦٣ - ١٩٧٠ .	٩
١-٢	نسبة المستوردات الى الانتاج المحلي الاجمالي بسعر الكلفه ١٩٧٠ - ١٩٨٧	٢٠
١-٣	توزيع المستوردات حسب الاستعمال النهائي ١٩٧٧ - ١٩٨٦	٢٢
٢-١	التركيب السلعي للصادرات الاردنية ١٩٧٣ - ١٩٨٧	٣٤
٢-٢	التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية ١٩٧٣ - ١٩٨٧	٣٧
٢-٣	التركيب السلعي للمستوردات الأردنية ١٩٧٣ - ١٩٨٧	٣٩
٢-٤	التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية ١٩٧٣ - ١٩٨٧	٤١
٢-٥	تطور الصادرات الصناعية الأردنية ١٩٧١ - ١٩٨٧	٤٤
٢-٦	التركيب السلعي للصادرات الصناعية الأردنية ١٩٧٨ - ١٩٨٧	٤٦
٢-٧	قيمة الانتاج والمبيعات لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي ١٩٨٦ - ١٩٨٧	٥٣
٢-٨	الاداء التصديري لبعض المؤسسات الصناعية ١٩٨٧	٥٥
٢-٩	مصادر المواد الأولية المشتراه لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي لسنة ١٩٨٧	٥٨
٢-١٠	قيمة المبيعات لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي لسنة ١٩٨٧	٦٠
٣-١	نسبة مساهمة تكاليف النقل الى جملة النفقات الجارية في بعض الصناعات الأردنية لسنة ١٩٨٦	٧٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع قائمة الجداول

رقم الجدول	محتويات الجدول	الصفحة
٣- ٢	تطور التوزيع القطاعي لاستهلاك الكهرباءفي الاُردن للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥	٧٩
٣- ٣	نسبة مساهمة تكاليف الطاقة الكهربائية والمحروقات الى جملة نفقات الانتاج الجارية لبعض الصناعات لسنة ١٩٨٦ .	٨١
٣- ٤	مصادر المواد الاُولية المشتراه لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي لسنة ١٩٨٧ ونسبة ارتفاع قيمة المشتريات الخارجية نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار الاُردني مقابل العملات الاجنبية بنسبة ٥٠% .	٨٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحق

رقم الملحق	محتويات الملحق	الصفحة
١	نسبة مساهمة اهم القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي ولعدة سنوات مختاره ١٩٦٨ - ١٩٨٧	١٣٠
٢	مقدرة الاردن الاستيرادية المتأتيه من الصادرات السلعية ١٩٧٠ - ١٩٨٧	١٣١
٣	شروط التبادل التجاري للاردن ١٩٧٠ - ١٩٨٤ .	١٣٢
٤	تطور قيمة المستوردات والصادرات والعجز في الميزان التجاري في الاردن خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٧	١٣٣
٥	الايرادات الخارجية للحكومة ١٩٦٨ - ١٩٨٧ .	١٣٤
٦	نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات الوطنية والانتاج القومي الاجمالي ١٩٧١ - ١٩٨٧ .	١٣٥
٧	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة ١٩٦٨ - ١٩٨٧	١٣٦
٨	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة ١٩٦٨ - ١٩٨٧	١٣٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمـــــــه

تتطلب طبيعة البحث في فاعلية السياسات الصناعية في تنمية القطاع الصناعي بشكل عام وفي تنمية الصادرات الصناعية بشكل خاص في الأردن ان نشير باختصار الى مفهوم التصنيع والسياسة الصناعية ويمكن تعريف التصنيع على انه نشاط تنموي يتم بمقتضاه تعبئة جز متزايد من الموارد الوطنية من اجل اقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنيا ، قوامه قطاع صناعي تحويلي دينامي يمتلك وسائل الانتاج وينتج كلا من السلع الرأسمالية والاستهلاكية ويكون قادر على تامين معدلات عالية من النمو الاقتصادي الاجمالي ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي(١).

وتتلخص أهم عناصر التصنيع بما يلي :-

١- بنية صناعية متوازنه ومتماسكه (صناعات رأسمالية ووسيطه واستهلاكية) وذات حجم كبير ووزن مؤثر .
٢- علاقات وظيفية متبادلة بين فروع الصناعة الرئيسية من جهة ، وبين قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة اخرى بما يضمن نموا ذاتيا ومستمرا .
٣- التطور التكنولوجي الملائم لتطوير الانتاجية واستخدام الموارد المحلية ، واحداث التخصص وتقسيم العمل بما يؤدي الى خفض الكلفه ورفع الكفاءة الانتاجية.

اما السياسة الصناعية فيراد بها مجموعة الأفعال (الاجراءات والانظمة) التي تتخذها السلطات المعنية للتدخل والتاثير في عملية التصنيع بقصد الوصول الى اهداف محددة تعكس مصالح معينه ، وهي بهذا المعنى تفترض استخدام ادوات التدخل (المباشر أو غير المباشر) في وضع توجهات واستراتيجيات في مجال التصنيع موضع التنفيذ العملي أي أنها الوسيلة لتنفيذ الخطط التنموية او البرامج الاقتصادية في المجال الصناعي .

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، السياسات الصناعية في الوطن العربي ، عمان ، نيسان ١٩٨٦ ، ص ٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تعتمد السياسة الصناعية على التدخل الايجابي في التصنيع وذلك بأقامة المشروعات وتوفير المستلزمات واتاحة الاسواق، وقد تتدخل السياسة الصناعية بشكل مباشر عن طريق تنفيذ الخطط والبرامج، كما قد تتدخل بصورة غير مباشرة عن طريق توجيه الخطط والبرامج او من خلال الحوافز والضمانات، ولما كانت السياسات الصناعية والمتمثلة بمجموعة الاجراءات والتشريعات الترخيصية والجمركية والتمويلية واحدة من اهم العناصر الواجب مراعاتها وادارتها لتحقيق أهداف البرامج والخطط التنموية خصوصا اذا عرفنا أن البرامج التنموية تمثل الاطار العام لكيفية تحقيق أهداف تنموية معينه في قطاع اقتصادي ما ، لكن الاجراءات (السياسات) المختلفة تمثل حيثية المنهج لتحقيق تلك الاهداف ، فانه لا بد من الانطلاق من هذه الاجراءات اذا ما اردنا تحقيق تنمية شاملة تتلائم وأهداف الخطط التنموية دون الوقوع في التناقضات الادارية والتي قد تشوه المسار التنموي . ولعل واحده من أبرز مشكلات التنمية الصناعية في معظم الدول النامية هي التناقض بين الاتجاه نحو تعظيم معدلات التراكم المادي وتطوير أساليب وزيادة الفائض الاقتصادي ، وبين عدم اقتران هذا التطور بتغيرات جوهرية في هيكل العلاقات الصناعية وانماط توزيع الدخل والثروة ، وهو ما تعبر عنه السياسات بصورة مباشرة . أي ان السياسات قد لا تستخدم لتنفيذ اهداف الخطة بابعادها المختلفه ، بل قد تستخدم لمحاولة الانتقال من مرحلة صناعية اولية الى مرحلة اخرى اكثر تقدما دون ان يرافق هذا الانتقال بتطورات نوعية ذات تاثير في جملة الهياكل القائمة .

لقد شهد الاردن خلال العقود الماضية تطورات هامه في مجال التصنيع ورسم السياسات الصناعية، حيث سعت تلك السياسات لتطوير هيكل الناتج الصناعي عن طريق زيادة فروع الانتاج الصناعي لتحقيق اهداف اساسية ثلاثة هي :- ١) اشباع الحاجات الاساسية للسكان ، ٢) زيادة الصادرات ، ٣) رفع درجة التكامل بين فروع الصناعة من جهة وبينها وبين فروع الاقتصاد الاخرى من جهة ثانية ويلي ذلك ربط السياسات الصناعية باهداف التخطيط ، حيث كان التفاعل سببا رئيسا في تخصيص المزيد من الموارد للتصنيع وفي احداث هيكلة جديدة للمؤسسات الصناعية وقد استطاعت المؤسسات الصناعية الاردنية ان تحقق كفاءة وفاعلية ملموسة في زيادة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتاج ونوعيته والقدرة على زيادة التصدير الصناعي .

ونظرا للاهمية الكبيرة التي تمثلها الصادرات الصناعية في عملية التطور الاقتصادي في الأردن جاءت هذه الاطروحه لبحث وتحليل واقع تنمية الصادرات في الأردن .

يتكون هذا البحث من اربعة فصول ، يبحث الفصل الأول في التنمية الصناعية في الأردن من الاحلال الى التصدير ، اما الفصل الثاني فقد تناول مكانة الصناعة في تجارة الأردن الخارجية ، وتطور الصادرات الصناعية وتناول الفصل الثالث سبل تنمية الصادرات الصناعية الأردنية ، اما الفصل الرابع فقدتضمن بعض النتائج والتوصيات التي يمكن ان تسهم في زيادة الصادرات الصناعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الأول

التنمية الصناعية الاردنية من الاحلال الى التصدير

يعتبر نشوء القطاع الصناعة في الاردن حديث العهد، اذ لم يعرف الاردن الصناعة الآليه بمعناها الحديث الا بعد سنة ١٩٤٩م . اما قبل ذلك التاريخ فكانت تقوم في الاردن بعض الورش المهنيه الصغيره والضرورية لمستلزمات المجتمع الزراعي التقليدي، ويعود السبب في تاخر ظهور الصناعة الى الأسباب التالية (١)

١- صغر حجم السوق المحلي(انخفاض الدخل)اذ لم يتجاوز عدد سكان الاردن في تلك الفترة عن ٤٧٥٠٠٠ نسمه.

٢- انعدام الدراسات الاقتصادية والمسح الجيولوجي وعدم معرفة كمية الموارد الطبيعيّة الموجودة في الاردن.

٣- انخفاض مستوى الاستهلاك حيث كان النموذج الاستهلاكي يقترب من درجة الكفاف .

٤- ندرة الثروات المعدنية، ومصادر الطاقة كالنفط والغاز وانعدام الطاقة الكهربائية.

٥- اعتماد السوق الاردني على استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية عن طريق السوق الفلسطينيةالتي نشات قرب شواطئ البحر الأبيض المتوسط حيث أجور العمل الرخيصة واللوى العاملة المدربه، تلك الميزات التي كان يفتقر اليها السوق الأردني في ذلك الوقت.

٦- نقص الرأسمال اللازم للاستثمار.

لقد كان لنكبة فلسطين في سنة ١٩٤٨ ، اثار اقتصادية واجتماعية مهمة فقد رافق هذه النكسة تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الى الأردن حيث استقروا وشرعوا في ممارسة النشاط الاقتصادي خصوصا بعد اعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية على أساس الوحدة بين الضفتين ، الشرقية والغربية وبقدر ما خلفت هذه الاحداث من مشكلات اقتصادية واجتماعية، فتحت ايضا افاقا واسعة فزاد الطلب على العمل لتوسيع سوق السلع الضرورية كالمواد الغذائية ومواد البناء...

---

(١) د. وديع شرايحه، التنمية الاقتصادية في الاردن، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية، مطبعة النهضه الجديدة القاهرة١٩٦٨ ، ص ٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان من ضمن هؤلاء المهاجرين الكثير من الأيدي العاملة المدربة التي كانت تعمل في المصانع الفلسطينية والمؤسسات التي كانت قائمة هناك ، أضف الى ذلك آلاف من العمال الأردنيين الذين كانوا يزاولون أعمالهم في فلسطين قبل النكبه ، فأدى هذا الواقع الجديد الى زيادة المهارات المحلية، ورفع مستوى الخبرات اللازمه لتشغيل الورش والمصانع.

وقد تبين من المسح الاحصائي في الاردن عام ١٩٥٤ أن عدد المؤسسات الصناعية في الاردن لم يكن يزيد عن ٤٢١ مؤسسة، بلغ مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فيها ٤ر٣ مليون دينار، كما بلغ مجموع عدد العاملين فيها ٨٢٠٠ عامل، وبلغت قيمة مجمل الانتاج الصناعي في تلك السنه حوالي ٧ر٢ مليون دينار (١) علما بان عددا كبيرا من هذه المؤسسات الصناعية كان قائما في مدن الضفة الغربية منذ عام ١٩٤٨م.

---

(١) المرجع السابق ، ص٦٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بدء الاهتمام بقطاع الصناعة

بدأ الاهتمام بقطاع الصناعة والتصنيع في الاردن في بداية الخمسينات من جانب القطاع العام بسبب قلة الامكانات المتوفرة لدى القطاع الخاص وتخوفه من المخاطرة في هذا المجال (١) وتميزت هذه الفترة بضعف الانتاجية وصغر حجم المشاريع المقامه بالرغم من التركيز على انتاج السلع البديله للمستوردات التي تلبي حاجة السوق المحلي. ويستدل من ذلك ان تنمية قطاع الصناعة لم يتطور وفق خطة معينة لذلك قامت بعض الصناعات الاستهلاكية المعتمده على استيراد الآلات والمواد الخام والسلع الوسيطه من الخارج ، مما كان له أكبر الأثر في زيادة العجز في الميزان التجاري في الوقت الذي كان يؤمل فيه ان يلعب القطاع الصناعي دورا كبيرا في تخفيض العجز في الميزان التجاري على اعتبار ان الصناعة المحلية ستقوم باشباع حاجات المجتمع من السلع التي كان يستوردها من الخارج .

وقد بلغت مستوردات الاردن سنة ١٩٥٠ حوالي ١٠ر٨ مليون دينار ارتفعت في عام ١٩٥١ الى ١٥ر٧ مليون دينار والى ٢٧ر١ مليون دينار عام ١٩٥٥ في حين بلغ مجموع قيمة الصادرات الوطنية ١ر٥ مليون دينار عام ١٩٥٠ ومليون دينار سنة ١٩٥١ و ٢ر٦ مليون دينار سنة ١٩٥٥ . وفي هذه الأثناء بذلت الحكومات المتعاقبه جهودا كبيرة للنهوض بقطاع الصناعة عن طريق انشاء عدد من المشاريع في مجال الصناعة الاستخراجية والتحويلية وقد تم الاتصال لهذا الغرض بالبنك الدولي للانشاء والتعمير الذي أوفد في سنة ١٩٥٥ بعثة من الخبراء درست الوضع الاقتصادي في الاردن وقدمت تقريرا شاملا تحت عنوان "التنمية الاقتصادية في الاردن" واشتمل التقرير على ضرورة استخراج البوتاس من البحر الميت واستخراج الفوسفات من منطقة الحسا وفي الوقت نفسه اوصى التقرير بانشاء مشروع لدباغة الجلود ومصفاة للبترول (٢).

---

(١) د. هاشم الدباس، سياسية الاردن الصناعية: نشأتها، تطورها، انجازاتها، مطبعة وزارة السياحة والآثار، عمان ١٩٨٠ ، ص ١٢ .

(٢) د. وديع شرايحه، التنمية الاقتصادية في الأردن مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعتبر التقرير الذي قدمه خبراء البنك الدولي اول دراسة صناعية مبدئية مهدت السبيل للبدء في التطوير المبرمج للاقتصاد القومي عامة، وللقطاع الصناعي بصورة خاصة، مما اسهم في تعجيل النمو الصناعي، حيث ازداد الدخل الناتج من الصناعة من ٣ر٨ مليون دينار سنة ١٩٥٤ الى ١١ر٧ مليون دينار سنة ١٩٦٢ وارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي من ٨١٩٨ عامل سنة ١٩٥٤ الى ١٤٩٠٠ عامل سنة ١٩٦٢ . وهذه الزيادة ناتجة عن قيام عدة صناعات بعد سنة ١٩٥٤ شملت صناعة الاسمنت ومصفاة البترول ومصانع تعليب الخضار والفواكه ودباغة الجلود وصناعة الرخام والتوسع في انشاء صناعات الزيوت والسجائر والنسيج والاحذيه والاثاث والزجاج والطباعة.

ومن أجل النهوض بالقطاع الصناعي خاصة والقطاعات الاقتصادية الاخرى عامة فقد رات الحكومة أنه لا بد من توسيع القاعدة الصناعية وزيادة انتاجها وتحقيق الترابط بين نشاطاتها ونشاطات القطاعات الاقتصادية الاخرى وذلك من خلال اقامة المشاريع الصناعية التي تستخدم الموارد المحلية وتطوير الصناعات القائمه وتشجيع الصناعات التصديرية بشكل خاص، ومن أجل ذلك اعتمدت الحكومة الاردنية اسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بداية الستينات وبالتحديد في عام ١٩٦٤ حيث بدىء بتنفيذ برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤ - ١٩٧٠) ثم وضعت خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) ثم وضعت خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ثم خطة التنمية الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥) التي تلتها خطة التنمية الحالية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) .

وسوف نقوم فيما يلي باستعراض أهم ما تضمنته خطط التنمية المختلفة في مجال التنمية الصناعية:

اولا: برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤ - ١٩٧٠):-

لقد اكد هذا البرنامج على ضرورة تشجيع الصناعة المحلية لكي تحل محل بعض المستوردات الاجنبية باتباع الاساليب التالية:

أ- القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لبيان امكانيات الربح في مختلف القطاعات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- التدريب الفني والتجاري للمواطنين.
ج- توفير القروض الصناعية.
د - تشجيع اجتذاب الاستثمارات الخارجيه بالاضافه الى الاستثمارات المحليه.

وكانت أهم الصناعات التي شملتها الخطة بالتطوير الأسمده والادويه والكرتون والمنسوجات القطنية والفوسفات والبوتاس والمشروبات وكذلك تقليل المستوردات بقدر الامكان عن طريق انشاء صناعات محلية وتوسيع القائم منها في مجال صناعة الاغذيه والاعلاف والمشروبات والتبغ والسجاير والبطاريات وغيرها من الصناعات(١).

وقد كانت الاهداف الأساسية لهذا البرنامج تخفيض العجز في الميزان التجاري وتخفيض اعتماد الاردن على المساعدات الخارجيه لدعم الموازنة وزيادة الانتاج القومي الاجمالي بمعدل ٧% سنويا.

وزادت اهمية قطاع الصناعة والتعدين خلال فترة الخطة حيث زادت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من ١٢ر٥ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى ٢٣ر١ مليون دينار عام ١٩٦٩ بينما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ١٢% في عام ١٩٦٩ ثم انخفضت هذه النسبة الى ١٠% في عام ١٩٧٠ . ويبين الجدول رقم (١ - ١) مدى مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الاجمالي.

من الجدول السابق نلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كانت في تزايد مستمر باستثناء عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ ، حيث كان لحرب حزيران عام ١٩٦٧ وما ترتب عليها من نتائج تمثلت في احتلال الضفه الغربية ، واغلاق قناة السويس، أثار سلبيه على مجمل الوضع الاقتصادي وعلى قطاع الصناعة والتعدين بشكل خاص، كما لعبت الاحداث الداخلية المؤسفه التي شهدها الأردن سنة ١٩٧٠ دورا واضحا في اعاقة نمو الاقتصاد الأردني .

---

(١) د. هاشم الدباس المرجع السابق، ص ٢٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١- ١)

حصة قطاع الصناعة والتعدين من الانتاج المحلي
الاجمالي بسعر التكلفة ونسبتها المئوية ١٩٦٣ - ١٩٧٠

السنة	الزراعة		الصناعة والتعدين		الخدمات		المجموع	
	بالمليون دينار	النسبة المئوية	بالمليون دينار	النسبة المئوية	بالمليون دينار	النسبة المئوية	بالمليون دينار	النسبة المئوية
١٩٦٣	٢٢ر١	١٩%	١٠ر٦	٠٩%	٨٥ر٠	٧٢%	١١٧ر٧	١٠٠%
١٩٦٤	٣٤ر١	٢٥%	١٢ر٥	٠٩%	٨٨ر٩	٦٦%	١٣٥ر٥	١٠٠%
١٩٦٥	٣٤ر١	٢٢%	١٦ر٢	١١%	١٠٠ر٦	٦٧%	١٥٠ر٩	١٠٠%
١٩٦٦	٢٧ر٦	١٨%	١٧ر٣	١٢%	١٠٤ر٧	٧٠%	١٤٩ر٦	١٠٠%
١٩٦٧	٣٨ر٧	٢٢%	١٧ر٥	١٠%	١٢٠ر٩	٦٨%	١٧٧ر١	١٠٠%
١٩٦٨	٢٧ر٦	١٦%	٢٠	١٢%	١٢٠ر٩	٧٢%	١٦٨ر٥	١٠٠%
١٩٦٩	٣١ر٣	١٦%	٢٣ر١	١٢%	١٣٨ر٩	٧٢%	١٩٣ر٣	١٠٠%
١٩٧٠	٢٨ر٧	١٥%	١٩ر٨	١٠%	١٤١ر١	٧٥%	١٨٩ر٦	١٠٠%

المصدر : هاشم الدباس سياسة الأردن الصناعية مرجع سابق ، ص٢٥

٣٨٤٦٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) :-

وضعت خطة التنمية هذه بهدف معالجة المشاكل التي ترتبت على احتلال الضفه الغربيه والاحداث التي تبعتها فركزت أهدافها على تحريك الفعاليات الاقتصاديةوتتلخص أهداف الخطة بقدر ما يتعلق الامر بالقطاع الصناعي فيما يلي (١) :

أ- زيادة الدخل من هذا القطاع من (٢١) مليون دينار عام ١٩٧١ الى (٣٥ر٥) مليون دينار عام ١٩٧٥ اي بنسبة ٦٩% .
ب- استغلال الطاقات غير المستغله في المؤسسات الصناعية والتعدينية القائمه والتي تراوحت بين(٢٥%و٣٥%)من الطاقة القصوى المتاحه عام ١٩٧١م.
ج- خلق فرص عمل جديدة في قطاع الصناعة لا تقل عن ٩٠٠٠ فرصة خلال سنوات الخطة .
د - تحقيق توزيع جغرافي أفضل للمؤسسات الصناعية في مختلف المناطق.
هـ- زيادة الصادرات الوطنيةمن المنتجات الصناعيةوالتعدينية من ٤ر٨ مليون دينار عام ١٩٧١ الى ١٢ مليون دينار عام ١٩٧٥م.
و- استغلال الموارد المعدنيةالتي ثبت توافرها وجدواها الاقتصادية.

كما ركزت الخطةبشكل أساسي على تجاوب القطاع الخاص مع مجهودات التنميةمن خلال زيادةمدخراته وتوجيهها نحو الاستثمارفي المشروعات الانمائية.

وقد فاق نمو القطاع الصناعي توقعات الخطة الثلاثية حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ٥٦ مليون دينارا عام ١٩٧٥م. في حين توقعت الخطة ان تكون مساهمته لنفس العام ٣٥ر٥ مليون دينارا فقط.

وأظهرت هذه الفترة مساهمة قطاعات الصناعة والتعدين والخدمات ارتفاعا متواصلا ادى الى زيادة الانتاج المحلي الاجمالي ، فقد بلغ معدل النمو السنوي في الانتاج الصناعي نحو ٢٣% (٢) وجاءت

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية: المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، ص ١٢١
(٢) المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، ص ١٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الزيادة الكبيرة في معدلات نمو القطاع الصناعي من زيادة القيمة المضافة لانتاج الموسمات ومن التوسع الكبير في الصناعات الاخرى.

كما ان الاستثمار في قطاع الصناعة زاد عن المخطط له، فقد بلغت الاستثمارات في الشركات المساهمة العامة الصناعية وحدها خلال هذه الفترة ٧٥ر٥ مليون دينار بينما كان المخطط ان يستثمر في القطاع الصناعي خلال فترة الخطة ٢٦ر١ مليون دينار فقط (١).

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد استهدفت الخطة تحقيق نمو بمعدل ٨% سنويا في حين بلغت معدلات الزيادة الفعلية ٦% فقط سنويا خلال سنوات الخطة ، كما حقق الناتج القومي الاجمالي زيادة حقيقية كان متوسطها السنوي ٧% تقريبا وقد حققت الخطة أهدافها في زيادة فرص العمل في القطاع الصناعي ، فقد تحقق حوالي عشرة الاف فرصة عمل جديدة خلال سنوات الخطة بزيادة الف فرصة عمل عما كان مخططا (٢).

ثالثا: خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) .

لقد جاءت خطة التنمية الخمسية هذه تجسيدا لرغبة الاردن في مواصلة مسيرته الانمائية في المملكة معتمدا على اسلوب التخطيط الشامل ومنطلقا من منجزات خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) ضمن اطار تستطيع البلاد من خلاله المحافظة على الزخم التنموي ومواجهة تحدياته، حيث استهدفت الخطة تحقيق نمو سنوي في الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل ١٢% تقريبا بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥م، وتحقيق ذلك من خلال التركيز على قطاعات الانتاج السلعي بحيث يؤدي ذلك في النهاية الى تغيير جذري في بنية الاقتصاد الوطني لترتفع مساهمة هذه القطاعات في الانتاج المحلي الاجمالي من ٣٥% في عام ١٩٧٥ الى ٤٤% عام ١٩٨٠.

---

(١) د. محمد الصمادي، وآخرون، واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن، ودورها في الاقتصاد الوطني، الجمعية العلمية الملكية - دائرة البحوث الاقتصادية، تشرين ثاني ١٩٨٤ ، ص ١١

(٢) د. هاشم الدباس، وآخرون، استراتيجية التنمية الصناعية في الاردن، عمان ، اذار ١٩٧٨ ، ص ١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان من اهداف الخطة في تنمية قطاع الصناعة والتعدين (١):

أ- زيادة الدخل من هذا القطاع من ٤٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٤٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ اي بمعدل نمو سنوي قدره ٢ر٢٦% واقترضت الخطة تحقيق معدلات النمو هذه عن طريق التوسع في الصناعات التعدينية ومشتقاتها والصناعات الزراعية والصناعات الاحلاليةوالتصديريةوالصناعات التي تتطلب مهارات عاليه، ومن خلال التوسع في انتاج الفوسفات ومشتقات البترول والاسمنت وانشاء مجموعة من المشاريع التعدينية والصناعية الجديدة.

ب- تحقيق توزيع جغرافي أفضل لمواقع الصناعات الجديدة للمساهمة في التطور الاقليمي وتزويدها بالمرافق الاساسية كالاسكان والكهرباء والمياه لاجتذاب الصناعات اليها وكذلك تجميع الصناعات والحرف القائمه في مناطق صناعية بما يتفق والتنظيم المحلي في المملكة.

ج- تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين الصناعات الوطنية ضمن قطاع الصناعة والتعدين نفسه، وكذلك بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعه والانشاءات .

د- تحقيق تنسيق صناعي أكبر مع الدول العربية يتفق واستراتيجيةالتنميةالصناعية للدول العربية في المدى البعيد.

هـ- زيادة الصادرات الوطنيةمن المنتجات الصناعية والتعدين من ٣٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١١٠ ملايين دينار في عام ١٩٨٠م.

رابعا: الخطة الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥) .

هدفت خطة التنمية هذه لمتابعة السير في عملية التنمية المتواصلة ولتحقيق نقله كمية ونوعية نحو الاهداف العامة للتنمية واستراتيجيتها في الاردن ضمن اطار التخطيط الشامل للمحافظة على الدفع التنموي . اذ هدفت الى زيادة الانتاج المحلي الاجمالي باسعار عام ١٩٨٠(٢) بحوالي ٦٩% خلال سنوات الخطة وبمعدل نمو سنوي

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، ص ١٣٣

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ص ٣٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قدره ١١% حيث سيرتفع من ٧٠٥ مليون دينار عام ١٩٨٠م الى ١١٩٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ ومن ابرز أهداف الخطة في تنمية القطاع الصناعي:-

١- زيادة الدخل المتأتي من الصناعةوالتعدين من ١٥٤ مليون دينار عام ١٩٨٠الى ٣٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ أي بمعدل نمو سنوي قدره ٨ر١٧% .

٢- زيادة القيمة المضافة ومراحل التصنيع محليا.

٣- اقامة الصناعات التصديرية وحفز الصناعات القائمه على التوجه نحو التصدير.

٤- استخدام التقنيات الحديثة في مجال تخطيط الانتاج والتنسيق والتكامل بين الصناعات ورفع القدرة المحلية في مجالات تخطيط المشاريع التعدينيه والصناعية وتنفيذها.

٥ تحقيق توزيع جغرافي أفضل للصناعات المحليةوتزويدها بالمرافق والخدمات الاساسية وانشاء المدن الصناعية في مختلف انحاء المملكه.

٦- تشجيع الاستثمارات العربيةوالاجنبية وبشكل خاص المعتمدة على التقنيات الاساسية.

٧- تحقيق تكامل وتنسيق صناعي عربي وفقا لبرامج التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك وافترضت الخطة استمرار الاتجاهات الايجابية فيما يتعلق بتدفق المساعدات وروؤس الاموال العربية للاردن وتطوير التبادل التجاري، ولكن ما حصل كان تدني مستوى الاداء الاقتصادي عما استهدفته الخطة نتيجة للاتجاهات الاقتصادية السلبية التي ظهرت في دول الخليج العربي الامر الذي أنعكس على اجمالي الطلب المحلي والخارجي، هذا بالاضافة للاوضاع الجديدة في المنطقة والتي تأثرت بحرب الخليج والحرب اللبنانيه.

وتشير الارقام الى أن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق لم يتجاوز ٣ر٥% سنويا خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ مقابل ١١% استهدفته الخطة.

أما بالنسبه للتطور الصناعي فان المتحقق فعليا من معدلات النمو يشيرالى ان معدلات النمو السنوي خلال سنوات الخطة لم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتجاوز ٩ر٤% سنويا مقابل ٨ر١٧% استهدفته الخطة ، ويعزى السبب في ذلك الى انخفاض استغلال الطاقة الانتاجية في عدد كبير من الصناعات الكبيرة والمنشأة حديثا بما فيها البوتاس والاسمنت والاسمدة والى ضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

أما في مجال الاستثمارات فقد استهدفت الخطة توظيف ٢٥٢٠ مليون دينار خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥م) باسعار عام ١٩٨٠ الا ان الاستثمار الفعلي بلغ ٢٣٤١ مليون دينار بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٠ أي ٩ر٩٢% (١) مما هو مخطط له، أما المعدل الفعلي للاستثمار من الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ فقد بلغ حوالي ٦ر٣٩% في حين كانت الخطة قد استهدفت تحقيق معدل قدره ٩ر٤٤% في نفس الفترة.

خامسا: الخطة الخمسية (١٩٨٦ - ١٩٩٠).

تهدف خطة التنمية هذه السير على نفس النهج الذي سارت عليه الخطط السابقة من حيث تعزيز القدرة الذاتيه للاقتصاد الوطني ورفع كفاءته في مرحلة التكيف بتعزيز قدرات القطاع الخاص لتزيد من فعاليته في احداث التنمية مع نشاط القطاع العام كمكمل وحافز للقطاع الخاص.

وتضمنت الخطة ايضا العمل على احداث تغيير في بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي بحيث ترتفع نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٦% عام ١٩٨٥ الى ٠ر٣٩% في عام ١٩٩٠م . بحيث يبلغ معدل النمو الحقيقي في هذه القطاعات ٤ر٦% سنويا في حين يحقق قطاع الخدمات معدلا سنويا للنمو قدره ٣ر٤% فقط (٢). ورغم ان معدلات النمو المستهدفه لقطاع الخدمات جاءت اقل من تلك المستهدفه في قطاعات الانتاج السلعي الا ان الخطة لا تغفل دور الخدمات في الاقتصاد الوطني فهدفت الى تطوير تركيبها لصالح الخدمات ذات الاتصال الوثيق بعملية الانتاج من جهه ورفع كفاءة ادارتها مما يمكن من تصديرها واحلالها محل الخدمات المستوردة من جهة أخرى .

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، ص ٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما حددت الخطة أهداف تنمية قطاع الصناعة والتعدين بمايلي (١) :-

١- زيادة فرص الاستخدام في القطاع الصناعي والتعديني بحوالي ١٢٫٦ الف فرصة عمل .

٢- زيادة حصيلة العملات الاجنبية بتشجيع التصدير وتخفيض الاستيراد .

٣- تشجيع اقامة الصناعات التصديرية واعطاء الحوافز للصناعات القائمه على اساس الاحلال محل المستورد .

٤- زيادة فعالية الأنشطة والاجهزة التسويقيه في المصانع المحلية على مستوى الأسواق الداخلية والتصدير وزيادة التنسيق بين الصناعات القائمة .

٥- تشجيع اقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة التي تتناسب مع البنيه المحلية لمناطق المملكه .

أما على صعيد الاستثمارات الكلية خلال الخطة فقد قدرت بنحو ٣١١٦ مليون دينار موزعه على مختلف القطاعات الاقتصادية وتم تخصيص ٦٨٧ مليون دينار للقطاعات الانتاج السلعي او ما نسبته ٢٢% من مجموع الاستثمارات في الخطة .

ويلاحظ من استثمارات قطاعات الانتاج السلعي أن حصة القطاع الزراعي ستزداد نظرا للتوسع الكبير الذي ستشهده مشروعاته . ونظرا لاكتمال معظم المشروعات الصناعية الكبيرة كالفوسفات والبوتاس في الخطة السابقة والى تناقص في الاستثمارات المخصصه لقطاع الصناعة ينتج عنه انخفاض نسبة الاستثمارات الحقيقية لقطاعات الانتاج السلعي في هذه الخطة عن سابقاتها من الخطط الا ان هذا الانخفاض في حصة قطاعات الانتاج السلعي تم في ضوء العناية المتزايدة التي وجهت لقطاع الخدمات المكملة لها ، فقد خصص لقطاعات الخدمات ١٢٢٤ مليون دينار اي ما نسبته ٣٩% من مجمل الاستثمارات ينفق حوالي ربعها في مشاريع الصحة والتعليم و ٤٦% منها في مشاريع الاسكان والابنية الحكومية .

وقد وزعت الاستثمارات على مختلف القطاعات في ضوء الأولوية المعطاه لكل قطاع وحجم النمو المستهدف له ووجود طاقات معطله في بعض هذه القطاعات .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استراتيجيات التصنيع في الأردن

ان العرض السابق لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ومجمل تاريخ التطور الاقتصادي فيه، وخصوصا في مجال التنمية الصناعية، يشير الى انتهاج الأجهزة التخطيطية في الأردن لاستراتيجية تنموية تداخلت فيها، لفترة معينه سياسية التصنيع على اساس احلال المستوردات، وسياسة التصنيع على أساس التصدير وقد امتدت هذه الفترة من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٥ ، حيث تبين لهذه الأجهزة في هذه الاثناء، انه لا بد لها لمعالجة مشكلة الضغوط التي تعرض لها ميزان المدفوعات نتيجة للاستنزاف الذي شكلته مرحلة انشاء الصناعات الاحلالية نتيجة للتوسع في استيراد السلع الراسمالية والمواد الخام والخبرات وما الى ذلك من الالتفات الى الاسواق الخارجية بهدف تصدير جزء من الانتاج الصناعي المحلي اليها ، خصوصا وان ضيق السوق الأردنية ابتدأ يمارس آثاره السلبية على امكانات التطور اللاحق في مجال التصنيع على أساس الاحلال .

ولهذا فقد اولت الخطتان الاخيرتان، الخطة الخمسية التي غطت الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ ، والخطة الخمسية التي غطت الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ ، عناية خاصة بالتصدير مما ساعد على الانتقال في تنمية القطاع الصناعي من استراتيجية التصنيع على اساس احلال المستوردات الى استراتيجية التصنيع على اساس التصدير. وفيما يلي سنقدم عرض موجزا لابرز ملامح هاتين الاستراتيجيتين .

التصنيع الاحلالي للمستوردات في الأردن

يمكن تعريف الاحلال بانه تلك السياسة التي تقلل أو تلغي تماما الاستيراد من سلعه معينه جاعلة من السوق المحلي حكرا على المنتجين المحليين .

وتلعب سياسة الاحلال دورا هاما في تخفيض الاستيراد من سلعة معينه، كما ان اغلاق باب الاستيراد تماما يلعب دورا بالغ الاهمية في احداث التغيرات الهيكلية المطلوبه عن طريق خلق الحوافز الاستثمارية بهدف تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على الاسواق الخارجية البعيدة عن نطاق سيطرته وجعله أقل عرضة للتقلبات والمؤثرات الاقتصادية الخارجية ، وتهدف سياسة الاحلال الى رفع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معدل النمو (زيادة الدخل القومي) وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتشجيع العماله الصناعية ورفع درجة الاستقلال الاقتصادي ، ولتحقيق ذلك لا بد من فرض القيود المختلفه على الاستيراد وهذه القيود بدورها تؤدي الى فتح باب الاستثمار في قطاع الصناعة الأمر الذي يمكن من احداث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد، ومع توقع المزيد من الارباح يمكن ان يرفع معدل الادخار وبالتالي الاستثمار، أما عن المتطلبات الاستيرادية من السلع الرأسماليه فيجري دفع اثمانها من الوفر الذي لا بد ان يتحقق من العملات الأجنبيه من جراء تخفيض المستوردات من السلع التي يتم حفز انتاجها محليا (١)،

ان نجاح التصنيع الاحلالي وتحقيق أعلى مردود ممكن منه يتوقف على اتباع الطرق العلميه في تحديد ما يجب ان يقام من المشروعات ومراعاة الامكانات المتوفرة لتحديد الاولويات في تنفيذ المشروعات التي تتوفر لها المقومات الاقتصادية، وهذا يتطلب حصر الموارد الطبيعية التي تتوفر المقومات الاقتصادية لاستثمارها صناعيا وحصـــر مستوردات البلد من السلع والمواد ومن ثم وضع الاسس السليمه في ترتيب الاولويات للمشاريع ومن هذه الأسس نسبة اضافتها الى الدخل القومي، ونسبة الارباح المتوقعه، ونسبة الوفر السنوي من العملات الأجنبيه وقيمة المواد الاوليه المحلية اللازمه للتشغيل، واخيرا الاعتبارات الاستراتيجية حيث تعطي الاولويه لمشروع معين لترجيح بعض العوامل المذكوره بالنسبة لصناعة معينة على ضوء الندرة في بعض العناصر ووفرة العناصر الاخرى،

مراحل التصنيع الاحلالي:

بعد ان تصل طاقة التوسع في سلع الاستهلاك النهائي حد الاستيعاب للسوق المحلي تنتهي ما يسمى بالمرحلة الاولى لعملية الاحلال، وفي نهاية هذه المرحلة يكون البلد قد أنشأ العديد من الصناعات التي تعتمد اساسا على الحماية ، بالاضافة الى وجود عدد

---

(١) أحمد مصطفى ، التصنيع الاحلالي للمستوردات مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الأردن، البنك المركزي ، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، ١٩٧٣ ،ص ١٠ ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كبير من الصناعات التي لا يمكنها ان تحقق مزيد من التوسع لوصولها الى حد الاستيعاب للسوق المحلي في مجال سلع الاستهلاك المحلي.

في المرحلة الثانية من مراحل الاحلال ولضمان عملية استمرار النمو تتطلب استيرادا كبيرا حيث تتطلب المواد الاولية الداخله في الصناعة بهدف الاستمرار في التوسع في التصنيع الاحلالي ومن هنا فانه لابد من التركيز على الصناعات التي قد تكون فعاله وضرورية للاقتصاد الوطني والعمل على حمايتها واختيار اشكال الحماية المناسبة وتنفيذها تنفيذا سليما بحيث تخدم اهداف سياسة الاحلال، وللحماية أشكال متعددة يمكن للدوله ان تختار ما يلائم المرحلة الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها. ومن هذه الاشكال:

١- الاجراءات الادارية مثل رخص الاستيراد، منع استيراد سلع معينة منعا تاما وتعيين الكميات المسموح باستيرادها من السلع سنويا (نظام الحصص) وتعيين الاسواق المسموح الاستيراد منها.
٢- التعرفة الجمركية: حيث يمكن عن طريقها الحد من استيراد سلع معينه او تشجيع أخرى عن طريق رفع او خفض الرسوم الجمركية على سلعه معينه.
٣- الرقابه على القطع الاجنبي: بحيث يمنع التصرف بالعمله الاجنبية الا باذن صادر من السلطات التنفيذيه (البنك المركزي) وذلك سواء لتمويل عمليات تجارية او رأسماليه او ايه تحويلات أخرى للخارج.

ومن المفروض ان تلغى الحماية مع وصول الصناعة الناشئه الى مرحلة تنافسية، الا ان الملاحظ في كثير من الدول الناميه أن صناعاتها لم تتمكن من وصول المرحلة التنافسية المنشودة في غياب الحماية، بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض جودتها بالمقارنة مع السلع الاجنبية وأدت الى نشوء صناعات صغيرة غير اقتصادية وخفضت بالتالي من معدل نمو الانتاجية الصناعية، ويلاحظ ان النقص في العملات الاجنبيه الذي رافق تطبيق سياسة الاحلال استمر اكثر مما كان متوقعا نتيجة الحاجة الى الاستيراد الناتج عن عملية النمو وبقيت كثير من الدول المتبعه لسياسة الاحلال تعتمد على تصدير المنتجات الاوليه لتستطيع الحصول على مزيد من العملات الاجنبيه لتامين المتطلبات الاستيراديه الكبيرة من الآلات والمعدات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللازمه لاستمرار عملية التصنيع الاحلالي.

وفي الاردن تهدف سياسة التصنيع الاحلالي الى تخفيض العجز في الميزان التجاري الا أنه من الملاحظ ان النمو في الانتاج في الصناعات القائمه يرافقه نمو في قيمة ما تستورده من المواد والسلع الوسيطه، كما يتضح من الجدول رقم (١ - ٢).

وفيما يلي عرض لمؤشر الاحلال الذي تحقق في الاردن[١]
سنقوم باستخدام المقياس (M1 - M2) P2
حيث M1 هي نسبة المستوردات الى الانتاج المحلي الاجمالي في الفترة الاولى ، M2 النسبة في الفترة الثانية
P2 الانتاج المحلي الاجمالي في السنة الاخيرة ضمن الفترة الثانية.

قسمت الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧ الى ثلاث فترات متساوية تتكون كل منها من ست سنوات وتمثل الاولى فترة الاساس حيث كانت الصناعة في مراحلها الاولى وتم انشاء العديد من الصناعات .

ويمكن ايراد النتائج التالية:

[M1 (1970 - 1975) - M2 (1976 - 1981)] P 1981

(52.1% - 80.4 %) x 1164.2

= - 28.3% x 1164.2 = - 329.5

$$= \frac{-329.5}{6} = -54.9$$

[M2 (1976 - 1981) - M3 (1982 - 1987)] P 1987

(80.4 % - 68.1 %) x 1686.3

= 12.3 % x 1686.3 = 207.4

$$= \frac{207.4}{6} = 34.6$$

---

(١) احمد مصطفى ، التصنيع الاحلالي للمستوردات، مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الاردن، مرجع سبق ذكره.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١ - ٢)

نسبة المتسوردات الى الانتاج المحلي الاجمالي

بالاسعار الجارية ١٩٧٠ - ١٩٨٧ (بالمليون دينار)

السنة	المستوردات	الانتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة المستوردات الى الناتج الاجمالي المحلي
١٩٧٠	٦٥ر٩	١٧٤ر٤	٣٧ر٨%
١٩٧١	٧٦ر٦	١٨٦ر٢	٤١ر١%
١٩٧٢	٩٥ر٣	٢٠٧ر٢	٤٦%
١٩٧٣	١٠٨ر٢	٢١٨ر٣٠	٤٩ر٦%
١٩٧٤	١٥٦ر٥	٢٤٧ر٣	٦٣ر٣%
١٩٧٥	٢٣٤	٣١٢ر١	٧٥%
نسبة مساهمة المستوردات الى الانتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في المرحلة الاولى			٥٢ر١%
١٩٧٦	٣٣٩ر٥	٤٢١ر٦	٨٠ر٥%
١٩٧٧	٤٥٤ر٤	٥١٤ر٢	٨٨ر٤%
١٩٧٨	٤٥٨ر٨	٦٣٢ر٢	٧٢ر٦%
١٩٧٩	٥٨٩ر٥	٧٥٣	٧٨ر٣%
١٩٨٠	٧١٦	٩٨٤ر٣	٧٢ر٧%
١٩٨١	١٠٤٧ر٥	١١٦٤ر٢	٩٠%
نسبة مساهمة المستوردات الى الانتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في المرحلة الثانية			٨٠ر٤%
١٩٨٢	١١٤٢ر٩	١٣٢١ر٢	٨٦ر٥%
١٩٨٣	١١٠٣ر٣	١٤٢٢ر٧	٧٧ر٦%
١٩٨٤	١٠٧١ ر٣	١٤٩٨ر٤	٧١ر٥%
١٩٨٥	١٠٧٤ر٥	١٦٠٥ر٩	٦٦ر٩٪
١٩٨٦	٨٥٠ر٢	١٦٣٩ر٩	٥١ر٩%
١٩٨٧	٩١٥ر٦	١٦٨٦ر٣	٥٤ر٣%
نسبة مساهمة المستوردات الى الانتاج المحلي بالاسعار الجارية في المرحلة الثالثة			٦٨ر١٪

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرات الشهرية - اعداد مختلفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بلغت المحصلة النهائية لدرجة الاحلال الكلية سالبة في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ وقدر العجز في توفير العملة الصعبة بمبلغ ٣٢٩ر٥ مليون دينار أي بمعدل ٥٤ر٩ مليون دينار سنويا في نفس الفترة ويعود السبب في ذلك الى ازدياد المستوردات سنة بعد أخرى من السلع الاستهلاكية وكذلك ازدياد متطلبات الصناعة القائمه من المواد الأولية اللازمة وعدم توفر الحماية الكافية بالنسبة لبعض المنتجات، كالآلات مثلا كونها معفاه من الرسوم الجمركية او تخضع لمعدلات حماية منخفضه تشجيعا للصناعة المحلية المنتجة للسلع الوسيطه والاستهلاكية، أما السبب الرئيسي في تحقيق الاحلال السالب فيعود الى نمو المستوردات بدرجة اكبر منها بالمقارنه بالنمو في الانتاج المحلي وقد ساعد على ذلك نمو الدخل القومي والزيادة الكبيرة في تحويلات المغتربين .

اما الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٧م) فقد كانت المحصلة النهائية لدرجة الاحلال موجبه حيث بلغ ما يمكن توفيره نتيجة لقيام الانتاج البديل للمستوردات ٢٠٧ر٤ مليون دينار للفترة المذكوره، أي بمعدل ٣٤ر١ مليون دينار سنويا . ويعود السبب في ذلك الى تناقص نسبة المستوردات مقارنه مع نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ومنع استيراد كثير من السلع التي لها بديل محلي وما يمكن استنتاجه ان معدل الاحلال الذي تحقق ما زال منخفضا ولم يصل الى طاقته القصوى ولا تزال الفرصة مهيأة لاستغلال الطاقات الاقتصادية المعطله في القطاعات الاقتصاديه والعمل على اقامة المزيد من الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية وبالتالي رفع معدل الاحلال.

وباستعراض قيمة المستوردات خلال عشر سنوات (١٩٧٧ - ١٩٨٦) نجد أن ماتم استيراده بلغ ٨٥٠٨ مليون دينار أي مامعدله ٨٥٠ر٨٠٣ مليون دينار سنويا وشكلت المستوردات من السلع الاستهلاكية مانسبته ٣٤ر٦٠% من مجموع المستوردات بينما بلغت نسبة السلع الراسمالية ٣١ر٤٦% وبلغت نسبة المواد الخام والسلع الوسيطة ٣٢ر٢٧% وبلغت نسبة المواد غير الداخلة في مكان آخر ١ر٦٧% كما هو مبين في الجدول رقم (١ - ٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٩ - ٣)

توزيع المستوردات حسب الاستعمال النهائي

بالمليون دينار

السنة	المستوردات بالدينار	السلع الاستهلاكية القيمة	السلع الاستهلاكية النسبة	السلع الرأسمالية القيمة	السلع الرأسمالية النسبة	المواد الخام والسلع الوسيطة القيمة	المواد الخام والسلع الوسيطة النسبة	المواد غير الداخلة في مكان آخر القيمة	المواد غير الداخلة في مكان آخر النسبة
١٩٧٧	٤٥٤٫٤١٧	١٤٧٫١٨٥	٣٢٫٣٩٪	١٨٤٫٠٩٩	٤٠٫١٪	١٢١٫١٨٧	٢٦٫٦٧٪	١٫٩٤٥	٠٫٤٣٪
١٩٧٨	٤٥٨٫٨٢٦	١٧٥٫٦٦٩	٣٨٫٢٩٪	١٦١٫٢٣٢	٣٥٫١٤٪	١١٧٫٢٥٢	٢٥٫٥٥٪	٤٫٦٧٢	١٫٠٢٪
١٩٧٩	٥٨٩٫٥٢٣	٢١٥٫٢١١	٣٦٫٥٠٪	١٩٣٫٥٧٥	٣٢٫٨٤٪	١٧٩٫٤٦٢	٣٠٫٤٤٪	١٫٢٧٥	٠٫٢٢٪
١٩٨٠	٧١٥٫٩٧٧	٢٤٠٫١٥٤	٣٣٫٥٤٪	٢٤٦٫٧٤٣	٣٤٫٤٦٪	٢٢٧٫٠٨٧	٣١٫٧٢٪	١٫٩٩٣	٠٫٢٨٪
١٩٨١	١٠٤٧٫٥٠٤	٣٢٥٫٢١٣	٣١٫٠٥٪	٤١٤٫٩٦٢	٣٩٫١١٪	٣٠٥٫٥١٨	٢٩٫١٧٪	٨١١٫٩	٠٫١٧٪
١٩٨٢	١١٤٢٫٤٩٣	٣٦٨٫٣٠٢	٣٢٫٢٤٪	٣٩١٫٣٩٦	٣٤٫٢٦٪	٣٨٠٫٢٨٠	٣٣٫٢٨٪	٢٫١٤٥	٠٫٢٢٪
١٩٨٣	١١٠٣٫٣١٠	٣٦٥٫٠٥٨	٣٣٫٠٩٪	٣١٠٫٥٥٢	٢٨٫١٥٪	٣٧٧٫٧٨٧	٣٤٫٢٤٪	٤٩٫٩١٣	٤٫٥٢٪
١٩٨٤	١٠٧١٫٣٤٠	٣٨٣٫٢٠٧	٣٥٫٧٧٪	٢٣٩٫٠٣٦	٢٢٫٣١٪	٤١٩٫١٦٠	٣٩٫١٣٪	٢٩٫٩٣٧	٢٫٧٩٪
١٩٨٥	١٠٧٤٫٤٤٥	٣٦٩٫٣٠٤	٣٤٫٣٧٪	٢٦١٫٠٧٥	٢٤٫٣٠٪	٤٢٠٫٤٠٦	٣٩٫١٢٪	٢٣٫٦٦٠	٢٫٢٠٪
١٩٨٦	٨٥٠٫١٩٩	٣٢٩٫١٤٥	٣٨٫٧١٪	١٩٥٫٨٩٣	٢٣٫٠٤٪	٢٨٤٫٢١٦	٣٣٫٤٣٪	٤٠٫٩٤٥	٤٫٨٢٪

المصدر: البنك المركزي الأردني - النشرة الشهرية - اعداد مختلفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة تشير الى ان الاحلال الذي تم لازال اقل من ذلك الذي كان بالامكان التوصل اليه، وان نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية آخذة في التزايد اذ كانت نسبتها ٣٢ر٣٩% في عام ١٩٧٧ ارتفعت لتصل الى ٣٨ر٧١% عام ١٩٨٦ أما بالنسبة للسلع الرأسمالية تشير الارقام والمعطيات الى انخفاض نسبتها، فبعد ان كانت تشكل مانسبته ٤٠ر٥١% في عام ١٩٧٧ انخفضت لتصل الى ٢٣ر٠٤% عام ١٩٨٦ وهذا يدل على عدم قيام مشاريع ضخمة تتطلب استيرادا كبيرا من السلع الرأسمالية، ونلاحظ كذلك ارتفاع نسبة السلع الوسيطة والمواد الاولية المستوردة فبعد ان كانت نسبتها ٢٦ر٦٧% عام ١٩٧٧ استمرت في الارتفاع لتصل ٣٣ر٤٣% عام ١٩٨٦ . وهذا يدل على مدى اعتماد الصناعات المحلية القائمة على المستلزمات الاولية الاجنبية اللازمة للصناعة حيث يقلل هذا من المنافع الاقتصادية المترتبة على قيام صناعات احلالية من هذا النوع وبالتالي فان نمو الانتاج المحلي وزيادته يصبح مرهونا بزيادة المواد الاولية والسلع الوسيطة المستوردة وغيرها .

وبالرغم من أهمية سياسة احلال المستوردات في الاردن في اقامة قاعدة صناعية متنوعه الانشطة واكتساب المزيد من الخبرة في انشاء وتشغيل المشاريع وايجاد الدوافع لانشاء مشروعات محلية للاستثمارات والانشاءات والخدمات الانتاجية الا انها ركزت بالدرجة الاولى على استبدال الاستيراد الاستهلاكي مع تزايد نسبي في التصنيع القائم على تحويل بعض المواد الاولية بغية تغطية الاستهلاك المحلي ، الا ان الانتاج البديل لم يهتم بقطاع الصناعات التصديرية يضاف الى ذلك ان معظم المؤسسات الصناعية غير مجهزة للانتاج التصديري سواء من حيث وجود فائض يبحث عن الاسواق الخارجية او من حيث القدرة على المنافسة في الجودة والسعر .

ويؤخذ على هذه السياسة انها ادت الى بعثرة الموارد على اعداد كبيرة من المشروعات والبقاء ضمن حدود السوق المحلية الضيقه واعتماد الحماية الجمركية التي تمنع الحافز لتنمية الكفاءة الانتاجية، والاختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لتزايد الحاجة للآلات ومدخلات الانتاج اللازمة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا نرى ان العجز في الميزان التجاري للاردن ارتفع من ١ر١٨٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٤ر٨٩١ مليون دينار عام ١٩٨٣ على ان الزيادة في عجز الميزان التجاري لم تكن نتيجة لزيادة الناتج في الانتاج والدخل ومتطلباتهما حيث ان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي بلغت ٧ر٢% عام ١٩٨٣ بينما كانت نسبة نموه الحقيقي ٦ر٢٠% عام ١٩٧٥ وانما كانت نتيجة لتغيير معدلات التبادل التجاري لغير صالح الاردن نتيجة لارتفاع اسعار المستوردات وقيمتها سنة بعد أخرى، وكان من نتيجة محاولة الحكومة حماية تكلفة الانتاج المحلي ورفع المستوى المعيشي من الزياده الفجائية في اسعار المستوردات ان ترفع الدعم السعري المباشر وغير المباشر أي ان تحول معدلات التبادل الخارجي لغير صالح الاردن أدى الى انخفاض في الدخل والناتج المحلي ، وحتى تحافظ على مستوى المعيشه من الانخفاض اضطرت الحكومة الى الاقتراض من الخارج لتعويض الانخفاض في دخلها، ومع ان الاقتراض ساعد على حل مشاكلها في المدى القصير الا ان هذه القروض كانت تهدف لسد العجز في ميزان المدفوعات وليس لاغراض تنموية كخلق طاقات انتاجية جديدة. يضاف الى ذلك ان استراتيجيته لم تكن قادرة على احداث التغير الهيكلي المطلوب بحيث يعطي للبناء الصناعي طابع التكامل بين قطاعاته والى عدم قدرته على تزويد الاقتصاد الوطني بالاساس الصناعي اللازم لتمكنه من الخروج من التبعيه (١).

وتجدر الاشارة أن سياسة الاقتراض الهادفة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات تؤدي الى خلق أنماط استهلاكية جديدة تنمي التبعية الاستهلاكية للاسواق الرأسمالية المتقدمة وكذلك الحال فان الاعتماد على صادرات المواد الخام يؤدي الى تبعية للاسواق المستوردة وخاصة اذا وجد منافسين أقوياء لهذه المواد كما يحدث في اسواق النفط العالمية، أما منتجات الصناعات التي حلت محل الواردات فانها تواجه صعوبات في بيعها في السوق الدولية نظرا لانها من قبيل المنتجات التي تنتجها غالبية الاقتصاديات المتخلفة، ولعدم مقدرتها التنافسية باعتبار أنها محدودة الجودة

---

(١) المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك- جامعة الدول العربية- الدائرة الاقتصادية- الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب - بغداد ١٩٧٨ ، ص ٤٠٥ - ٤١٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولسيطرة الاحتكارات الدولية على الاسواق الخارجية، والزيادة في الاعتماد على الخارج بالتزود بالسلع الانتاجية الاساسية والنصف مصنعه وما يتبع ذلك من تبعية تكنولوجية.

وبالرغم من ان النمط الاستهلاكي الذي يصيب في النهاية كل القطاعات الصناعية وان كان هذا النمط يحتوي على عدد من السلع التي تستهلكها الغالبيه من افراد المجتمع الا انه يميز مجموعة من السلع وعلى الأخص السلع المعمرة وشبه المعمرة التي تستهلكها فئات اجتماعية محدودة يساعدها في ذلك نمط توزيع الدخل السائد، وهو ما يعني محدودية السوق في استراتيجية ترتكز اساسا على حجم السوق خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار جري هذه الفئات وراء السلع الاستهلاكية المستوردة حتى ولو كان لها بدائل محلية.
ونشات عن سياسة الاحلال في الاردن ظاهرة الطاقة الانتاجية المعطلة في الوحدات الصناعية ، اذ تراوحت نسبة الطاقات المعطله بين ٢٥٪ - ٣٥٪ (١).

ومن ناحية أخرى ادت زيادة الاعتماد على الخارج في استيراد المنتجات الأساسية ومستلزمات الانتاج للصناعات الجديدة والمدخلات الصناعية الاساسية للنشاط الزراعي والمواد الغذائية مع استمرار استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية والكمالية الى زيادة الالتزامات في مواجهة الخارج وارتفاع اعباء خدمة الديون واصاب الخلل ميزان المدفوعات، ولاصلاح الموقف لجات الحكومة الى اجراءات داخلية أدت الى تاثير انكماشي على مستوى النشاط الاقتصادي، ولقد ساعد في ظهور هذه الازمه المزيد من الاقتراض وتوقف المساعدات العربية للاردن.

من هنا كان التوجيه بالتصنيع نحو الاسواق الخارجية (التصنيع من أجل التصدير) بالاضافة الىانتهاج سياسة تصنيعية احلاليةصحيحة، هذه التوجهات تشكل الأسس السليمة في تنمية قطاع الصناعة بشكل عام والصناعات التصديرية بشكل خاص.

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ص ١٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استراتيجية بناء الصناعات من أجل التصدير

بدأ الاهتمام باستراتيجية تنمية الصادرات في منتصف السبعينات الى جانب الاهتمام باستراتيجية احلال المستوردات ونتج عن ذلك صعوبة في التوفيق ما بين هاتين السياستين من حيث توفير الحماية للصناعة الاحلاليه ومنح الحوافز للصناعات التصديرية، كما ان الاجراءات التي تبنتها الخطط التنموية المتلاحقه لتنمية الصادرات لم تكن كافية.

وبالرغم من ذلك فقد تضاعفت قيمة الصادرات الوطنية بالأسعار الحقيقة وحققت انجازات كبيرة بالمقارنة مع الواردات حيث كان معدل النمو الحقيقي للصادرات والواردات خلال عشر سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٦) ٤ر٨% و ١ر٢% على التوالي وبالتالي فان النمو الحقيقي للصادرات الوطنية بلغ أربعة أضعاف نمو الواردات وعلى الرغم من النمو الذي حققته الصادرات الا انه لم يكن كافيا ليغطي الزيادة المطلقة في المستوردات مما ادى الى اتساع الفجوة بينهما والى ازدياد العجز في الميزان التجاري . وعلى صعيد آخر ازدادت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة بينما انخفضت الأهمية النسبية للمواد الخام ، مما يدل على زيادة النمو في القطاع التصديري ، فقد انخفضت نسبة صادرات الفوسفات من ٨ر٣٨% عام ١٩٧٦ الى ٨ر٢٨% عام ١٩٨٦ وازدادت الأهمية النسبية لصادرات البوتاس والاسمدة لتصل الى ٨ر٢٦% عام ١٩٨٦ ، كما انخفضت نسبة الصادرات الصناعية والزراعية من ٢ر٦١% عام ١٩٧٦ الى ٤ر٤٤% عام ١٩٨٦ على أن هذا لا يعني ان جميع الصادرات الصناعية انخفضت اهميتها بشكل عام، فالادوية مثلا حققت نموا متزايدا خلال تلك الفترة، حيث ازدادت اهميتها النسبيه من ٥ر٣% عام ١٩٧٦ الى ٨ر٦% عام ١٩٨٦ مما يدل على ان الاردن قادر على تحقيق نمو صناعي في مجالات تتعدى الموارد الطبيعية مثل الفوسفات والبوتاس.

وسوف نتناول في الفصل الثاني والثالث تطور الصادرات الصناعية في الاردن والسياسات والاجراءات والسبل المحتمله لتطوير وتنمية الصادرات الصناعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة:

يعتبر نشوء قطاع الصناعة والتعدين في الأردن حديث العهد نسبيا وقد بدىء الاهتمام به في بداية الخمسينات من جانب القطاع العام بسبب قلة الامكانات المتوفرة لدى القطاع الخاص ومن اجل النهوض بالقطاع الصناعي خاصة والقطاعات الاقتصادية الأخرى عامة اعتمدت الحكومة اسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بداية الستينات حيث بدء بتنفيذ برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤ - ١٩٧٠) ثم وضعت خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) ثم وضعت خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ثم وضعت خطة التنمية الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥) ثم تلتها خطة التنمية الحالية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) .

وهدفت هذه الخطط الى زيادة الدخل المتأتي من قطاع الصناعة عن طريق التوسع في انشاء الصناعات الاحلالية والتصديرية وتحقيق درجة اعلى من التكامل بين الصناعات الوطنية ضمن قطاع الصناعة والتعدين نفسه ، وكذلك بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى والى تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية وبشكل خاص المعتمدة على التقنيات الاساسية ويلاحظ ان خطط التنمية المتعاقبة قد انتهجت في مجال التنمية الصناعية استراتيجية التصنيع على اساس احلال المستوردات ، وسياسة التصنيع على اساس التصدير وهدفت سياسة التصنيع الاحلالي في الأردن الى تخفيض العجز في الميزان التجاري ورفع درجة الاستقلال الاقتصادي على المدى الطويل.

وبالرغم من اهمية سياسة احلال المستوردات في الأردن في اقامة قاعدة صناعية متنوعة الانشطة واكتساب المزيد من الخبرة الا انها ركزت بالدرجة الأولى على استبدال الاستيراد الاستهلاكي مع تزايد نسبي في التصنيع القائم على تحويل بعض المواد الأولية بغية تغطية الاستهلاك المحلي ، الا ان الانتاج البديل لم يهتم بقطاع الصناعات التصديرية يضاف الى ذلك ان معظم هذه القطاعات غير مجهزة للانتاج التصديري.

كما يؤخذ على هذه السياسة انها لم تكن قادرة على احداث التغير الهيكلي المطلوب بحيث يعطي للبناء الصناعي طابع التكامل بين قطاعاته.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من هنا كان التوجه بالتصنيع نحو الاسواق الخارجية هو الاساس السليم في تنمية قطاع الصناعة بشكل عام والصناعات التصديرية بشكل خاص من خلال التركيز على السياسات والاجراءات الممكنة لتطويره كتخفيض سعر الصرف، وتشجيع الحوافز التصديرية، وزيادة مقدرتها على المنافسة، ودعم وتمويل الصادرات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

أ- مكانة الصناعة في تجارة الأردن الخارجية

ب- تطور الصادرات الصناعيه الاردنيه

تولى معظم الدول النامية اهتماما خاصا لقطاع الصناعة حيث ازدادت مستوردا تها من السلع الرأسمالية والمعدات اللازمة لعملية التصنيع لكي تقلل من استيراد السلع الجاهزة والمصنعة ، واحلال الانتاج المحلي بدلا من استيرادها، والعمل على زيادة صادراتها من السلع المصنعة والنصف المصنعة، ولا يختلف الأردن كثيرا عن البلدان النامية من حيث توجهه نحو التصنيع وتنمية انتاجه وصادراته الصناعية وفي هذا الفصل سنناقش نقطتين هامتين هما : -

أ- مكانة الصناعة في تجارة الأردن الخارجية.

ب- تطور الصادرات الصناعية الأردنية.

أ- مكانة الصناعه في تجارة الاردن الخارجيه :

اذا قمنا باستعراض تجارة الاردن الخارجية منذ العهد العثماني، فاننا نجد أن الأسرة كانت تمثل الوحدة الاساسية في الانتاج والاستهلاك، فلا نجد مظهرا واضحا للتجارة الخارجية حيث كانت وسائل النقل بدائية، كما ان ظروف الانتاج كانت تحد من النشاط التجاري الذي اقتصر على المبادله في مواسم معينه.

أما بعد الحرب العالمية الاولى فقد تم ربط الاقتصاد الاردني بالاسواق العالمية، حيث أجريت بعض التحسينات في الزراعة وازدادت المساحات المزروعه، وأخذت المنتجات الزراعية طابع السلع واخذ الاقتصاد الاردني ينتقل من اقتصاد بدائي الى اقتصاد يسير بموجب ميكانيكية السوق، ونظام الأسعار، وفي ذات الوقت عقد الاردن عدة اتفاقيات مع سوريا ولبنان وفلسطين والعراق (١).

---

(١) د.وديع شرايحة: تخطيط التجارة الخارجية تجارب عربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة ١٩٦٨ ص ٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخلال الحرب العالمية الثانية، دب في الاردن نشاط تجاري كبير، وذلك لعدم وجود قيود كبيرة على تحويلات العمله الصعبه، وكان للاستيراد الاثر المباشر في عجز الميزان التجاري، وكذلك العجز الواضح في ميزان المدفوعات، فقد كان العجز في الميزان التجاري تتم معالجته عن طريق اعادة التصدير، أما العجز في ميزان المدفوعات فكان يغطى من المساعدات الاجنبية.

وقد أدى قيام الوحدة بين الضفتين الى تغيرات ملموسة في هيكل التجارة الخارجية للاردن، حيث بلغت الصادرات الوطنية سنة ١٩٥٠ حوالي ١٫٥ مليون دينار، في حين بلغت المستوردات حوالي ١٠٫٨ مليون دينار.

وفي سنة ١٩٦٦ بلغت الصادرات الوطنية الاردنية ٩ مليون دينار بينما بلغت المستوردات ٧٧ مليون دينار والملاحظ على تجارة الاردن في هذه الفترة تنوع بنود المستوردات وتعددها وقلة بنود الصادرات، ويعود السبب في ذلك الى تغير النمط الاستهلاكي بصورة كبيرة الامر الذي أدى الى عدم استطاعة القطاعات الانتاجية المحلية مواكبة هذا التغير وكذلك ازدياد القدرة الشرائية للسكان زيادة كبيرة بسبب القروض والمساعدات الخارجيةالتي كان لها كبير الاثر في تمويل المستوردات.

كما لعب النشاط السياحي في هذه الفترة دورا هاما في زيادة الدخل، حيث بلغ مجمل الدخل من السياحة في سنة ١٩٦٦ حوالي ١٢ مليون دينار، يضاف اليها ١٠ ملايين دينار قيمة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج.

ان الزيادة في الدخل القومي نتيجة تدفق المساعدات العربية الى الاردن ادى الى زيادة الاقبال على الاستيراد بما فيها استيراد المواد الاستهلاكية الكمالية وأدى ذلك الى خلق أنماط استهلاكية جديدة لسلع لم يعتد عليها المستهلك الاردني هذه الزيادة في المستوردات لم يواكبها تنامي في الانتاج المحلي بشكل يتناسب مع الزيادة في الدخل وعجز القطاع الانتاجي عن تلبية الطلب الاستهلاكي وان الزيادة في المستوردات كانت ايضا نتيجة لزيادة الطلب على السلع الوسيطة والمواد الاولية المستوردة لتلبية احتياجات الصناعات الوطنية من هذه المواد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد نما الاقتصاد الاردني بعد عام ١٩٦٧ بشكل ملحوظ بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي واجهت الاردن نتيجة لحرب حزيران ١٩٦٧ ، والاحداث الداخلية سنة ١٩٧٠ ، وحرب رمضان سنة ١٩٧٣ (١).

لقد كان لحرب رمضان عام ١٩٧٣ أثر مباشر على ارتفاع اسعار النفط ارتفاعا كبيرا حيث ان البلدان العربية أوقفت تدفق النفط الى البلدان الغربية وامريكا لتدخلها المباشر في الحرب العربية الاسرائيلية لصالح المعتدي الاسرائيلي وادت هذه المقاطعة الى حدوث ازمة الطاقة العالمية وبعد انتهاء المقاطعة تضاعف الطلب على النفط بصورة كبيرة مما أدى الى ارتفاع الاسعار فوصل الى ٣٨ دولار للبرميل الواحد بعد ان كان حوالي ١٥ دولار، وقد ادى ارتفاع أسعار النفط الى ارتفاع في كلفة الانتاج في البلدان الصناعية وهذا ادى بدوره الى ارتفاع قيمة المستوردات الاردنية من البلدان المصنعه.

وبالرغم من ان القطاع الانتاجي في الاردن قد نمى بصورة مضطردة وتنامى حجم القوى العاملة في القطاعات الانتاجية واهمها قطاع الصناعة والزراعة ، الا ان الاقتصاد الاردني لا يزال يعتمد على قطاع الخدمات الذي يساهم بالدور الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبة مساهمته ٦ر٦٣% من الناتج المحلي الاجمالي كما هو مبين في الملحق رقم (١)، بينما بلغت مساهمة القطاعات الانتاجية ٤ر٣٦% .

ان ما حققه الاردن من زيادة في دخله القومي بغض النظر عما اذا كانت متأتية من القطاعات الخدميه او من القطاعات الانتاجية، يعتبر انجازا جيدا ، اذ حقق الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية نموا بلغ معدله السنوي ٥ر١٤% خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٩)، و ٩ر١٠% خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)، و ١ر١٣% طيلة فترة الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٨٧) أما بالاسعار الثابته فقد حقق نموا بلغ ٦ر٤% خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٩) و ٩ر٦% خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)، و ٤ر٥% طيلة فترة الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٨٧) كما هو مبين في الملحق رقم (٧).

---

(١) جابر بدور، سياسات التجارة الخارجية في الاردن، تطورها وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الاردني ١٩٦٨ - ١٩٨٢ الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية ، عمان ١٩٨٢، ص٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بالنسبه للناتج القومي الاجمالي كما يتضح من الملحق رقم (٨) بالاسعار الجارية، فقد نما بمعدل سنوي قدره ١ر١٦% للفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٩) و ٨ر٩% للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧) و ٦ر١٣% طيلة الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٧).

أما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو السنوي ٤ر٦%للفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٩)،و ٣ر٥% للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)، و ٩ر٥% لطيلة الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تطور بنود قطاع التجارة الخارجية في الاردن

١- الصادرات الوطنية :

تتركز أهمية الصادرات السلعية بالنسبه لعملية التنمية فيما تجلبه للبلد المصدر من العملات الأجنبية، والتي يكون البلد بحاجة ماسة لها لتمويل المشاريع التنموية من خلال استيراده للسلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة للصناعة. وبالتالي فان قيمة الصادرات الكلية تساهم مباشرة في النهوض بالدخل القومي من خلال ما ترفده بالعملات الأجنبية، والتي تستخدم في تغطية تكاليف المستوردات، وبخاصة تكاليف التكوين الرأسمالي حيث تعزز تلك الاموال المقدرة الاستيرادية لذلك البلد مما يمكنها من استيراد السلع الاستثمارية، كما وتساهم في تغطية جزء من العجز التجاري الذي أصبح يلازم الدول النامية (١) .

يبين الملحق رقم (٤) تطور قيمة كل من الصادرات والمستوردات والعجز التجاري، ويلاحظ الزيادة المتسارعه في قيمة المستوردات مقارنه بقيمة الصادرات وقد صاحب هذا التسارع في الزيادة تغير هيكلي في تركيب كل من الصادرات والمستوردات، وتسارع كبير في حجم العجز التجاري ، وعلى الرغم من المقدرة المحدودة على الانتاج السلعي للاردن نظرا لقلة موارده الاقتصادية الا انه يمتاز بمقدرة عالية نسبيا على الانتاج الخدمي، نظرا للمستوى التعليمي العالي لسكانه مقارنه مع المستوى التعليمي لسكان الدول المجاورة، ونظرا لخصائصه الجغرافية والمناخية من جانب آخر.

لقد ارتفعت صادرات الاردن السلعية من ١٣٫٩ مليون دينار سنة ١٩٧٣ الى ٢٤٨٫٨ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وبلغ معدل نمو الصادرات السلعية الاردنية بالاسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧) ٢٧٫٢% سنويا، كما يتضح هذا من الجدول رقم (٢ - ١). وعلى الرغم من ارتفاع معدلات نمو الصادرات السلعية خلال الفترة المذكورة الا انها كانت بمعدلات متناقصة خاصة في السنوات الأخيرة،

---

(١) محمد الصمادي ومحمد عميره ،تنمية الصادرات الصناعيةفي الأردن - الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية ، عمان ١٩٧٩ ص ٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركيب السلعي للصادرات الأردنية

(١٩٧٣ - ١٩٨٧)

البيـــــــان	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	معدل النمو السنوي
															بالمليون دينار	
مجموع الصادرات الوطنية النسبة النسبة	١٣ر٩	٣٩ر٥	٤٠	٤٩ر٦	٦٠ر٣	٦٤ر١	٨٢ر٦	١٢٠ر٠	١٦٩ر٠	١٨٥ر٦	١٦٠ر٠	٢٦١ر١	٢٥٥ر٤	٢٢٥ر٦	٢٤٨ر٨	٢٧ر٢٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
السلع الاستهلاكية النسبة	٦ر٨	١٣ر٩	١٦ر٠	٢٥ر٤	٣٢ر٢	٣٢ر٦	٤٢ر٠	٥٤ر٢	٧٦ر٧	٨٨ر٢	٩٤ر٢	١٦٧ر٧	١٦٤ر٥	١٣٨ر٥	١٤٢ر٣	٥٢ر٣٪
	٤٨ر٩٪	٣٥ر٢٪	٤٠٪	٥١ر٢٪	٥٣ر٤٪	٥٠ر٩٪	٥٠ر٨٪	٤٥ر٢٪	٤٧ر٩٪	٥٨ر٩٪	٦٤ر٢٪	٦٢ر٩٪	٦٢ر٩٪	٦١ر٤٪	٥٧ر٢٪	
الحيوانات الخام النسبة	٥ر٣	٢٠ر٨	٢١ر٥	٢٢ر١	٢٠ر٦	٢٣ر٣	٢٩ر٧	٥١ر٢	٧٦ر٧	٧٩ر٠	٥٩ر٥	٨٢ر٧	٨٠ر٨	٧٦ر٥	٨٧ر٣	٣٩ر٣٪
	٣٨ر١٪	٥٢ر٧٪	٥٣ر٨٪	٤٤ر٦٪	٣٤ر٢٪	٣٦ر٣٪	٣٦ر٠٪	٤٢ر٧٪	٤٥ر٤٪	٤٢ر٥٪	٣٧ر٢٪	٣١ر٧٪	٣١ر٦٪	٣٣ر٩٪	٣٥ر١٪	
السلع الرأسمالية النسبة	١ر٨	٤ر٨	٢ر٥	١ر٢	٧ر٥	٨ر٢	١٠ر٩	١٤ر٦	١٥ر٥	١٨ر٤	٦ر٣	١٠ر٧	١٤ر١	١٠ر٦	١٩ر٢	
	١٣٪	١٢ر١٪	٦٪	٤٪	١٢٪	١٢ر٨٪	١٢ر٢٪	١٢ر١٪	٩٪	١٠ر٥٪	٩٠٣ر٠٪	١٠٤ر١٪	١٠٥ر٥٪	١٠٤ر٧٪	١٠٧ر٧٪	٨ر٤٪

المصدر : - البنـــــك المركـــزي الأردنـــي -
النشرة الشهرية اعداد مختلفة

- التركيب السلعي للصادرات:

تقسم الصادرات السلعية الاردنية الى ثلاث مجموعات هي السلع الاستهلاكية، والمواد الخام والسلع الرأسمالية، وتشكل السلع الاستهلاكية الجزء الاكبر من الصادرات الوطنية، فقد ارتفعت الصادرات من السلع الاستهلاكية من ٦ر٨ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (٩ر٤٨% من مجمل الصادرات الوطنية) الى ٣ر١٤٢ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٢ر٥٧% من الصادرات الوطنية)، وبلغ معدل النمو السنوي في حصة الصادرات من السلع الاستهلاكية ٣ر٥٢% من مجمل الصادرات الوطنية، ولقد كان ازدياد نسبة الاهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية على حساب نمو الصادرات من المواد الخام والسلع الرأسمالية التي نمت بمعدل سنوي قدره ٣ر٣٩% و ٤ر٨% على التوالي خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧).

ويعزى النمو الكبير الذي حققه الاردن في مجال صادراته من السلع الاستهلاكية بالمقارنه مع صادراته من المواد الخام والسلع الرأسمالية الى التركيز على الصناعة بشكل عام والصناعة التصديرية بشكل خاص، والى تحسن اداء العديد من الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

أما بالنسبة لصادرات الاردن من المواد الخام فقد ارتفعت من ٣ر٥ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (١ر٣٨% من مجمل الصادرات) الى ٣ر٨٧ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (١ر٣٥% من مجمل الصادرات)، والملاحظ هنا ان نسبة مساهمتها في مجمل الصادرات في السنوات الاخيرة كانت متناقصة بعد ان وصلت نسبتها ٧ر٥٢% و ٨ر٥٣% في سنة ١٩٧٤، ١٩٧٥ على التوالي ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار الفوسفات عالميا والى ازدياد الكميات المصدرة كما ارتفعت صادرات الاردن من السلع الرأسمالية من ٨ر١ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (١٣% من مجمل الصادرات الوطنية) الى ٢ر١٩ مليون دينار ١٩٨٧ (٧ر٧% من مجمل الصادرات الوطنية) .

- التوزيع الجغرافي للصادرات

تعتبر الاسواق العربية سوقا رئيسيا للصادرات الوطنية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردنية حيث استوعبت خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧) اكثر من ٥٠% من مجمل الصادرات الاردنية، اذ بلغ معدل نموها السنوي ٨ر٥٦% طيلة الفترة المذكوره، ويعود السبب في ذلك الى الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول العربية وقدرة المنتجات الاردنية على منافسة مثيلاتها من المنتجات العربية الاخرى .

احتلت اسواق البلدان الاشتراكية المرتبة الثانية في استيعاب الصادرات الاردنية وبلغ معدل نمو مساهمتها في مجمل الصادرات الاردنية ٦ر١٠% كما في الجدول رقم (٢ - ٢)، وازدادت اهميتها النسبيه في السنوات الاخيرة اذ بلغت نسبة مساهمتها ٦ر١٢% سنة ١٩٨٧ .

وتاتي السوق الهندية في المرتبة الثالثة من حيث استيعابها للصادرات الاردنية وبلغ معدل نمو الصادرات الاردنية اليها ٢ر٩% سنويا في الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧). وتلعب الاتفاقيات التجارية المعقوده مع الهند دورا بارزا في مجال تنمية الصادرات، اذ ارتفعت صادراتنا اليها من ٢ر١ مليون دينار سنة ١٩٧٣ الى ٣ر٤٥ مليون دينار سنة ١٩٨٥ وشكلت ما نسبته ٧ر١٧% من مجمل الصادرات الاردنية في السنة المذكورة، اما صادراتنا الى اليابان والسوق الاوروبية المشتركة فقد احتلت المرتبة الرابعه وبلغت نسبة ما صدر الى المجموعتين ٥ر٣% و ٣ر٣% سنويا على التوالي من مجمل الصادرات للفترة المذكوره.

يلاحظ ان نسبة مساهمة الصادرات الاردنية الى السوق الاوروبية المشتركة، قد ازدادت في الاونه الاخيرة، ووصلت الى ٣ر٨% من مجمل الصادرات الاردنية سنة ١٩٨٦ . على انه يمكن ان يكون لاسواق الدول الاوروبية المشتركة دور كبير في مجال استيعاب الصادرات الاردنية من خلال التركيز على الاتفاقيات التجارية الموقعة معها ومتابعة تنفيذها (١) .

---

(١) د.محمد عميرة وطايل الحجي ، المقدرة على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الاردن (١٩٧٣-١٩٨٥) ، دائرة البحوث الاقتصادية - الجمعية العلمية الملكية ، آب ١٩٨٧ ص ١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية (١٩٧٣-١٩٨٧) بالمليون دينار

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	معدل النمو السنوي
مجموع الصادرات	٩ر١٣	٥ر٣٩	٤٠	٤٩ر٦	٣ر٦٠	٦ر٨٢	١ر٦٤	٣ر١٢٠	٩ر١٦٠	٦ر١٨٥	٠ر١٦٠	١ر٢٦١	٤ر٢٥٥	٦ر٢٢٥	٨ر٢٤٨	٢ر٢٧٪
النسبة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	
القيمه	١٠ر١	٤ر١٨	٩ر١٦	٩ر٢٣	٠ر٣٦	٦ر٤٣	٥ر٧٢	٨ر٥٥	٤ر١١٤	٢ر١٢٣	٢ر١٣٢	٨ر٨٧	١ر١٣١	٦ر١٣١	٩ر١٢٩	
البلدان العربية	٧ر٧٢٪	٦ر٤٦٪	٣ر٤٢٪	٢ر٤٨٪	٧ر٥٩٪	٥ر٦٦٪	٦ر٦٠٪	٦ر٦٧٪	٧ر٦٧٪	٤ر٦٦٪	٧ر٥٤٪	٧ر٥٠٪	٥ر٥١٪	٣ر٤٥٪	٢ر٥٢٪	٨ر٥٦٪
القيمة	-	١ر٠	٠ر٢	٥ر٢	١ر٠	١ر١	٢ر١	٢ر٢	٥ر٢	٣ر٢	٨ر١	١ر٤	٤ر١١	١٨ر٨	١ر١٧	
السوق الاوروبيه المشتركه	-	٣ر٠٪	٥٪	٥٪	٧ر١٪	٣ر١٪	٢ر١٪	٨ر١٪	٩ر١٪	١ر١٪	٩ر١٪	٪	٥ر٣٪	٨ر٣٪	٩ر٦٪	٣ر٣٪
القيمة	٠ر٢	٢ر٠	٦ر٣	٧ر٣	٤ر٣	٥ر٣	٦ر٣	١٥ر٢	١٩ر٢	٢٥ر٢	٢٩ر٢	٣٢ر٨	٢١ر٥	٣٨ر٤	٣١ر٣٪	
البلدان الاشتراكيه	٢ر٣٪	١ر٥٪	٨ر١٥٪	٧ر١٤٪	٧٪	٦ر٤٪	٧ر١٢٪	٧ر١١٪	٧ر١٣٪	٧ر١٣٪	٢ر١٣٪	٢ر١٢٪	٨ر٨٪	٦ر١٢٪	٦ر١٢٪	٦ر١٠٪
القيمة	١ر٢	٦ر٢	٢ر٠	١ر٧	٣ر٩	٦ر١	٨ر٠	١٠ر٢	١٦ر٦	١٦ر٧	١٣ر٧	٣٤ر١	٤٥ر٣	٣٤ر١	٢٢ر٠	
الهند	٦ر٨٪	٦ر١٦٪	٧ر١٦٪	٤ر٣٪	٥ر٦٪	٥ر٥٪	٧ر٦٪	١ر٦٪	٩ر٦٪	٠ر٨٪	٦ر٨٪	١٣ر١	١٧ر٧٪	١٥ر١٪	٨ر٨٪	٩ر٩٪
القيمة	٨ر-	٣ر٨	١ر٩	١ر٩	٦ر٢	١ر٨	٩ر٢	٤ر٠	٣ر٨	٣ر٨	٣ر٨	٥ر٣	٥ر٨	٥ر٧	٧ر٤	
اليابان	٥ر٠٪	٦ر٩٪	٧ر٤ ٪	٨ر٣٪	٣ر٤٪	٨ر٢٪	٥ر٣٪	٦ر٢٪	٢ر٢٪	٢ر٢٪	٢ر٢٪	٢ر٢٪	٢ر٢٪	٢ر٢٪	٩ر٢٪	
القيمة	١ر١	٨ر١	٩ر١٠٪	٩ر٢٧٪	٨ر٢٤٪	١٢ر٣	١١ر٤	٨ر١٣ ٪	١٧ر٩	١٨ر٥	١٣ر٠	٤٥ر٨	٣٩ر٨	٣٦ر٥	٤١ر٢	
بلدان اخرى	٥ر١١٪	٧ر٢١٪	٧ر٢١٪	٢ر٢٧٪	٩ر٢٤٪	٨ر٢٠٪	٢ر١٣ ٪	٨ر١٣٪	٩ر١٤٪	٥ر١١٪	٧ر٧٪	٢ر١٧٪	٧ر١٥٪	٢ر١٦٪	٢ر١٦٪	٦ر١٦٪
النسبة																

المصدر :- البنك المركزي الاردني

النشرة الشهرية اعداد مختلفة

٢- المستوردات السلعية:

يعتمد الاردن كغيره من الدول النامية اعتمادا كبيرا على المستوردات لتغطية الفجوة بين الطلب والعرض في السوق السلعي، وقد ازدادت مستوردات الاردن من ١٠٨ر٢ مليون دينار سنة ١٩٧٣ الى ٩١٥ر٥ مليون دينار سنة ١٩٨٧ ، وبلغت نسبة النمو السنوي للمستوردات ١٧ر٣% للفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧) وقد استمرت قيمة المستوردات في التزايد الى ان وصلت الذروة (١١٤٢ر٥ مليون دينار) سنة ١٩٨٢ ثم بدات بالانخفاض ويعزى السبب في ذلك الى سياسة تقييد المستوردات من ناحية، وزيادة الانتاج المحلي من الصناعات الوطنية التي انشئت ضمن استراتيجية احلال المستوردات.

- التركيب السلعي للمستوردات:

تقسم المستوردات الاردنية وفقا للاغراض الاقتصادية الى ثلاث مجموعات هي السلع الاستهلاكية، المواد الخام، والسلع الرأسمالية. وتشكل السلع الاستهلاكية الجزء الاكبر من المستوردات حيث ارتفعت قيمتها من ٥٠ر٦ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (٤٦ر٨% من مجمل المستوردات) الى ٣٣٣ر٥ مليون دينار سنة ١٩٨٧ ، (٣٦ر٤% من مجمل المستوردات) والجدول رقم (٢ - ٣) يبين التركيب السلعي للمستوردات الاردنية، وبلغ معدل النمو السنوي لمساهمة المستوردات من السلع الاستهلاكية ٣٦ر٨% في حين شكلت المستوردات من المواد الخام ٣٠% وارتفعت من ٢٢ر٢ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (٢٠ر٥% من مجمل المستوردات) الى ٣٤٠ر٧ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٣٧ر٢% من مجمل المستوردات).

أما بالنسبه لمستوردات الاردن من السلع الرأسمالية، فقد بلغ معدل نموها السنوي ٣٠ر٢% من مجمل المستوردات طيلة الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧)، حيث ارتفعت المستوردات من السلع الرأسمالية من ٢٠ر٢ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (١٨ر٧% من مجمل المستوردات) الى ٢٢١ر٦ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٢٤ر٢% من مجمل المستوردات). وبالنظر الى تطور هيكل المستوردات الاردنية نلاحظ ازدياد الاهمية النسبيه لمستوردات كل من المواد الخام والسلع الرأسمالية للفترة المذكوره على حساب المستوردات من السلع الاستهلاكية فبعد ان كانت تشكل نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية ٤٦ر٨% سنة ١٩٧٣ بدات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركيب السلعي للمستوردات الاردنية
(١٩٧٣-١٩٨٧)

بالمليون دينار

السنه	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	معدل النمو السنوي
اجمالي المستوردات السلعيه	القيمة	١٠٨٫٢	١٥٦٫٥	٢٣٤	٣٣٩٫٥	٤٥٤٫٤	٤٥٨٫٩	٥٨٩٫٦	٧١٦٫٠	١٠٤٧٫٥	١٤٢٫٥	١١٠٢٫٤	١٠٧١٫٣	١٠٧٤٫٥	٨٥٠٫٢	٩١٥٫٥	١٧٫٣
	النسبة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
السلع الاستهلاكية	القيمة	٥٠٫٠	٦٤٫٦	٩٠٫٥	١٣٣٫٣	١٤٧٫٢	١٧٥٫٧	٢١٥٫٢	٢٤٠٫٢	٣٤٥٫٠	٣٦٨٫٢	٣٦٥٫١	٣٨٣٫٢	٣٦٩٫٣	٣٢٩٫٢	٣٣٣٫٥	
	النسبة	٤٦٫٨٪	٤٥٫٥٪	٣٨٫٧٪	٣٩٫٣٪	٣٢٫٤٪	٣٨٫٣٪	٣٦٫٥٪	٣٣٫٥٪	٣١٫٠٪	٣٢٫٢٪	٣٣٫٠٪	٣٥٫٨٪	٣٤٫٤٪	٣٨٫٧٪	٣٦٫٤٪	٣٦٫٨٪
مواد خام	القيمة	٢٢٫٢	٣٠٫٠	٥٧٫٢	٩٠٫٠	١٢١٫٢	١١٧٫٣	١٢٩٫٥	٢٢٧٫١	٣٠٥٫٥	٣٨٠٫٢	٣٧٧٫٨	٤١٩٫٢	٤٢٠٫٤	٢٨٤٫٢	٣٤٫٧	
	النسبة	٢٠٫٤٪	١٩٫٢٪	٢٤٫٤٪	٢٦٫٥٪	٢٦٫٧٪	٢٥٫٤٪	٣٠٫٤٪	٣١٫٧٪	٢٩٫٢٪	٣٣٫٣٪	٣٤٫٢٪	٣٩٫١٪	٣٩٫١٪	٣٣٫٤٪	٣٧٫٢٪	٣٠٪
السلع الرأسمالية	القيمة	٢٠٫٢	٤٠٫٩	٨٢٫٩	١١٤٫٦	١٨٤٫١	١٦١٫٢	١٩٣٫٦	٢٤٦٫٧	٤١٥	٣٩١٫٤	٣١٠٫٦	٢٣٩٫٠	٢٦١٫١	١٩٥٫٩	٢٢١٫٦	
	النسبة	١٨٫٧٪	٢٥٫٦٪	٣٥٫٤٪	٣٣٫٨٪	٤٠٫٥٪	٣٥٫١٪	٣٢٫٨٪	٣٤٫٥٪	٣٩٫٦٪	٣٤٫٢٪	٢٨٫٢٪	٢٢٫٣٪	٢٤٫٣٪	٢٣٫١٪	٢٤٫٢٪	٣٠٫٢٪
مواد غير داخله في مكان اخر	القيمة	١٥٫٢	١٦٫٠	٢٣٫٤	١٦٫٦	٩٫١	٤٫٧	١٫٣	٢٫١	١٫٨	٢٫٢	٤٩٫٩	٢٩٫٩	٢٣٫٧	٤٠٫٩	١٩٫٧	
	النسبة	١٤٪	١٠٫٢٪	٩٫١٪	٤٫٩٪	١٫٤٪	١٫٠٪	٠٫٣٪	٠٫٣٪	٠٫٢٪	٠٫٢٪	٤٫٥٪	٢٫٨٪	٢٫٢٪	٤٫٨٪	٢٫٢٪	٣٪

المصدر :- البنك المركزي الاردني.

النشرة الشهرية - اعداد مختلفة

بالانخفاض الى ان وصلت نسبتها الى ٣١% سنة ١٩٨١ ، بينما اخذت نسبة المستوردات من المواد الخام بالارتفاع من ٥ر٢٠% سنة ١٩٧٣ الى ان وصلت نسبتها الى ٢ر٢٩% والى ١ر٣٩% سنة ١٩٨١ ، ١٩٨٤ على التوالي، في حين واصلت نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية ارتفاعها فبعد ان كانت تشكل ما نسبته ٧ر١٨% سنة ١٩٧٣ ارتفعت نسبتها الى ٦ر٣٩% سنة ١٩٨١ من مجمل المستوردات.

ويمكن ان يعزى السبب في ارتفاع معدل النمو النسبي للسلع الرأسمالية والمواد الخام مقارنه مع معدل نمو المستوردات الكلية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧)، على حساب تراجع نمو المستوردات من السلع الاستهلاكية الى تطور قطاع انتاج السلع الاستهلاكية المحلية، والذي من خلاله استطاع الاردن انتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، وكذلك فان انتاج السلع الاستهلاكية في الاردن يتطلب المزيد من استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية اللازمه للصناعة .

- التوزيع الجغرافي للمستوردات:

لا يستطيع الاردن كغيره من الدول الناميه، ان ينتج جميع ما يحتاجه من المواد الخام والسلع الرأسماليه، ولهذا فهو يضطر لاستيراد كثير مما يحتاجه من الدول التي يرتبط معها باتفاقيات تجارية.

وبالنظر لأهم مصادر المستوردات الاردنية نلاحظ ان مستوردات الاردن من دول السوق الاوروبية المشتركه تحتل المرتبه الأولى حيث بلغت نسبة المستوردات منها كمعدل سنوي ٥ر٣٢% من مجمل المستوردات خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧) كما هي في الجدول رقم (٢ - ٤).

وارتفعت المستوردات الاردنية منها من ٤ر٣٠ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (١ر٢٨% من مجمل المستوردات) الى ٩ر٢٨٧ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٤ر٣١% من مجمل المستوردات) .

وتاتي المستوردات من الدول العربية المرتبه الثانية حيث بلغ معدل نموها السنوي ٦ر٢٠% من مجمل المستوردات الاردنية خلال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤٠)

التوزيع الجغرافي للمستوردات ١٩٧٣-١٩٨٧ بالمليون دينار

السنه	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	معدل النمو السنوى
البلدان العربية	القيمة	٢١ر٨	٢٦ر٤	٤٦ر٣	٦٠ر٩	٧٢ر٤	٨٦ر٦	١١٠ر٧	١٤٩ر٣٠	٢١٣ر٠	٢٦٩ر٩	٢٥٠ر٧	٢٤٥ر٦	٢٦٣ر٦	١٧٢ر٢	٣٣٣ر٨	٢٠ر٦٪
	النسبة٪	٢٠ر١٪	١٦ر٩	١٩ر٨	١٧ر٩٪	١٦٪	١٨ر٩٪	١٨ر٨٪	٢٠ر٩٪	٢٠ر٣٪	٢٣ر٦٪	٢٢ر٧٪	٢٢ر٩٪	٢٤ر٠٪	٢٠ر٣٪	٢٥ر٠٪	
السوق الاوروبيه المشتركه	القيمة	٣٠ر٤	٤٥ر٦	٧٧ر٠	١٢٦	١٥٨	١٦٤ر٩	٢١١ر١	٢٥٩ر٨	٣٣٩ر٠	٣٢٩ر٦	٣٣٠ر١	٣١٩ر٢	٣١٤ر٦	٢٩٩ر٠	٢٨٧ر٩	٣٢ر٠٪
	النسبة٪	٢٨ر١	٢٩ر٢	٣٢ر٩	٣٧ر١	٣٤ر٨	٣٥ر٨	٣٦ر٠	٣٦ر٣	٣٢ر٤	٢٨ر٨	٢٩ر٩	٢٩ر٨	٢٩ر٣	٣٥ر٢	٣١ر٤	
البلدان الاوروبيه الاخرى	القيمة	٤ر١	٦ر٩	١٦ر٧	٢٠ر٦	٢٥ر٩	٣١ر٢	٥٠ر٧	٤٩ر٠	٦٨ر٨	٦٩ر١	٥٢ر٧	٨٧ر٩	٨٨ر٩	٣١ر٠	٣٣ر٦	١ر٦٪
	النسبة	٣ر٨	٤ر٤	٧ر٢	٦ر١	٥ر٧	٦ر٨	٨ر٦	٦ر٩	٥ر٦	٦ر١	٤ر٨	٨ر٢	٨ر٣	٣ر٧	٣ر٧	
الولايات المتحدة الامريكية	القيمة	١١ر٣	١٧ر٦	٢٤ر٢	٣١ر٠	٦٧ر٤	٣٣ر٦	٤٤ر٢	٦١ر٦	١٦٦ر٧	١٤٤ر٣	١٣١ر٠	١١٩ر٣	١٢٨ر٠	٧٥ر٠	٩٣ر٤	١٠ر٨٪
	النسبة٪	١٠ر٠	١١ر٢	١٠ر٣	٩ر١	١٤ر٨	٧ر٣	٧ر٠	٨ر٦	١٥ر٩	١٢ر٦	١١ر٩	١١ر٢	١١ر٩	٨ر٩	١٠ر٢	
البلدان الاشتراكية	القيمة	٧ر٧	١٤ر٧	١٨ر٧	٢٥ر١	٤١ر٩	٥٠ر٢	٥١ر٤	٤٩ر٨	٨١ر٢	٩٤ر٨	٧٧ر٨	٦٤ر٨	٧٤ر٤	٥٩ر٨	٧٠ر٤	٧ر٩٪
	النسبة٪	٧ر١	٩ر٤	٨ر٠	٧ر٤	٩ر٢	١٠ر٩	٨ر٧	٦ر٩	٧ر٨	٨ر٣	٧ر١	٦ر٠	٦ر٩	٧ر٠	٧ر٧	
الهند	القيمة	١ر٤	٣ر٠	٤ر٣	١٣ر٢	١ر٤	٢ر٨	٣ر٣	١ر٩	٢ر١	٢ر٣	٥ر١	١ر٣	١ر٨	٤ر٩	١ر٤	٨ر-٪
	النسبة٪	١ر٣	١ر٩	٣ر٩	٩ر٠	٦ر٠	٦ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٢ر٠	٢ر٠	١ر٠	١ر٠	٢ر٠	٦ر٠	٢ر٠	
اليابان	القيمة	٥ر٣	٧ر٤	١٧ر١	٢١ر٥	٢٨ر٧	٣٠ر٨	٣٧ر٣	٥١ر٣	٧١ر٥	٨٧ر٤	١٠٢ر٩	٧٩ر١	٦٧ر٨	٦٦ر٦	٥٥ر٧	٦ر٧٪
	النسبة	٤ر٩	٤ر٧	٧ر٣	٦ر٣	٦ر٣	٦ر٧	٦ر٣	٧ر٢	٦ر٨	٧ر٧	٩ر٣	٧ر٤	٦ر٣	٧ر٨	٦ر١	
بلدان اخرى	القيمة	٢٦ر٢	٣٤ر٩	٢٩ر٧	٤١ر٢	٥٦ر٠	٥٨ر٨	٨٠ر٨	٩٢ر٨	١١٤ر٧	١٤٥ر١	١٥٦ر٧	١٥٤ر١	١٣٥ر٤	١٤٠ر٢	١٣٩ر٣	١٤ر٦٪
	النسبة	٢٤ر٢	٢٢ر٣	١٢ر٧	١٢ر٢	١٢ر٣	١٢ر٨	١٣ر٧	١٢ر٩	١١ر٠	١٢ر٧	١٤ر٢	١٤ر٤	١٢ر٦	١٦ر٠	١٥ر٢	
المجموع		١٠٨ر٢ ١٠٠٪	١٥٦ر٠ ١٠٠٪	٢٣٤ر٠ ١٠٠٪	٢٣٩ر٠ ١٠٠٪	٤٥٤ر٨ ١٠٠٪	٤٥٨ر٩ ١٠٠٪	٥٨٩ر٦ ١٠٠٪	٧١٦ر٠ ١٠٠٪	١٠٤٧ر٠ ١٠٠٪	١١٤٢ر٠ ١٠٠٪	١١٠٣ر٤ ١٠٠٪	١٠٧١ر٣ ١٠٠٪	١٠٧٤ر٠ ١٠٠٪	٨٥٠ر٠ ١٠٠٪	٩١٥ر٠ ١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر :- البنك المركزى الاردني النشرة الشهرية - اعداد مختلفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفترة المذكوره ، وارتفعت مستوردات الاردن منها من ٨ر٢١ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (١ر٢٠٪ من مجمل المستوردات) الى ٨ر٢٣٣ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٥ر٢٥٪ من مجمل المستوردات).

واحتلت مستوردات الاردن من الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الثالثة وبلغ معدل نموها السنوي ٨ر١٠٪ من مجمل المستوردات طيلة الفترة المذكوره وارتفعت مستوردات الاردن منها من ٣ر١١ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (٥ر١٠٪ من مجمل المستوردات) الى ٤ر٩٣ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٢ر١٠٪ من مجمل المستوردات).

وتاتي مستوردات الاردن من البلدان الاشتراكيه في المرتبة الرابعة، فبعد ان كانت مستوردات الاردن منها ٧ر٧ مليون دينار سنة ١٩٧٣ (١ر٧٪ من مجمل المستوردات) ارتفعت لتصل الى ٤ر٧٠ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٧ر٧٪ من مجمل المتسوردات) وبلغ معدل نموها السنوي ٩ر٧٪ من مجمل المستوردات طيلة الفترة المذكوره.

وتلتها في المرتبة الخامسة مستوردات الاردن من اليابان وبلغ معدل نمو مساهمتها ٧ر٦٪ من مجمل المستوردات، وتبعها في المرحلة السادسة مستوردات الاردن من البلدان الاوروبية الاخرى وبلغ معدل نمو مساهمتها ١ر٦٪ من مجمل المستوردات.

ومن الواضح ان الاتفاقيات التجارية المبرمه بين الاردن والدول الاخرى وتجارة المقايضه التي ينتهجها الاردن في تعامله مع هذه الدول مثل الهند،قد اثر في تغير التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- تطور الصادرات الصناعية الاردنيـــه .

بعد ان تم استعراض مكانة الصناعة في تجارة الاردن الخارجية في الجزء الاول من هذا الفصل سوف نتعرض في هذا الجزء تطور الصادرات الصناعية في الاردن والمشكلات التي يواجهها هذا القطاع الحيوي، حيث تؤدي تنمية الصادرات الصناعية الى تطوير فنون الانتاج والارتقاء بمستوى الجودة لتتمكن من منافسة السلع البديله من الخارج، بالاضافة الى اتساع السوق عند التصدير للتغلب على ضيق السوق المحلي، هذا وان ضيق السوق المحلي الاردني، وسياسة الاستيراد المفتوحه، تجعل من الصعب على المؤسسات الصناعية القائمه تصريف منتجاتها محليا، مما يجعل هناك ضرورة للبحث عن اسواق خارجية.

وبالرغم من ان الصادرات الصناعية الاردنية ما زالت تشكل نسبة ضئيله من مجمل الناتج القومي، الا انها تطورت تطورا ملموسا خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٧) حيث كان مجموع الصادرات الصناعية ٤ر٢ مليون دينار سنة ١٩٧١ ، وواصلت ارتفاعها سنة بعد أخرى الى ان وصلت الى ٣ر١٢٣ مليون دينار سنة ١٩٨٧ ، أي بمعدل نمو سنوي مقداره ٣١ر%، كما وارتفع الرقم القياسي له الى ٨ر٥٣٤ سنة ١٩٨٧ مقارنه بسنة الاساس كما هو في جدول رقم (٢ - ٥) .

وتشكل الصناعات التصديرية حوالي ٣ر٣٧% سنويا في المتوسط خلال فترة الدراسة من الصادرات الوطنية، كما هو في الملحق رقم (٦) على أن نسبة مساهمتها في الصادرات الوطنية قد تجاوزت ٤٠% ابتداء من سنة ١٩٧٨ ، بينما كانت قبل ذلك لا تتجاوز ٣٤% مما يدل على الاهتمام المتزايد بالصناعات التصديرية.
وساهمت حصيلة الصناعات التصديرية في الناتج القومي الاجمالي بحوالي ٢ر١% في سنة ١٩٧١ ، وارتفعت الى ٦ر٦% سنة ١٩٨٧ . وكان معدل مساهمتها السنوي حوالي ٨ر٣% خلال الفترة المذكوره كما يبين ذلك الملحق رقم (٦) وبلغت اعلى مستوى لها في سنة ١٩٨٤ حيث بلغت نسبتها ١ر٧% نتيجة لزيادة صادرات الاردن من المواد الكيماويه والبضائع المصنفه حسب المادة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-٥)

تطور الصادرات الصناعية الأردنية (١٩٧١-١٩٨٧)

بالمليون دينار

السنة	الصادرات الصناعية	نسبة النمو السنوي٪	الرقم القياسي للصادرات الصناعية ١٩٧١=١٠٠
١٩٧١	٢٫٤	-	١٠٠
١٩٧٢	٣٫٨	٥٨٫٣٪	١٥٨٫٣
١٩٧٣	٤٫٧	٢٣٫٧٪	١٨٢٫٠
١٩٧٤	٩٫٤	١٠٠٫٠٪	٢٨٢٫٠
١٩٧٥	٩٫٤	صفر	٢٨٢٫٠
١٩٧٦	١٢٫٤	٣١٫٩٪	٣١٣٫٩
١٩٧٧	٢٠٫٤	٦٤٫٥٪	٣٧٨٫٤
١٩٧٨	٢٦٫٣	٢٨٫٩٪	٤٠٧٫٣
١٩٧٩	٣٣٫٣	٢٦٫٦٪	٤٣٣٫٩
١٩٨٠	٤٦٫٥	٣٩٫٦٪	٤٧٣٫٥
١٩٨١	٧٨٫٢	٦٨٫١٪	٥٤١٫٦
١٩٨٢	٨٤٫٣	٧٫٨٪	٥٤٩٫٤
١٩٨٣	٦٩٫٩	-١٧٫١٪	٥٣٢٫٣
١٩٨٤	١٣١٫١	٨٧٫٦٪	٦١٩٫٩
١٩٨٥	١١٣٫٢	-١٣٫٧٪	٦٠٦٫٢
١٩٨٦	٨٤٫٣	-٢٥٫٥٪	٥٨٠٫٧
١٩٨٧	١٢٣٫-	٤٥٫٩٪	٥٣٤٫٨
المعدل السنوي للنمو ٪		٣١٫-٪	

المصدر : البنك المركزي الأردني النشرة الشهرية - اعداد مختلفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تركيب الصادرات الصناعية

تشتمل الصادرات الصناعية الأردنية على المشروبات والتبغ، الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهه ، المواد الكيماوية، بضائع مصنوعة حسب المادة، الآلات ومعدات النقل ومصنوعات متنوعه، كما هي في الجدول رقم (٢ - ٦)،

١- المواد الكيماوية:

وتأتي في المرتبة الاولى من حيث الأهمية النسبيه حيث بلغت مساهمتها في الصادرات الصناعية ٣٩% خلال العشر سنوات (١٩٧٨ - ١٩٨٧)، وتزايدت قيمتها بشكل كبير فارتفعت من ٦ر٣ مليون دينار سنة ١٩٧٨ (٢٤% من مجمل الصادرات الصناعية) الى ٦٩ر٩ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٥٦ر٨% من الصادرات الصناعية) وتشتمل المواد الكيماوية على الدهانات، الادوية، المنظفات والصابون والاسمدة، علما بان صادرات الاردن من الاسمدة تشكل اكثر من ٥٠% من صادراتها من المواد الكيماوية ابتداء من سنة ١٩٨٣ .

٢- مواد اولية مصنعة :

وتشتمل على المواد الداخلة في عملية التصنيع مثل الجلود والمصنوعات الجلدية والاسلاك الكهربائية والصناعات الخشبية والمنسوجات وتأتي في المرتبة الثانية، حيث ساهمت بحوالي ١ر٣٥% من الصادرات الصناعية خلال الفترة المذكورة، وارتفعت صادرات الاردن منها من ٩ر١١ مليون دينار سنة ١٩٧٨ الى ٣ر٣٧ مليون دينار سنة١٩٨٧ . ورغم الزيادة المطلقة في قيمة المصدر منها الا ان اهميتها النسبيه انخفضت من ٢ر٤٥% سنة ١٩٧٨ الى ٣ر٣٠% سنة ١٩٨٧ .

٣- مصنوعات متنوعه:

وتتألف من المواد الجاهزة للاستهلاك مثل الملابس الجاهزة والاحذيه والنظارات والادوات المنزلية واحتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبيه حيث بلغت مساهمتها في الصادرات الصناعية ٥ر١٦% . وارتفعت قيمتها من ٤ر٥ مليون دينار سنة ١٩٧٨ الى ٩ر٩ مليون دينار سنة ١٩٨٧ .

وانخفضت نسبة مساهمتها من ٥ر٢٠% سنة ١٩٧٨ الى ١ر٨% سنة ١٩٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-٦)

التركيب السلعي للصادرات الصناعية الأردنية

(١٩٧٨-١٩٨٧)

بالمليون دينار

السلعة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المعدل العام السنوي٪
المشروبات والتبغ	٦ر١	٩ر٣	٦ر٥	٦ر٦	٥ر٣	٨ر٣	٣ر٤	١ر٩	١ر٤	١ر٣	
النسبة المئوية	٠ر٦٪	٧ر١١٪	٠ر١٢٪	٤ر٨٪	٣ر٦٪	٤ر٥٪	٢ر٣٪	١ر٧٪	١ر٧	٥ر٢٪	٥ر٥٪
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهه	٢ر٠	١ر٠	٣ر٠	٤ر٠	٢ر٠	٦ر٠	١ر٠	٠ر٠٠٨	٢ر٠	٣ر٠	
النسبة المئوية	١ر٠٪	—	٧ر٠٪	٥ر٠٪	٢ر٠٪	١ر٠٪	—	—	٢ر٠٪	٢ر٠٪	٢ر٠٪
مواد كيماوية	٣ر٦	١ر٧	٩ر١٠	٠ر١٨	١ر٢٣	٨ر٣٦	٦ر٦٧	٠ر٥١	٤ر٥٤	٩ر٦٩	
الفسبه المئوية	٠ر٢٤٪	٣ر٢١٪	٤ر٢٣٪	٥ر٢٣٪	٤ر٢٧	٦ر٥٢٪	٦ر٥١٪	١ر٤٥٪	٥ر٦٤٪	٨ر٥٦٪	٠ر٣٩٪
مواد أولية مصنعة	٩ر١١	١ر١٤	٧ر١٨	٦ر٣٤	٥ر٣٢	٠ر١٨	٨ر٣٣	٨ر٣٩	٦ر١٩	٣ر٣٧	
النسبه المئوية	٢ر٤٥٪	٣ر٤٢٪	٢ر٤٠٪	٣ر٤٤٪	٦ر٣٨٪	٨ر٢٥٪	٨ر٢٥٪	٢ر٣٥٪	٣ر٢٣٪	٣ر٣٠٪	١ر٣٥٪
الآلات ومعدات النقل	١ر١	١ر٧	٢ر٤	٩ر٣	٣ر٢	٢ر٣	١ر٩	٢ر٣	١ر٤	٢ر٣	
النسبة المئوية	٢ر٤٪	١ر٥٪	٥ر٢٪	٥ر٣٪	٣ر٣٪	٩ر٢٪	٥ر١٪	٧ر١٪	٦ر١٪	٢ر٢٪	٣ر٣٪
مصنوعات متنوعة	٤ر٥	٦ر٥	٦ر٨	١٤ر٧	٢٠ر٥	٩ر٢	٢٣ر٤	١٨ر٥	٧ر٣	٩ر٩	
النسبة المئوية	٢٠ر٥٪	١٩ر٦٪	١٨ر٤٪	١٨ر٨٪	٢٣ر٧٪	١٣ر٢٪	١٧ر٩٪	١٦ر٣٪	٨ر٧٪	٨ر١٪	١٦ر٥٪
مجموع الصادرات الصناعية	٢٦ر٣	٣٣ر٣	٤٦ر٥	٧٨ر٢	٨٤ر٣	٦٩ر٩	١٣١ر٥	١١٣ر٢	٨٤ر٣	١٢٣	٣١٪

المصدر : البنك المركزي الأردني النشرة الشهرية - اعداد مختلفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- المشروبات والتبغ:

وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبيه حيث بلغت مساهمتها ٩ر٥% من الصادرات الصناعية، وبلغت صادرات الأردن منها ١ر٦ مليون دينار سنة ١٩٧٨ وارتفعت لتصل الى ٣ر١ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وانخفضت أهميتها النسبيه في الصادرات الصناعية فبعد ان كانت تشكل ما نسبته ١ر٦% سنة ١٩٧٨ انخفضت الى ٢ر٥% سنة ١٩٨٧ ، على ان أعلى نسبه وصلت اليها كانت ١٢% سنة ١٩٨٠ ، وبلغت صادرات الأردن منها في تلك السنة ٦ر٥ مليون دينار .

٥- الآلات ومعدات النقل :

وتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبيه، حيث بلغت مساهمتها ٣ر٣% وقد سجلت انخفاضا في الأهمية النسبيه رغم الزيادة المطلقه ، اذ بلغت صادرات الأردن منها ١ر١ مليون دينار سنة ١٩٧٨ (٢ر٤% من الصادرات الصناعية) الى ٥ر٢ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (١ر٢% من الصادرات الصناعية).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الأردنية،

تكمن اهمية التوسع الفعلي في زيادة الاسواق الخارجية امام الصادرات الصناعية الأردنية، في التقليل من الاعتماد على عدد قليل من الاسواق التقليدية المحدودة مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية (١) وتبرز اهمية التوسع في الاسواق الخارجية، عندما يكون هناك اعتماد كبير على سلعة واحدة او عدد محدود من السلع في التصدير، اذ تتاثر صادرات البلد بشكل كبير، فعندما تم اغلاق قناة السويس تأثر انتاج الفوسفات وتسويقه سنة ١٩٧٠، مما اضطر الى استخدام ميناء بيروت كبديل، الا ان الطاقة المحدودة في التخزين والشحن في هذا الميناء وارتفاع تكلفة النقل وتكلفة الانتاج نتيجة تشغيل الآلات باقل من كامل طاقتها مما كان لها اثر كبير على صادرات الاردن من الفوسفات يضاف الى ذلك توقف الهند عن استيراد الفوسفات الأردني لاسباب سياسية، ونقص كميات الفوسفات المصدره الى يوغسلافيا نتيجة اغلاق الحدود السوريه (٢).

لهذا اتجه الأردن الى البحث عن اسواق جديده امام الصادرات الصناعية الأردنية منذ بداية السبعينات والى زيادة صادراته من المنتجات الصناعية، وبالفعل فقد حدث تحسن نسبي في تصدير المنتجات الصناعية، فبعد ان كانت منتجات الأردن الصناعية متجهه نحو السوق الداخليه، اصبحت قادرة على الدخول في الاسواق الخارجية.

وتتجه الصادرات الصناعية الأردنية الى اسواق الشرق الأوسط العربي، فقد بلغت نسبتها ٩٩٫٨% من الصادرات الصناعيةسنة ١٩٧٨ . أما النسبه الباقيه ٢٫% قد صدرت الى نيجريا واوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وشكلت المملكةالعربيةالسعوديةحوالي ٥٠ %من الصادرات الصناعية، ثم سوريا والعراق والكويت ومصر، وليست التوجهات التفضليه للصادرات الأردنية منفصلة عن تطور

---

(١) فؤاد محمود، التصديروالاستيراد، دار النهضةالعربية، القاهرة٧٨م ص ٤٣٢.

(٢) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والتاسع ١٩٧٠، ١٩٧٢م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلاقات السياسية بين الأردن وجيرانه، فالعلاقات مع المملكة العربية السعودية جيدة وثابتة، مما يساعد على زيادة صادراتنا الصناعية اليها، أما أهمية العلاقات التجارية مع سوريا، فهي نتيجة سياسة التعاون الاقتصادي التي بدأت سنة ١٩٥٦ ، حيث ادى هذا التعاون بخاصة الى رفع القيود التجارية وتوحيد التعرفات الجمركية، اذ بلغت صادراتنا الصناعية الى سوريا ٤ر٦ مليون دينار وشكلت ما نسبته ١٥ر٩% من الصادرات الصناعية سنة ١٩٧٨ ، لكن تدهور العلاقات السياسية منذ عام ١٩٧٩ (١) ادى الى تخفيف التبادلات التجارية وتجميد بعض المشاريع المشتركه وفي المقابل يعتبر التعاون بين الاردن والعراق في مرحلة تصاعدية ، وهو يهتم في المجالات الاقتصادية والسياسية، لذلك أصبح العراق وبسرعه اهم اسواق التصدير بالنسبه للأردن، كذلك فان الاتفاقيات المعقوده مع جمهورية مصر العربية ، والتقارب السياسي معها قد أدى الى زيادة صادراتنا الصناعية اليها بشكل كبير.

بلغت صادرات الأردن الصناعية ١٢٣ مليون دينار سنة ١٩٨٧ ، وبلغ ما تم تصديره الى العراق ٤٦ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٤ر٣٧% من الصادرات الصناعية تلك السنه ، ويصدر الأردن اليها بشكل رئيسي المواد الكيماوية والاسمنت وادوية الطب البيطري والتي بلغت قيمتها ٧ر٧٥٩ مليون دينار والاسمدة والدهانات وادوات الاستعمال المنزلي، والورق الصحي والكرتون المقوى، والالبسة الجاهزة ولوازم الاحذية والادوات الصحية والزجاج وغيرها (٢).

وتأتي في الاهمية من حيث استيعاب الصادرات الصناعية الأردنية اسواق المملكه العربية السعودية حيث بلغت صادراتنا اليها ١٦ مليون دينار سنة ١٩٨٧ ، وشكلت ما نسبته ١٣% من الصادرات الصناعية في السنة المذكورة. ويصدر الأردن اليها الاسمنت والصودا الكاويه وادوية الطب البيطري، حيث بلغت قيمتها ٥ر٦٨٧ مليون دينار والاسمدة والادوات المنزلية والورق الصحي

---

(١) فرنسوا ريفية.النمو الصناعي في اقتصاد معان ، حالة الأردن، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ترجمة جورج أبو صالح بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٠٦.

(٢) دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٨٧م ص٢١-٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والكرتون والألبسة والمواسير والانابيب وافران الطبخ للاستعمال المنزلي والاسلاك الكهربائية وغيرها.

وتشكل نسبة الصادرات الصناعية الأردنية الى العراق والسعودية حوالي ٥٠% من الصادرات الصناعية الأردنية. وتأتي في المرتبة الثالثة جمهورية مصر العربية من حيث استيعابها للصادرات الصناعية الأردنية فقد بلغت صادراتنا الصناعية اليها ١٢ر٥ مليون دينار سنة ١٩٨٧، وشكلت ما نسبته ١٠ر٢% من الصادرات الصناعية، وأهم صادراتنا الصناعية اليها الاسمنت حيث بلغت قيمتها ١٢١ر٩ مليون دينار وافران الطبخ للاستعمال المنزلي بقيمة ١ر٦١١ مليون دينار. وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث استيعابها للصادرات الأردنية اسواق الدول غير العربية، وبلغت صادراتنا اليها ٢٥ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وبلغت اهميتها النسبيه ٢٠ر٣% من الصادرات الصناعية، ويصدر الأردن الأسمدة والسوبر فوسفات الى الهند والباكستان وماليزيا واليابان وايطاليا ونيكاراجوا وامريكا. كما يصدر الجلود المدبوغه الى تركيا وقبرص وايطاليا ولوازم السفر الىسيراليون والسنغال والادوية الى نيجريا وقبرص.

اما في المرتبة الخامسة فتأتي بقية الدول العربية، وصدر الأردن اليها ٢٣ر٥ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وبلغت اهميتها النسبيه ١٩ر١% فمثلا يصدر الأردن الأدوية البيطرية الى اغلبية الدول العربية والمواد الكيماوية والالبسة الجاهزة والصابون ومستحضرات الغسيل والغراء والادوات الصحية والقلام الحبر الجاف. (١) ونلاحظ ان نسبة مساهمة الصادرات الصناعية الى البلاد العربية بلغت ٨٠% من مجمل الصادرات الصناعية في سنة ١٩٨٧. وبفضل الاتفاقيات التجارية المعقودة مع الدول الأجنبية فقد استطاعت صادراتنا الصناعية من دخول اسواق الهند واليابان ودول السوق الاوروبية المشتركه.

من هنا لا بد من التركيز على الدور الكبير الذي تلعبه الاتفاقيات التجارية لفتح اسواق تجارية جديدة امام المنتجات الصناعية

---

(١) دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٨٧، ص ٢١ - ٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردنية مع الدول الاخرى ، وبخاصة بعد ان بدات اكثرية الدول العربية عملية التصنيع من السلع المشابهه للسلع الاردنية مما يجعل عملية تسويق الصادرات الصناعية الاردنية الى هذه الاسواق ليست بالامر السهل ، مما يتطلب البحث بجديه عن اسواق جديدة، والقيام بعمليات دراسة ومسح وافية عن الاسواق الممكنه، والتي يمكن التصدير اليها كالدول الافريقية ودول السوق الاوروبية المشتركة والتي تنص الاتفاقية المعقوده معها على اعفاء الصادرات الاردنية ذات النوعية الجيدة والمواصفات الفنية المعتمدة في دول السوق من الرسوم الجمركية او برسوم جمركية منخفضه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قيمة الانتاج والمبيعات الصناعية

لقد حقق الانتاج الصناعي نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لانشاء صناعات جديدة مثل صناعة الغزل والنسيج والخزف والتعدين والاسمدة الكيماوية، بالاضافة الى التوسع في بعض المؤسسات القائمه مثل شركة مصفاة البترول والاسمنت حيث ارتفعت قيمةالانتاج من ٨٧٧ مليون دينار سنة ١٩٨٤ (١) الى ٩٤٤ مليون دينار سنة ١٩٨٧ (٢) وبلغت قيمة المبيعات ٨٨٢ مليون دينار سنة ١٩٨٤ ، أي ان قيمة المبيعات زادت بنسبة ضئيلة عن قيمة الانتاج، ويرجع ذلك الى ان قيمة المخزون أول المدة اعلى من قيمة مخزون آخر المدة، حيث كانت قيمة اول المدة ٦٣ مليون دينار في حين بلغ مخزون آخر المدة ٥٧ مليون دينار ، بينما بلغت قيمة المبيعات ٩٢٥ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وشكلت ٩٨% من قيمة الانتاج.

يبين الجدول رقم (٢ - ٧) قيمة الانتاج والمبيعات لبعض المؤسسات الصناعية ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ . ومن أهم المؤسسات التي زادت قيمة انتاجها صناعة المشروبات اذ ارتفع انتاجها من ١٤ر٣٤٠ مليون دينار سنة ١٩٨٦ الى ٢٣ر٥٩٤ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وبلغت نسبة الزيادة ٦٤ر٥% وارتفعت مبيعاتها من ١٤ر٣٤٩ مليون دينار سنة ١٩٨٦ الى ٢٣ر٥٢٩ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وبلغت نسبة الزيادة في المبيعات ٦٤% . وكذلك ارتفعت قيمة الانتاج من صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية من ٢ر٧٠١ مليون دينار سنة ١٩٨٦ الى ٤ر١١٦ مليون دينار سنة ١٩٨٧ أي بنسبة ٥٢ر٤% وفي المقابل ازدادت مبيعاتها من ٢ر٤٧٣ مليون دينار سنة ١٩٨٦ الى ٤ر٠٧٨ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وبلغت نسبة الزيادة في مبيعاتها ٦٤ر٩%. كما وازدادت قيمة الانتاج من صناعة الكيماويات الصناعية من ٧٤ر٠٥٦ مليون دينار سنة ١٩٨٦ الى ١٠٧ر٩٣٠ مليون دينار سنة ١٩٨٧ ، أي بنسبة ٧ر٤٥%، وارتفعت قيمة مبيعاتها من ٧٥ر٦٣٢ مليون دينار سنة ١٩٨٦ الى ١٠٥ر٢٤٢ مليون دينار سنة ١٩٨٧ أي بنسبة ٣٩ر٢% وفي المقابل انخفض انتاج بعض المؤسسات الصناعية مثل صناعة الدهان وصناعة الملابس الجاهزة ، وصناعة المنتجات غير المعدنية غير المصنفة في مكان آخر أما بالنسبة لقيمة المواد المستخدمة في الانتاج،

---

(١)دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٨٤م .

(٢)دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-٧)

قيمة الانتاج والمبيعات لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي (١٩٨٦-١٩٨٧) بالالف دينار

اسم المؤسسة	قيمة الانتاج ١٩٨٦	قيمة الانتاج سنة١٩٨٧	النسبة المئوية لزيادة الانتاج٪	قيمة المبيعات سنة١٩٨٦	قيمة المبيعات سنة ١٩٨٧	النسبة المئوية لزيادة المبيعات ٪
صناعة المنسوجات	١١٥٢٥	١٣٥١٩	١٧ر٣	١١٠٩٣	١٤٠٧٦	٢٦ر٩٪
صناعة الورق والمنتجات الورقية	١٥٤٣٧	٢١٣٤٧	٣٨ر٣٪	١٥٦٥٣	٢١٠١٤	٣٤ر٢٪
صناعة الكيماويات الصناعية	٧٤٠٥٦	١٠٧٩٣٠	٤٥ر٧٪	٧٥٦٢٣	١٠٥٢٤٢	٣٩ر٢٪
صناعة الصابون ومواد التنظيف والعطور ومستحضرات التواليت	١٤٥٠٩	١٥٣٢٧	٥ر٦٪	١٤٧٣٥	١٥٤٤٠	٤ر٨٪
تكرير البترول	٢٢٤٨١٢	٢٣٤٢٩٥	٤ر٢٪	٢٢٧٢٣٩	٢٢٥٧٤٦	(٦ر٥٪)
صناعة منتجات المطاط	١٥٦	١٥٧٢	٩٠٧ر٠٪	١٥٦	١٥٨١	٩١٣٪
صناعة المنتجات غير المعدنية	٧٨٦١١	٩٥٣٣٢	٢١ر٣٪	٨٨٢٦٨	٩٥٠١٥	٧ر٧٪
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	٢٧٠١	٤١١٦	٥٢ر٤٪	٢٤٧٣	٤٠٧٨	٦٤ر٩٪
صناعة الاسمنت	٥٧٢٩٥	٦٦٦٦٤	١٦ر٤٪	٨٥٠١٧	٦٦٥٢٨	(٢١ر٥٪)
صناعة المنتجات غير المعدنية المصنفة في مكان آخر	٢٥٥٩٥	٢٢٧٥٨	(١١ر١٪)	٢٥٦٨٩	٢٢٤٣٥	(١٢ر٧٪)
المنتجات المعدنية الاساسية	٣٩١٣٤	٤٥٠٥٨	١٥ر١٪	٣٧١٥٦	٤٥٤٠٢	٢٢ر٢٪
صناعة معدات النقل	٤٠٠	٨٨٠	١٢٠٪	٤٢٥	٩٢٧	١١٨ر١٪
انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها	٥٥٨٠٧	٥٨٩٤٠	٥ر٦٪	٥٥٨٠٧	٥٨٩٤٠	٥ر٦٪
صناعة التبغ	٤٥٨١٧	٥١٤١٥	١٢ر٢٪	٤٥٧٩٩	٥١٣٨٦	١٢ر٢٪
صناعة الملابس الجاهزة عدا الجلدية	٧٨٤٦	٦٥٩٨	(١٥ر٩)	٧٩٨٧	٦٥٤٣	(١٨ر١٪)
صناعة الدهان	٨٣٢٠	٧٥٧٢	(٩٪)	٨٢٩٨	٧٦٥٥	(٧ر٨٪)
صناعة المشروبات	١٤٣٤٠	٢٣٥٩٤	٦٤ر٥٪	١٤٣٤٩	٢٣٥٢٩	٦٤ر٠٪
صناعة العقاقير والادوية	١٧٠٨٦	٢٣٥٢٠	٣٧ر٧٪	١٦٥٢٩	٢٣٧٣٩	٤٣ر٦٪

المصدر ١- دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٦

٢- دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد بلغت ٥ر٥٣٥ مليون دينار سنة ١٩٨٤ (١) وتعادل نسبة ٦١٪ من قيمة الانتاج الفعلي للقطاع الصناعي، وهذه النسبة تعتبر عالية نسبيا، بينما بلغت نسبة المواد المستخدمة في الانتاج التي تم توفيرها عن طريق الاستيراد ٧١ر٠٪ من قيمة المواد الأولية، وتم توفير الباقي ٢٩٪ من السوق المحلي، في حين نرى مجمل المواد الأولية الداخله في الانتاج سنة ١٩٨٧ (٢) قد انخفضت الى ٥ر٤٧٠ مليون دينار وتعادل نسبة ٥٠٪ من قيمة الانتاج الفعلي للقطاع الصناعي وبالرغم من انخفاضها الا انها ما زالت مرتفعة، وكذلك نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة المواد المستوردة المستخدمة في الانتاج الى ٨ر٦٩٪ من قيمة الانتاج، وارتفاع نسبة مساهمة المواد المحلية المستخدمة في الانتاج الى ٢ر٣٠٪.

أما بخصوص الطاقة الانتاجية غير المستغله في المؤسسات الصناعية، فنلاحظ ان كثيرا من المؤسسات تعمل باقل من طاقتها الكاملة، وبالامكان رفع انتاجيتها غير المستغله اذا ما لقيت الدعم الكافي بسبب ضعف الطلب على منتوجات هذه المؤسسات وزيادة عدد الرخص المهنية لمؤسسات جديدة ولقد قام فريق من البنك المركزي الأردني بعمل احصائي لتعرف على الطاقات غير المستغله في عدد من المؤسسات الصناعية لعام ١٩٨٧ ومن هذه المؤسسات شركات الادوية حيث تبلغ الطاقة الانتاجية غير المستغله فيها ما بين ٥٪ - ٥٠٪ وفي الصناعات الانشائية والاسمنت حوالي ٥ر١٧٪، وفي صناعة الألبسة والمنسوجات ما بين ٥٪ - ٢٥٪، وفي الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ما بين ٢٢٪ الى ٥٠٪، وفي صناعة المشروبات والتبغ ما بين ٢٠٪ - ٦٦٪، وفي الصناعات البلاستيكية ما بين ٥٠٪ الى ٦٥٪، وفي صناعات الورق والكرتون والاحذية والجلود حوالي ٣٠٪ وفي صناعة الاعلاف ما بين ٣٠٪ - ٥٠٪ (٣).

---

(١) دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٨٤م مرجع سبق ذكره.
(٢) دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ١٩٨٧م مرجع سبق ذكره.
(٣) د. اديب حداد - البنك المركزي، تمويل وضمان الصادرات الوطنية في الاردن، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية - طموحات وفرص - تنظمها غرفة صناعة عمان، عمان ١٩ اذار ١٩٨٩، ص ٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-٨)

الاداء التصديري لبعض المؤسسات الصناعية ١٩٨٧

بالالف دينار

اسم المؤسسة	قيمة الانتاج	قيمة المبيعات الخارجية	الاداء التصديري ٪
صناعة المنسوجات	١٣٥١٩	٦٣٥٢	٤٧ر٠٪
صناعة الورق والمنتجات الورقية	٢١٣٤٧	٣٩١٦	١٨ر٣٪
صناعة الكيماويات الصناعية	١٠٧٩٣٠	٦٨٨٣١	٦٣ر٨٪
صناعة الصابون ومواد التنظيف ومستحضرات التواليت	١٥٣٢٧	١١٠٣	٧ر٢٪
تكرير البترول	٢٣٤٢٩٥	—	—
صناعة منتجات المطاط	١٥٧٢	٦٠٣	٣٨ر٤٪
صناعة المنتجات غير المعدنية	٩٥٣٣٢	١١٢٨٨	١١ر٨٪
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	٤١١٦	١٤٣٨	٣٤ر٩٪
صناعة الاسمنت	٦٦٦٦٤	٩٥٥٣	١٤ر٣٪
صناعة المنتجات غير المعدنية غير المصنفة في مكان آخر	٢٢٧٥٨	٢٨١	١ر٢٪
المنتجات المعدنية الاساسية	٤٥٠٥٨	١٣١٤	٢ر٩٪
صناعة معدات النقل	٨٨٠	٢٨٢	٣٢ر١٪
انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها	٥٨٩٤٠	٤٧٤٦	٨ر١٪
صناعة التبغ	٥١٤١٥	٢٧٩٥	٥ر٤٪
صناعة الملابس الجاهزة عدا الجلديه	٦٥٩٨	٦٩٩	١٠ر٦٪
صناعة الدهان	٧٥٧٢	١٩٦٠	٢٥ر٩٪
صناعة المشروبات	٢٣٥٩٤	١١١	٠ر٥٪
صناعة العقاقير والادوية	٢٣٥٢٠	١٨٣٢٣	٧٧ر٩٪

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧

* الاداء التصديري = $\frac{\text{قيمة المبيعات الخارجية}}{\text{قيمة الانتاج}} \times ١٠٠$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بالنسبه للاداء التصديري للمؤسسات الصناعية فيمكن اعتبار اية صناعة تصدر اكثر من ١٥٪ من انتاجها صناعة تصديرية بالنسبة للدول النامية(١). والجدول رقم (٢ - ٨) يوضح الاداء التصديري لبعض المؤسسات الصناعية سنة ١٩٨٧ على اساس ان

$$\text{الاداء التصديري} = \frac{\text{قيمة الصادرات} \times ١٠٠}{\text{قيمة الانتاج}}$$

ويلاحظ أن أعلى نسبة للاداء التصديري لهذه المؤسسات هي صناعة العقاقير والادوية، وبلغت نسبة ادائها التصديري ٩ر٧٧٪ من قيمة انتاجها، وتاتي في المرتبة الثانية صناعة الكيماويات الصناعية، وبلغت نسبة ادائها التصديري ٨ر٦٣٪ من قيمة انتاجها، وتاتي في المرتبة الثالثة صناعة المنسوجات من حيث ادائها التصديري حيث بلغت نسبتها ٤٧٪ من قيمة انتاجها سنة ١٩٨٧ . ثم تلتها صناعة منتجات المطاط وبلغت نسبة ادائها التصديري ٤ر٣٨٪ من قيمة انتاجها، ثم صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية وبلغت نسبة ادائها التصديري ٩ر٣٤٪ من قيمة انتاجها(٢).

مدى اعتماد الصناعة الاردنية على المواد المستوردة اللازمة للصناعة:

ينقسم الانتاج الصناعي الاردني بين سلع استهلاكية لاشباع حاجات السوق المحلي أو بعض الاسواق الخارجية، وبين سلع وسيطه للسوق المحلي او العربي او الاسواق الخارجية، على ان الانتاج الصناعي الاردني لا يزال يمارس دورا محدودا في مجال اشباع حاجات السوق المحلي او في تكوين اجمالي الصادرات، وبالرغم من انخفاض المستوردات من السلع الصناعية الاستهلاكية الا ان القطاع الصناعي ما زال يعاني من عدم القدرة على تغطية حاجات السوق المحلي.

---

(١) B. Balassa and Associates: The structure of Protection in Developing Countries (the Johns Hopkins Press, Baltimore and London 1971), P.211 and 304

(٢) د. محمد الصمادي وآخرون - واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن ودورها في الاقتصاد الوطني، دائرة البحوث الاقتصادية - الجمعية العلمية الملكية تشرين ثاني ١٩٨٤، ص ٥٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فاذا اخذنا سنة ١٩٨٧ على سبيل المثال (جدول رقم ٢ - ٩) نجد ان ٨ر٦٩% من مجمل مستلزمات الانتاج الصناعي مستوردة من الخارج، اما قيمة مستلزمات الصناعة من الانتاج المحلي فقد بلغت ٢ر٣٠% مع ان هذه النسبة لا تشمل فقط على الانتاج المحلي بل ان جزاء كبيرا منها مستورد، وعلى اساس الوحدة الصناعية نجد ان هذه النسبة تبلغ ٦ر٩٥% من قيمة مستلزمات الانتاج في صناعة المنسوجات، وصناعة منتجات المطاط وفي صناعة معدات النقل تصل الى ٤ر٩٤% ، وفي صناعة تكرير البترول تصل الى ٩ر٩٣% وفي صناعة العقاقير والادوية تصل الى ٧ر٩٢% وفي صناعة الملابس الجاهزة ٤ر٨٦%، وصناعة الورق والمنتجات الورقية ٣ر٨٦% ، والمنتجات المعدنية الاساسية ٧ر٨٢% اما المواد الاخرى فقد كانت مساهمة مستلزمات الانتاج المحلية فيها مثل انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها ١٠٠%، وفي صناعات الاسمنت ٥ر٩٠%، وفي صناعة المنتجات غير المعدنية غير المصنفة في مكان اخر ٣ر٨٥%، وصناعة المنتجات غير المعدنية ٩ر٨٣% وصناعة الصابون ومواد التنظيف والعطور ومستحضرات التواليت ٥ر٤١%، وفي صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية ٦ر٤٠% ، وبالنظر الى المواد المستخدمة في الانتاج من السوق المحلي، يتبين انها تغطي نسبة كبيرة في تصنيع المادة الداخلة بها وهذا ليس تماما كما هو الحال، اذ نجد ان جزءا كبيرا منها مستورد لحساب قطاع أو أخر .

الانتاج الصناعي والسوق المحلي

يسعى الاردن من خلال خطط التنمية المتلاحقه الى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لمختلف قطاعاته الانتاجيه، ليتمكن من الاعتماد على نفسه في سد احتياجات السوق من الانتاج.

ففي برنامج السنوات السبع ركزت الخطة على ان الانتاج المحلي بدل الاعتماد على المستوردات هو احد السبل المهمة التي يمكن اللجوء اليها للتقليل من الاعتماد على المعونات الخارجية للموازنه، لتخفيض اثر تقلبات السياسة الخارجية (١)، وفي خطة التنمية

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية، مجلس الاعمار الاردني، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤-١٩٧٠ ص ١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-٩)

مصادر المواد الأولية المشتراه لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي لسنة ١٩٨٧

بالالف دينار

اسم المؤسسة	مجمل المشتريات	المواد المشتراه من السوق المحلي	نسبة المواد المشتراه من السوق المحلي	المواد المشتراه من السوق الخارجي	نسبة المواد المشتراه من السوق الخارجي
صناعة المنسوجات	٧٢٦١	٣٢١	٤ر٤٪	٦٩٤٠	٦ر٩٥٪
صناعة الورق والمنتجات الورقية	١٤٨٤٦	٢٠٣٤	٧ر١٣٪	١٢٨١٢	٣ر٨٦٪
صناعة الكيماويات الصناعية	٧٥٩٣٩	٢٠٦٧٥	٢ر٢٧٪	٥٥٢٦٤	٨ر٧٢٪
صناعة الصابون ومواد التنظيف والعطور ومستحضرات التواليت	٨٦١٣	٣٥٧٢	٥ر٤١٪	٥٠٤١	٥ر٥٨٪
تكرير البترول	١٣٤٤٢٧	٨٢٣٨	١ر٦٪	١٢٦١٨٩	٩ر٩٣٪
صناعة منتجات المطاط	١٠٨٥	٤٨	٤ر٤٪	١٠٣٧	٦ر٩٥٪
صناعة المنتجات غير المعدنية	٣٠٣٤٠	٢٥٤٦٤	٩ر٨٣٪	٤٨٧٦	١ر١٦٪
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	٢٤٢١	٩٨٢	٦ر٤٠٪	١٤٣٩	٤ر٥٩٪
صناعة الاسمنت	١٥٠٥٠	١٣٦٢٢	٥ر٩٠٪	١٤٢٨	٥ر٩٪
صناعة المنتجات غير المعدنية غير المصنفة في مكان أخر	١٢٤٥٢	١٠٦٢٠	٣ر٨٥٪	١٨٣٢	٧ر١٤٪
المنتجات المعدنية الأساسية	٢٧٩٧٦	٤٨٣٦	٣ر١٧٪	٢٣١٤٠	٧ر٨٢٪
صناعة معدات النقل	٥٠٢	٢٨	٦ر٥٪	٤٧٤	٤ر٩٤٪
انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها	٣٠٦٧٠	٣٠٦٧٠	١٠٠٪	—	—
صناعة التبغ	٩٨٩٥	٣٧٩٠	٣ر٣٨٪	٦١٠٥	٧ر٦١٪
صناعة الملابس الجاهزة عدا الجلدية	٣٦٥٢	٤٩٥	٦ر١٣٪	٣١٥٧	٤ر٨٦٪
صناعة الدهان	٥٣٠٣	١٥٧٠	٦ر٢٩٪	٣٧٣٣	٤ر٧٠٪
صناعة المشروبات	٧١٩٩	٢٠٥٣	٥ر٢٨٪	٥١٤٦	٥ر٧١٪
صناعة العقاقير والادوية	١٣٣١١	٩٧٠	٣ر٧٪	١٢٣٤١	٧ر٩٢٪

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) تشير الى انه لا بد من بذل مزيد من الاهتمام لاجراءات التطوير والتغيير ، على اساس ان التنمية يجب ان تاتي من الداخل وليس عن طريق المساعدات الخارجية (١).

أما في الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، فان من اهدافها العامة للتنمية التاكيد على ضرورة تطوير القطاعات الانتاج السلعي وزيادة مساهمتها في الانتاج المحلي، بحيث يعزز هذا الاتجاة الاعتماد على الموارد المحلية (٢).

أما في الوقت الحاضر فانه من الصعب تحقيق الآمال المعقودة على تغطية الانتاج المحلي، لمتطلبات السوق المحلي، وذلك نظرا لمحدودية الموارد والحاجة الى احداث تغير هيكلي كبير للقطاعات الانتاجية، وهذا يحتاج الى وقت طويل ليصبح الاقتصاد اكثر قدرة على النمو.

واذا القينا نظرة على مبيعات الانتاج الصناعي المحلي لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي لسنة ١٩٨٧ (جدول رقم ٢ - ١٠) نجد ان ما نسبته ١ر٧٨٪ من قيمة الانتاج الصناعي قد تم بيعه في السوق المحلي واما الباقي ٩ر٢١٪ فقد تم تصديره، علما انه يمكن تقسيم السلع المنتجه الى اربعة اقسام رئيسية من حيث البيع:-

١- سلع بيع جزء كبير من انتاجها في السوق المحلي، كما تدل النسب التالية مثلا صناعة المشروبات ٥ر٩٩٪، صناعة المنتجات غير المعدنية ٧ر٩٨٪، صناعة الصابون ومواد التنظيف والعطور ومحضرات التواليت ٩ر٩٢٪، المنتجات المعدنية الاساسية ١ر٩٧٪، انتاج الطاقة الكهربائية ٩ر٩١٪، وصناعة التبغ ٦ر٩٤٪، وصناعة الملابس الجاهزة ٣ر٨٩٪.

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥م) ص٢١.
(٢) المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠م) ص ٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-١٠)

قيمة المبيعات لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي لعام ١٩٨٧

بالالف دينار

اسم المؤسسة	المبيعات الكلية	المبيعات في الاسواق المحلية	نسبة المبيعات في الاسواق المحلية٪	المبيعات في الاسواق الخارجية	نسبة المبيعات في الاسواق الخارجية٪
صناعة المنسوجات	١٤٠٧٦	٧٧٢٤	٥٤٫٩٪	٦٣٥٢	٤٥٫١٪
صناعة الورق والمنتجات الورقية	٢١٠١٤	١٧٠٩٨	٨١٫٤٪	٣٩١٦	١٨٫٦٪
صناعة الكيماويات الصناعية	١٠٥٢٤٢	٣٦٤١١	٣٤٫٦٪	٦٨٨٣١	٦٥٫٤٪
صناعة الصابون ومواد التنظيف والعطور ومحضرات التواليت	١٥٤٤٠	١٤٣٣٧	٩٢٫٩٪	١١٠٣	٧٫١٪
تكرير البترول	٢٢٥٧٤٦	٢٢٥٧٤٦	١٠٠٪	—	—
صناعة منتجات المطاط	١٥٨١	٩٧٨	٦١٫٩٪	٦٠٣	٣٨٫١٪
صناعة المنتجات غير المعدنية	٩٥٠١٥	٨٣٧٢٧	٨٨٫١٪	١١٢٨٨	١١٫٩٪
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	٤٠٧٨	٢٦٤٠	٦٤٫٧٪	١٤٣٨	٣٥٫٣٪
صناعة الاسمنت	٦٦٥٢٨	٥٦٩٧٥	٨٥٫٦٪	٩٥٥٣	١٤٫٤٪
صناعة المنتجات غير المعدنية غير المصنفة في مكان آخر	٢٢٤٣٥	٢٢١٥٤	٩٨٫٧٪	٢٨١	١٫٣٪
المنتجات المعدنية الاساسية	٤٥٤٠٢	٤٤٠٨٨	٩٧٫١٪	١٣١٤	٢٫٩٪
صناعة معدات النقل	٩٢٧	٦٤٥	٦٩٫٦٪	٢٨٢	٣٠٫٤٪
انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها	٥٨٩٤٠	٥٤١٩٤	٩١٫٩٪	٤٧٤٦	٨٫١٪
صناعة التبغ	٥١٣٨٦	٤٨٥٩١	٩٤٫٦٪	٢٧٩٥	٥٫٤٪
صناعة الملابس الجاهزة/ ذا الجلديه	٦٥٤٣	٥٨٤٤	٨٩٫٣٪	٦٩٩	١٠٫٧٪
صناعة الدهان	٧٦٥٥	٥٦٩٥	٧٤٫٤٪	١٩٦٠	٢٥٫٦٪
صناعة المشروبات	٢٣٥٢٩	٢٣٤١٨	٩٩٫٥٪	١١١	٠٫٥٪
صناعة العقاقير والادوية	٢٣٧٣٩	٥٤١٦	٢٢٫٨٪	١٨٣٢٣	٧٧٫٢٪

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- سلع بيع جزء كبير من انتاجها في السوق الخارجي، ومثال ذلك صناعة العقاقير والادوية ٢ر٧٧%، وصناعة الكيماويات الصناعية ٤ر٦٥%.

٣- سلع تم بيع كامل انتاجها في السوق المحلي، مثل صناعة تكرير البترول ١٠٠% .

٤- سلع تم بيع اكثر من ثلث انتاجها في الخارج ومثال ذلك صناعة المنسوجات ١ر٤٥% وصناعة منتجات المطاط ١ر٣٨% ، وصناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية ٣ر٣٥% .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشاكل التي تواجه المؤسسات الصناعية.

تختلف طبيعة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصناعية في الأردن، باختلاف العوامل المؤثرة عليها فبعض هذه المشاكل تعود الى عوامل داخلية، والبعض الآخر يمكن ان يكون بسبب عوامل خارجية، فالعوامل الداخلية: هي ما يتعلق بالادارة القائمه على المؤسسة المعنية وتخطيط نشاطاتها ونقص الاموال اللازمة، أما العوامل الخارجية، فتتعلق بالتسويق والايدي العاملة وغيرها. فالمشكلة مهما كان حجمها ونوعها تلعب دورا كبيرا في عمليات انتاج المؤسسة ونموها، وبالتالي تؤثر على استمرارها وسوف نقوم الآن باستعراض أهم هذه المشاكل :-

١- المشاكل التسويقية وتقسم هذه المشاكل الى قسمين:- (١)

أ- مشاكل التسويق المحلي:

ان صغر حجم السوق الاردني وعدم توفر الحماية الكافية لبعض المنتجات، ووجود كثير من المؤسسات الصناعية التي تعمل باقل من طاقتها الانتاجية، وذلك لضعف الطلب المحلي عليها، مع وجود السلع الاجنبية المماثله لهذه السلع، حيث لا يحتمل السوق استيعاب ناتج بعض الصناعات المحلية، مع وجود حجم كبير من المستوردات لذلك تتطلع هذه المؤسسات الى تدخل الدوله بشكل او باخر لحماية الانتاج المحلي، على ان الحكومة قد طلبت من كافة الوزارات والمؤسسات العامة الى ضرورة شراء ما يلزمها من الانتاج المحلي، يضاف الى ذلك ان قانون الجمارك الجديد قد فرض رسوما جمركية على مستوردات الوزارات والمؤسسات العامة، اذا كان لمستورداتها سلعا شبيهه من الانتاج المحلي، وبالتالي فان هذا هو الاتجاه الصحيح لدعم الصناعات المحلية حيث ان استخدام المزيد من السلع المحلية يؤدي بالتالي الى اثبات وجودها في السوق المحلي والحصول على ثقة المستهلك، كما ان خبرتها تزداد مع مرور الزمن لا سيما وان الصناعة الاردنية تعتبر حديثة العهد

---

(١) د. محمد الصمادي وآخرون، واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، ودورها في الاقتصاد الوطني، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية تشرين ثاني ١٩٨٤م، ص ١٤٠ مرجع سبق ذكره.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما جعلها غير قادرة على منافسة الصناعات الاجنبية، وكذلك فان نشؤ كثير من الصناعات الاردنية في فترة التضخم الكبير الذي ساد العالم، ادى الى زيادة في تكلفة انشائها وبالتالي الى ارتفاع تكلفة الانتاج.

كذلك يلاحظ انخفاض انتاجية العمل لدى كثير من المؤسسات الصناعية ويعزى السبب في ذلك الى التوسع الكبير في عمليات الانتاج في هذه المؤسسات في مطلع الثمانينات ونتيجة لانخفاض الطلب المحلي على منتجاتها بسبب المنافسة، فعلى سبيل المثال انخفضت انتاجية العامل الواحد لشركة مصانع الاسمنت من ١٠ الاف دينار سنة ١٩٨٠ الى ٨ر١ الاف دينار سنة ١٩٨٢ .

ب- مشاكل التسويق الخارجي :

نظرا لحداثة الصناعة في الاردن ، فان تكلفة الانتاج عاليه نسبيا مقارنة مع تكلفة انتاج المؤسسات الصناعية الاجنبية ونتيجة لذلك فان اسعار السلع الاردنية تكون في الغالب أعلى من اسعار مثيلاتها من السلع الصناعية في كثير من دول العالم الثالث وخاصة تركيا ، قبرص ، سوريا ودول جنوب شرق آسيا. ونظرا لارتفاع أسعار السلع الصناعية الاردنية فان الطلب الخارجي على السلع الاردنية متدن، مما يؤدي الى صعوبة تسويقها في الخارج (١).

كما ان الركود الاقتصادي الذي ساد الاقتصاد العالمي كان له أثر كبير على الصناعة الاردنية وعلى صادراتها وذلك لصعوبة توفر العملة الصعبة مقابل استيراد احتياجاتها من السلع اللازمة لصناعاتها. وقد ساعد على تقليل هذه المشكلة توجه الحكومة الى مقايضة الصادرات الاردنية في بعض الاسواق الخارجية مما يمكن هذه المؤسسات من تجاوز هذه المرحلة الصعبة(٢).

---

(١) المرجع السابق ١٣٩ .

(٢)د. محمد الصمادي وآخرون.واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن ودورها في الاقتصاد الوطني،ص ١٣٩ مرجع سبق ذكره .

© All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ المشاكل الادارية:

ان سوء العملية الادارية لأي مؤسسة صناعية يمكن ان يساهم في ارباك عملية الانتاج ، ومن ثم فشل المؤسسة، ومن هذه الصعوبات وجود فائض من القوى العاملة غير المدربة أو غير المنتجة في عدد من المؤسسات ، حيث ان هذه المؤسسات لا توافق بين عملية المزج بين رأس المال والقوى العامله الأمر الذي يؤثر سلبيا على العملية الانتاجية كذلك غياب التنسيق بين اقسام ودوائر المؤسسة الواحدة، مما يجعل هذه الاقسام وحدات انتاجية منفصلة حيث يؤثر على اتخاذ القرار المناسب، كذلك عدم وجود الحوافز لدى المؤسسات الصناعية التي تؤدي الى التحسن والتطوير في العمل والانتاج(١).

٣- المشاكل المالية: وتتألف من النقاط التالية:

أ- نقص في السيولة لدى المؤسسات الصناعية ويرجع هذا الى ان الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر كبير في خلق مشاكل مالية وخصوصا المؤسسات التي تصدر سلعها الى الخارج، وخير مثال على ذلك ما حصل لشركة مناجم الفوسفات حيث زاد العرض عن الطلب مما أدى الى زيادة المخزون من هذه السلعة اذ تضاعف المخزون خلال سنة واحدة وزادت قيمة المخزون من ٤ر٨ مليون دينار سنة ١٩٨١ الى ١ر٨ مليون دينار سنة ١٩٨٢ ، مما أدى الى نقص السيولة لدى الشركة .

ب- عدم مقدرة المنتجات الصناعية الأردنية على دخول الاسواق لزيادة مبيعاتها بسبب المنافسة أدى الى نقص السيوله النقدية.

ج- صعوبة تحصيل اثمان الصادرات من المستورد وطول الاجراءات وما تكلفه عملية تحصيل قيمة هذه السلع من المستورد.

---

(١) د. أحمد ملكاوي: التنمية الصناعية في المملكة الأردنية الهاشمية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد ١٩٨٤ ، ص ٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د - ارتفاع فوائد القروض الصناعية

تلجا المؤسسات الصناعية الى الاقتراض من البنوك لمواجهة التزاماتها المالية لشراء الآلات والمعدات والمواد الخام سواء من البنوك التجارية او بنك الانماء الصناعي او من مصادر خارجية، وبما ان اسعار الفوائد المقدمة الى القطاع الصناعي مرتفعة حيث تبلغ ٨% - ٨ر٧٥% مما يجعل كثير من المؤسسات تحجم عن الاقتراض لتجنب مخاطر الانتاج.

٤ ارتفاع تكاليف الخدمات الاساسية:

يعتبر ارتفاع اسعار الكهرباء والمياه والمحروقات من اهم المشاكل التي تواجه قطاع الصناعة في الاردن، فهي تؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج والذي بدوره يؤدي الى عدم مقدرة السلع الصناعية الاردنية على المنافسة فعلى سبيل المثال بلغ مجموع المصاريف على الكهرباء والمياه والمحروقات ٥٦٧ الف دينار سنة ١٩٧٤ أي ما نسبته ٤ر٨% من مجموع المصاريف الكلية لقطاع الصناعة واخذت هذه المصاريف بالازدياد الى ان وصلت ١٨ر٨ مليون دينار سنة ١٩٨٢ أي ما نسبته ٩ر٣٢% من مجموع المصاريف الكلية (١).

٥- عدم وجود سياسات لتخطيط الانتاج.

ان كثيرا من مؤسساتنا الصناعيةلاتستخدم كامل طاقتها الانتاجية، مما يؤدي هذا الى توزيع التكاليف الثابتة والمتغيرة على كميات اقل ، مما يؤدي الى ارتفاع انتاج الوحدة، من هنا لا بد من التركيز على الاستخدام الامثل للطاقة الانتاجية حيث تعتبر من العناصر الهامة في توجية الانتاج وخفض التكاليف الانتاجية.

٦- نقص المعلومات الضروريةللمصدر، اذ يجهل الكثير عن الاسواق الخارجية التي يمكن ان تكون منفذا لتسويق سلعة ومن هنا

---

(١) د. محمد الصمادي وآخرون: واقع الشركات المساهمة العامة الصناعيةفي الاردن ودورها في الاقتصاد الوطني ص ١٤٢ مرجع سبق ذكره

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تبرز الحاجة الماسة الى وجود مؤسسة خاصة تعنى بتوفير المعلومات الضرورية عن الاسواق الخارجية كما هو متبع في كثير من البلدان يكون هدفها :

أ. تقديم المعلومات عن الاسواق الخارجية وحجمها والسلع المنافسةوالجودة وافضل الطرق التي يمكن اتباعها للدخول الى هذه الاسواق.

ب. التعريف بالمنتجات الاردنيةعلىالمستويين العربي والاجنبي ومن مهام هذه المؤسسة العناية بتدريب المصدرين والعاملين في المؤسسات الصناعية ورفدهم بما يتعلق بامور التصدير.

٧- قلة الموارد الطبيعية المكتشفة والمستغل منها الامر الذي يؤدي الى اعتماد الصناعة على المواد الخام المستوردة(١).

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، هيكل الصناعة في ضوء خطط وبرامج التنمية النافذة فيالاقطار العربية الاعضاء في المجلس، عمان-المملكةالاردنيةالهاشمية تشرين ثاني ١٩٨٣ ص ٦٣ مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة :

لقد طراء تغير ملموس في البنية الهيكلية لقطاع الصناعة فقد كانت الصناعة منذ بداية تاسيس المملكة تعتمد على الحرف اليدوية وبعض الصناعات الغذائية البسيطه حيث ان التطور في التجارة الخارجية كان اسرع من التطور في القطاع الصناعي حيث حدثت تغيرات جوهرية في حجم التجارة الخارجية بعد قيام الوحده بين الضفتين اذ تزايد عدد سكان الاردن زيادة كبيرة نتيجة تدفق اللاجئين الى كل من الضفة الغربية والضفة الشرقية من فلسطين المحتله مما شكل ضغطا كبيرا على السلع الاستهلاكية والموارد الاقتصادية وقد تم تغطية النقص في تلك السلع نتيجة لعدم توفر الامكانيات لتغطية الحاجات الاستهلاكية عن طريق الاستيراد حيث زادت قيمة المستوردات اكثر من سبعة اضعاف قيمة الصادرات ، وكان لهذه الزيادة السكانية المفاجئه للاردن آثارا ايجابية على الحركة التصنيعية نتيجة لاتساع السوق الوطني وزيادة الطلب على السلع الصناعية مما ادى الى زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي وبصورة خاصة الصناعات الغذائية وتدفق رؤوس الاموال الى الاردن من مصادر المغتربين او من مصادر خارجية عبر المساعدات .

وتجدر الاشارة الى ان الزيادة في الطلب لم يكن فقط على السلع الاستهلاكية بل رافقتها ايضا زيادة في الطلب على السلع الوسيطه والمواد الاولية، فقد نشات بعض الصناعات التحويليه في الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٧) فزاد حجم الصادرات الاردنية من ١ر٥ مليون دينار عام ١٩٥٠ الى ٩ مليون دينار عام ١٩٦٦ ، وقفزت المستوردات من ١٠ر٨ مليون دينار الى ٧٧ مليون دينار خلال نفس الفترة ، وتنوعت بنود المستوردات بسبب التغير في الانماط الاستهلاكية وعدم قدرة القطاعات الانتاجية مواكبه هذا التطور ، وبعد عام ١٩٦٧ اخذ التوسع في انتاج السلع الاستهلاكية وخاصة السلع الغذائية ورافق ذلك زيادة الصادرات من هذه السلع بصورة مطرده حيث كانت السلع الاستهلاكية تمثل ما نسبته ٩ر٤٨% من مجموع الصادرات الاردنية عام ١٩٧٣ ووصلت عام ١٩٨٦ الى ٤ر٦١% من جملة الصادرات ، وفي الوقت الذي تزايدت الاهمية النسبية لصادرات السلع الاستهلاكية بالنسبة لجملة الصادرات تناقصت اهمية المواد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخام المصدره حيث بلغت عام ١٩٧٣ نسبة ١ر٣٨% وهبطت الى ٩ر٣٣% عام ١٩٨٦ والى ١ر٣٥% عام ١٩٨٧ .

ومن الطبيعي ان تكون البلدان العربية هي الاسواق الرئيسية للصادرات الاردنية الا انه من الملاحظ ان الاهمية النسبية للاسواق العربية للصادرات الاردنية آخذه في التناقص حيث كانت نسبة الصادرات الاردنية للاسواق العربية عام ١٩٧٣ تشكل نسبة ٧ر٧٢% من جملة الصادرات وهبطت اهمية الاسواق العربية هبوطا متواصلا ، توصلت الى ادنى مستوى لها عام ١٩٧٥ الى ٣ر٤٢% والى ٣ر٤٥% عام ١٩٨٦ .

هذه الارقام تثير تساؤلات عده حول موضوع التعاون العربي المشترك ومستقبله ، وعدم تنفيذ اتفاقيات السوق العربية المشتركه حيث ان العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية كانت تتأثر ايجابيا وسلبيا بالعلاقات السياسية بين هذه الدول ولتجاوز هذه السلبيات في العلاقات الاقتصادية تم انشاء مجلس التعاون العربي ليكون الركيزه الاساسية بين البلدان الاعضاء في التعاون الاقتصادي القائم على اسس علمية ومدروسه ولا تخضع للتقلبات السياسية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث
سبل تنمية الصادرات الصناعية الاردنية

لا يستطيع اي بلد في العصر الحاضر ان يتطور خارج نطاق العمليات الاقتصادية العالمية، تلك هي خاصية المرحلة الراهنة التي يحددها الاتجاه الشامل نحو تدويل الانتاج وتعميق التقسيم الدولي للعمل ومن الطبيعي ان تتغير مشاركة البلدان في التقسيم الدولي للعمل تبعا للظروف الملموسه والمرحلة التاريخية التي يمر بها البلد، فعلى سبيل المثال كانت البلدان النامية قبل الاستقلال مصدرا للمواد الخام للبلدان الصناعية واصبحت في مرحلة ما بعد الاستقلال تقوم بتصنيع المواد الخام وتصديرها كمنتجات جاهزة الصنع ،وقد اتخذت الغالبية العظمى من البلدان النامية ومن بينها الاردن العديد من الاجراءات التي تشجع البناء الصناعي واحدى هذه الاجراءات تتمثل في السياسة الجمركية التي تطبقها هذه البلدان بغية تشجيع تنمية انتاج السلع الاستهلاكية التي تحظى بطلب عالي في السوق المحلي، وتفرض على استيرادها عادة ضرائب عالية لتقليلها او منعها كليا بالطريقة الادارية وانتهاج سياسة اغلاقية امام بعض السلع الاستهلاكية لتشجيع الصناعة الوطنية وقد لعبت سياسة التعويض عن الاستيراد دورا ملحوظا في توسيع القدرة الصناعية للبلدان النامية وخاصة في الصناعة التحويلية التي تلبي احتياجات السوق المحلي خلافا للصناعة الاستخراجية التي كانت سائدة في عهد الاستعمار لتلبية احتياجات الدول الاستعمارية ومن الاجراءات ايضا وضع القوانين المشجعه للاستثمار واجتذاب التوظيفات الاجنبية في القطاعات الانتاجية . اما استيراد الاجهزة فغالبا ما يعفى من الضرائب او يحظى بتسهيلات جمركية للحاجة الماسة لها كما شجع تلك الدول التوظيفات الاجنبية لتقديم التسهيلات المناسبة لها.

اما على صعيد الاردن فقد انتهج سياسة اقتصادية ومالية ونقدية وادارية، فعمل على تشجيع الصناعة الوطنية وحفز المصدرين لزيادة صادراتهم بدعم النشاطات الاستثمارية وتسهيلها، فقد اعطت الاجراءات الاقتصادية الحق لكل مستثمر ان يرخص لنفسه الصناعة التي يريدها وان يوسع صناعته القائمه على ان يقوم بتسجيلها لدى وزارة الصناعة وقد استثنى من ذلك الشركات المساهمة العامة والمشاريع التي يرغب اصحابها من الاستفادة من مزايا قانون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تشجيع الاستثمارات بالنيابة عن المستثمر وتقديم كافة المعلومات عن القوانين والانظمة والاجراءات المتعلقة بالاستثمار والاجراءات المطلوبه وغيرها، وتشمل الاجراءات الاقتصادية ايضا توفير الحماية الجمركية للسلع الوطنية واعفاء كافة السلع الرأسمالية الانتاجية المستوردة من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى وتعديل قانون تشجيع الاستثمار ، ومن اهم هذه القوانين مبدأ تدوير الخسائر لسنوات الاعفاء ، ذلك ان غالبية المؤسسات الصناعية الجديدة لا تحقق ارباحا في سنواتها الاولى ، وقد اعطت الاجراءات الاقتصادية اهمية خاصة للتصدير واكدت على اهمية انشاء شركات متخصصة لتصدير المنتوجات الاردنية، واعطاء هذه الشركات حوافز واعفاءات وتعميم المراكز التجارية والتوسع في اقامة المعارض .

اما الاجراءات النقدية فان تخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية يؤدي الى تخفيض تكلفة الصناعات المحلية مما يساعد على المنافسة في الاسواق الخارجية وزيادة الصادرات وانتهاج سياسة تمويل الصادرات عبر التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي باعادة خصم الاوراق التجارية المتعلقة بالتصدير وتقديم قروض بفوائد مخفضه وغيرها من الاجراءات النقدية .

وفي مجال تطوير الصناعات التصديرية وفتح آفاق تصديرية جديدة ، تقوم الدولة بتركيز جهودها نحو تدعيم العمل العربي والاسلامي المشترك وزيادة التنسيق والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والاسلامية وابرز هذه الجهود (مجلس التعاون العربي) الذي يهدف الى ايجاد التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء ، وعن طريق الاتفاقات الثنائية بين الاردن والبلدان العربية والاجنبية وسنتطرق لها بشكل تفصيلي لاحقا .

وعلى صعيد المؤسسات الادارية ، عملت الحكومة علىتطوير مؤسسة المناطق الحره ضمن جهودها الرامية الى تنمية النشاط التجاري والصناعات التصديرية وتحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص فضلا عن جذب الاستثمارات الاجنبية الى قطاع الانتاج السلعي وفي مجال تقديم التسهيلات والاعفاءات المختلفة خاصة في مجال تخزين البضائع المستوردة والمصدرة ، وكما ان تطوير اداء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤسسة المراكز التجارية التي تتولى انشاء المراكز التجارية في البلدان العربية لعب دورا هاما في تشجيع وتسويق المنتجات الصناعية والزراعية في البلدان العربية والقيام باعمال الوكالات التجارية نيابة عن المؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها من الانشطة، وسوف نتناول في هذا الفصل سبل تنمية الصناعات التصديرية من خلال الجوانب التالية:-

(اولا) البنية التحتية
(ثانيا) الاجراءات النقدية
(ثالثا) ضمان وتمويل الصادرات الوطنية
(رابعا) السياسة المالية
(خامسا) اجراءات التصدير
(سادسا) المواصفات والمقاييس
(سابعا) مؤسسة المناطق الحره
(ثامنا) مؤسسة المراكز التجارية
(تاسعا) الاتفاقات الدولية

اولا : البنية التحتية :

ان التصنيع شرط هام للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدور الذي يلعبه في المجتمعات الانسانية المادية والروحية ، فالهدف الاساسي للتنمية الصناعية في اي بلد هو تعبئة الموارد الوطنية من اجل تنمية البنية الاقتصادية والتحتية المتعددة الفروع والاتجاهات ومن اجل احراز التقدم الاجتماعي والرفاه الانساني، وان تعبئة الموارد الوطنية من الصعب تصورها بمعزل عن الانسان القادر على مواكبة التطور السريع في العلم والتكنولوجيا، وهذا يتطلب ارساء قواعد البنية التحتية في المجتمع من مدارس وجامعات ومستشفيات ووسائط نقل وطرق وشبكة كهرباء ومسكن وغيرها . فالعلاقه التي تربط التنمية الصناعية بالبنية التحتية في اي بلد هي علاقة جدلية لا يمكن فصلهما عن بعضهما فهما يتبادلان التاثير وان وجود احدهما مرهون وسبب لوجود الآخر، فلا يمكن تصور وجود قطاع صناعي فاعل دون توفر بنية تحتية فاعلة، فعلى سبيل المثال لا يمكن للقطاع الصناعة ان يتطور اذا لم يواكبه تطور في مصادر الطاقة والعكس صحيح، وان تنمية القطاع الصناعي مرهون بتطور وسائط النقل والطرق التي تخدم هذا القطاع،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالاردن وعبر سنوات البناء الطويلة استطاع ان يرسي أسس بنية تحتية جيدة تقدم بها على كثير من البلدان النامية ووضعها في خدمة قطاع الصناعة، هذا وسنتناول في هذا البحث ركنين من اركان البنية التحتية هما قطاع النقل والمواصلات وقطاع الكهرباء. وسندرس تأثيرها على القطاع الصناعي والتصديري:-

اولا : قطاع النقل والمواصلات.

يوجد علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتكوين الرأسمالي من جهة، وقطاع النقل من جهة اخرى، فقطاع النقل يعتبر عاملا مهما من عوامل التكوين الرأسمالي والاخير بدروه عاملا مهما ايضا في التنمية الاقتصادية . كما تعتبر تنامي القطاعات الانتاجية في اي بلد هي نتيجة مباشرة لتطور وسائط النقل والمواصلات حيث ان ربط جميع مناطق المملكة بالطرق الحديثة وتوفير وسائط نقل سريعه ورخيصة تعمل على توسيع السوق المحلية وتساعد على النمو الاقتصادي ، وان تجربة السودان المريره لهي اكبر مثال على تخلف البنية التحتية فيها، وبخاصة قطاع النقل والمواصلات والتي انعكست بصورة سلبية على القطاعات الانتاجية وادت الى انتشار المجاعة في بعض المناطق.

ان كفاءة قطاع النقل يؤثر ايجابيا في تنمية الصادرات ويؤثر على اسعارها وسرعة ايصال البضاعة الى البلد المستورد في الوقت المحدد، حيث ان تكلفة النقل عنصر هام في تحديد اسعار الصادرات وقدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية وكذلك تؤثر على اسعار المستوردات من المواد الخام التي تدخل في الصناعة الوطنية بحيث تعطى اسعار الشحن المنخفضه في اي بلد ميزة للسلع الاخرى، ونظرا لاهمية هذا القطاع فان معظم البلدان النامية تخصص ما نسبته ٢٠% - ٤٠% من مجمل استثماراتها في تطوير قطاع النقل والمواصلات (١).

---

(١) Mohamed saad Amerah, Import substitution or Export Expansion as strategies for Growth a case study of Jordan, A thesis submitted for A ph.D. Degree in Economics At the University of keele, February 1982,P501.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد اولت الاردن اهمية خاصة لهذا القطاع وحظي بالمكان اللائق في خطط التنمية حيث خصصت ما قيمته ١٢٠ مليون دينار اي حوالي ١٦% من مجموع استثماراتها في خطة التنمية الخماسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ (١) . وقد استثمر في هذا القطاع خلال سنوات الخطة ما قيمته ٢٦٠ مليون دينار ويشكل ما نسبته ٢١% من مجموع الاستثمارات الفعلية في هذه الفترة ،وارتفع الدخل المتأتي من قطاع النقل والمواصلات من ٢٦٫٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٩١ مليون دينار عام ١٩٨٠ اي بزيادة سنوية معدلها ٢٩٫٦% وارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ٨٫٩% الى ١١٫٢% خلال نفس الفترة.

وفي خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ خصصت الخطة ٥٤٥ مليون دينار لقطاع النقل والمواصلات اي ما يعادل ١٦٫٥% من جملة استثماراتها، في حين بلغ الانفاق الفعلي على هذا القطاع حوالي ٦٨٠ مليون دينار اي بزيادة ١٢٦ مليون دينار عن المخطط له ، وذلك بسبب المشاركة الكبيرة وغير المتوقعة في استثمارات القطاع الخاص والتي نجمت عن الزيادة الكبيرة في حجم تجارة الترانزيت حيث استثمر القطاع الخاص مبلغ ٢٥٠ مليون دينار بدلا من ٦٠ مليون دينار كانت مخصصة له في الخطة .

فقد ارتفع الدخل المتأتي من قطاع النقل من ٨٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ١٥٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ اي بزيادة نسبتها ١٣٫٧% سنويا بالاسعار الجارية وبلغت مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١١٫٢% عام ١٩٨٥ (٢).

ونظرا لموقع الاردن الجغرافي الذي يتوسط البلدان العربية الآسيوية وكونه منفذا الى افريقيا واوروبا عبر البحر الاحمر ، هذه الميزة الاستراتيجية جعلته موقعا منافسا جيدا وذلك للانخفاض النسبي في اجور الشحن بالمقارنة مع البلدان العربية المجاورة مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات الصناعية

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ص ١٦٦

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ص ٤٠٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردنية وقد ساهم الموقع في زيادة حجم الصادرات وخاصة بين الاردن والعراق خلال الحرب الايرانية العراقية وقد وقع الاردن والعراق على اتفاقية لزيادة حجم تجارة الترانزيت وارتفعت حجم بضائع الترانزيت من ٣٥٠ الف طن سنة ١٩٧٦ الى ١ر٥ مليون طن عام ١٩٨٠ (١) .

وقد ساهم ميناء العقبة مساهمةفعالة في زيادة حجم الصادرات بعد اجراء التحسينات والتطوير في الميناء مما زاد من قدرته الاستيعابية ورافق ذلك بناء اسطول بحري كبير وارتفاع الطلب على الفوسفات الاردني وازدياد اسعاره العالمية، كذلك ادت الحرب الاهلية اللبنانية واغلاق ميناء بيروت الى استخدام ميناء العقبة بكثافة اكبر، فقد ارتفع اجمالي البضائع الواردة والمصدرة عن طريق الميناء من ٦ر٦ مليون طن سنة ١٩٨٠ الى ١٤ مليون طن عام ١٩٨٥ منها ٥ر٧ مليون طن بضائع صادره و٦ر٥ مليون طن بضائع وارده منها حوالي ٥٥% بضائع ترانزيت (٢) وقد واصل ميناء العقبة نشاطه المستمر الى ان بلغت اجمالي البضائع الواردة والمصدرة عن طريق الميناء الى ٢٠ مليون طن عام ١٩٨٧ منها ٣ر١١ مليون طن بضائع مصدرة و ٨ر٧ مليون طن بضائع واردة (٣).

وفي مجال النقل البحري فقد تم تطوير شركة الخطوط البحرية الوطنية عام ١٩٨١ لتصبح شركة مساهمة عامة تساهم بها الحكومة ومؤسساتها والشركات الكبرى المنتجة للخامات والسلع التصديرية وتعتبر شركة وطنية تتفاعل مع متطلبات الاقتصاد وترفد الاردن بالعملات الصعبة، وتتالف الشركة من ثلاث سفن مجموع حمولاتها ٥٨ الف طن تعمل بين موانئ اوروبا الغربية والعقبة، وفي عام ١٩٨٥ تم افتتاح جسر بحري بين ميناء العقبة ونويبع على الساحل المصري حيث يربط هذا الجسر المشرق العربي بالمغرب العربي ، وبالاضافة

---

(١) Mohamad Saad Amerah. Import Substitution or Export Expansion as strategies for Growth, P 501.

مرجع سبق ذكره

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ص ١٦٦

(٣) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون ١٩٨٧ ص ٦٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى تأسيس الشركة الوطنية للخطوط البحرية تاسست شركة مشتركة بين الاردن وسوريا هي الشركة السورية الاردنية للنقل البحري وقامت هذه الشركة بتشغيل سفينتين حمولة كل منها حوالي ٦ الاف طن بين الموانى السورية وموانيء شمال اوروبا وتنقل سنويا ٧٥ الف طن من البضائع.

وتتحدد تكلفة انتاج السلع الصناعية بمدى نسبة مساهمة تكاليف الشحن الى نفقات الانتاج الجارية، والجدول رقم (٣ - ١) يبين نسبة مساهمة تكاليف الشحن الى اجمالي النفقات الجارية في بعض الصناعات الاردنية لعام ١٩٨٦ .

يلاحظ من الجدول السابق ان المنتجات الصناعية المعده للتصدير وبخاصة الصناعات الاستخراجية تبلغ نسبة مساهمة اجور الشحن فيها نسبة عالية بالنسبة للنفقات الجاريه كاجور الكهرباء والمياه والصيانة وغيرها حيث تبلغ هذه النسبة حوالي ٣ر٢٥% في الصناعات الاستخراجية و٢ر٢٦% في صناعة الفوسفات والبوتاس، اما بالنسبة لمجموع الصناعات فتبلغ ٩ر٢٢% حيث تبلغ اجور الشحن في الصناعات الاستخراجية ٨ر١٢ مليون دينار وفي البوتاس والفوسفات حوالي ٨ر١٢ مليون دينار وهذا يعني ان انخفاض اجور الشحن بالنسبة لهذه الصناعات يخفض من تكلفة الانتاج بنسبة كبيرة وبالتالي يخفض اسعارها التصديرية ، اما الصناعات التي لا تشكل اجور الشحن نسبة عالية بالنسبه الى النفقات الجاريه مثل تكرير البترول وصناعة المشروبات فان هذه الاجور لا تؤثر في تكلفتها الانتاجية.

ثانيا: قطاع الكهرباء :-

تعتبر الكهرباء والطاقة من المقومات الرئيسية لعملية الانتاج ومن الادوات الهامة في التنمية الاقتصادية فكلما انخفضت تكلفة الطاقة كلما لعبت دورا اكبر في دفع عملية التصنيع الى الامام . ففي الاردن تطور استهلاك الكهرباء وتوزيعها على المستهلكين وعلى القطاعات الاقتصادية وبشكل يواكب تطور هذه القطاعات بعد ان كان الاردن يعاني في فترة الخمسينات والستينات من نقص كبير في الطاقة الكهربائية بما لا يواكب حركة التصنيع التي بدأت بذورها تنمو في بداية الستينات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣ - ١)

نسبة مساهمة تكاليف النقل الى جملة النفقات الجارية في بعض الصناعات الاردنية لعام ١٩٨٦ .

بالاف دينـــــــــار

اسم الصناعة	جملة النفقات الجاريـــــة	اجور النقل	نسبة مساهمة اجور الشحن الى النفقات الجاريـــــة %
الصناعات الاستخراجية	٥٠٦٥٩	١٢٨١٥	٢٥ر٣
فوسفات وبوتاس	٤٨٦٨٨	١٢٧٧٥	٢٦ر٢
صناعة المواد الغذائية	٩٣٤٠	٢١٧٣	٢٣ر٣
صناعة المشروبات	١٨٩٢	٧	٠ر٤
صناعة المنسوجات	١٢٩٣	٣٧	٢ر٨
الصناعات الكيماوية	٩١١٣	٨٦٥	٩ر٥
تكرير البترول	٤٣٢٨	١	-
المجموع	١٢٥٣١٣	٢٨٦٧٣	٢٢ر٩

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة
الدراسة الصناعية شباط ١٩٨٨
جدول رقم (٦)، ص (١٦ - ٣٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونتيجة لاتساع الفجوة بين العرض والطلب في استهلاك الطاقة اخذت الحكومة تدخل تنمية الطاقة ضمن خططها التنموية فوضعت ضمن الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ مشاريع عديده لتحسين اداء محطات الطاقة وانشاء محطات جديدة ورفع الطاقة الانتاجية للمحطات القائمة وفي خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ارتفعت القدرة التوليدية للمحطات الكهربائية الاردنية من ١٣٤م٠و في نهاية ١٩٧٥ الى ٣٠٤ م٠ و في نهاية ١٩٨٠ (١) وارتفعت الطاقة المولده من ٤٠٧ جيجا واط/الساعة (ج و س) الى ١٠٧٠ (ج و س) خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ اي بزيادة متوسطه ٤ر٢١% سنويا.

وضمن الخطة الخماسية تم انفاق ٨٧ مليون دينار على مختلف مشاريع الكهرباء خلال فترة الخطة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) منها ٤٢ مليون دينار على مختلف مشاريع الكهرباء وتوليد الطاقة وحوالي ٤٥ مليون دينار على مشاريع نقل الطاقة الكهربائية عبر شبكات خطوط متطوره، وكان من اهم المشاريع التي نفذت اقامة محطة الحسين الحراريه في الزرقاء/ المرحلة الاولى والثانية (٢).

اما خلال الفترة من (١٩٨١ - ١٩٨٥) فقد ارتفعت معدلات الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة ٢٠% سنويا بالمقارنة مع الفترة السابقة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) وشكلت نسبة الطاقة المولدة عام ١٩٨٥ حوالي ٢٥% من الطاقة الاجمالية حيث كانت تشكل نسبة ٢٠% عام ١٩٨٠ وتضاعف استهلاك الطاقة الكهربائية من ٤٨٢ ك وس عام ١٩٨٠ الى ١٠٠٠ ك و س عام ١٩٨٥ وبلغت نسبة انتشار الكهرباء في المملكة في نهاية ١٩٨٥ بحدود ٩٧% من مناطق المملكة، كما بلغ الانفاق على المشاريع الكهربائية وتوليد الطاقة حوالي ٩٢ مليون دينار خلال سنوات الخطة بنسبة ارتفاع ٧ر٥% عن الخطة السابقة ومن اهم المشاريع التي تم انجازها خلال الخطة الاخيرة محطة الحسين الحرارية /المرحلة الثالثة ومحطة كهرباء العقبة البخاريه.

١- المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ص ١٤٢

٢- المملكة الاردنية الهاشمية ،وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ص ٤٦٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى صعيد تطور استهلاك القطاعات الاقتصادية للطاقة الكهربائية يبين الجدول رقم (٣ - ٢) تطور التوزيع القطاعي للاستهلاك الكهربائي في الاردن خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ويلاحظ من الجدول ما يلي: -

١- لقد حظي قطاع الصناعة بالنصيب الاكبر من استهلاك الطاقة فقد ارتفعت نسبة استهلاك الطاقة من ٩ر٣٤% عام ١٩٨٠ الى ٨ر٤٣% من جملة الاستهلاك عام ١٩٨٥ وهذا يدل على التوسع الكبير في حركة التصنيع خلال الفترة .

٢- يلاحظ من الجدول ان التوسع في استهلاك الطاقة من قبل القطاع الصناعي جاء على حساب القطاع المنزلي حيث انخفضت نسبة استهلاك الطاقة في هذا القطاع من ٦ر٣٦% عام ١٩٨٠ الى ١ر٣٣% عام ١٩٨٥ ، هذا الانخفاض في نسبة الاستهلاك المنزلي لا يعني انخفاض حجم الاستهلاك المطلق ، ولكن يعني زيادة الطلب في القطاع الصناعي على الطاقة الكهربائية التي فاقت الى حد كبير الزيادة في الطلب في القطاع المنزلي وبشكل عام فقد تضاعف استهلاك الفرد من الطاقة خلال نفس الفترة.

٣- نسبة استهلاك القطاع التجاري من حجم الطاقة المولده بقيت كما هي عليه فلم يحدث ارتفاع عليها ولكن حجم الطاقة المستهلكة المطلق ارتفعت وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الاخرى.

ولمعرفة مدى مساهمة تكاليف الطاقة الكهربائية في نفقات الصناعة ومدى الاعباء التي تتحملها هذه الصناعات من جراء استهلاكها للطاقة ، يبين الجدول رقم (٣ - ٣) نسبة مساهمة تكاليف الطاقة الكهربائية والمحروقات الى جملة نفقات الانتاج الجارية لعام ١٩٨٦ . يلاحظ من الجدول ان نسبة اجمالي الانفاق على الطاقة الكهربائية حوالي ٤ر٧٪ من مجمل النفقات الجارية اي ما يعادل ٤ر٩ مليون دينار وان نسبة الانفاق على الطاقة الى جملة النفقات الجارية في الصناعات الاستخراجية ٨ر٦% اي ما يعادل ٤٥ر٣ مليون دينار، وتبلغ في صناعة الفوسفات والبوتاس ٩ر٦% اي ما يعادل ٤ر٣ مليون دينار ، ويلاحظ ان انخفاض اسعار الطاقة الكهربائية سيؤثر بشكل ايجابي على نفقات الانتاج في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣ - ٢)

تطور التوزيع القطاعي لاستهلاك الكهرباء في الاردن للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥

السنة	قطاع الصناعة	القطاع المنزلي	القطاع التجاري	الاخرى
١٩٨٠	٣٤ر٩%	٣٦ر٦%	١٢ر٢%	١٦ر٣%
١٩٨١	٣٣ر٩%	٣٧ر٢%	١٣ر٦%	١٥ر٣%
١٩٨٢	٣٨ر٣%	٣٥ر٧%	١٢ر٦%	١٣ر٤%
١٩٨٣	٤٤ر١%	٣٣ر١%	١٠ر٩%	١١ر٩%
١٩٨٤	٤٣ر٨%	٣٣ر١%	١٢ر٠%	١١ ر١%
١٩٨٥	٤٣ر٨%	٣٣ر١%	١٢ر٠%	١١ ر١%

المصدر : المملكة الاردنية الهاشمية وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٤٦٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعات بشكل عام وفي الصناعات الاستخراجية وصناعة الفوسفات والبوتاس بشكل خاص مما يخفض من تكلفة انتاجها ويجعلها في وضع تنافسي جيد مع السلع الاجنبية، ونظرا لارتفاع نسبة استهلاك الطاقة في الصناعات الغذائية حيث تشكل ٤ر١٣% من جملة النفقات الجارية ، وتشكل ٥ر٨% من اجمالي النفقات على الطاقة الكهربائية في الصناعات الوطنية،وبالتالي فان تخفيض الطاقة سيؤثر تاثيرا ايجابيا في تكلفة انتاج المواد الغذائية، حيث تتميز هذه السلع في الاسواق الخارجية وخاصة العربية بالمنافسة العالية وانخفاض تكلفة الطاقة الكهربائية يكسبها صفة المرونه والمنافسة وخاصة ان المواد الخام المستخدمه هي مواد محلية، كما ان توفير هذه المواد الاولية والمتمثلة في المنتوجات الزراعية والحيوانية باسعار مناسبة وتشجيعه لكل من الصناعيين والزراعيين يؤدي الى تنمية قطاعي الزراعة والصناعة.

هذا وما ينطبق على قطاع الطاقة الكهربائية ينطبق على المحروقات ، حيث تشكل تكلفة المحروقات اعلى النسب في الصناعة الوطنية الى مجمل النفقات الجارية حيث تبلغ هذه النسبة ٩ر١٧% وتصل هذه النسبة في الصناعات الاستخراجية الى ٨ر١٨% اي ما يعادل ٥ر٩ مليون دينار.

وتجدر الاشارة هنا ان اسعار النفط شهدت ارتفاعا كبيرا في اسواق النفط العالمية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦ ، فوصل سعر البرميل الى ٣٥ دولار مما ادى الى ارتفاع اسعار المحروقات في الاردن عدة مرات لمواكبة هذا الارتفاع العالمي، وبعد عام ١٩٨٦ اخذت اسعار النفط في الانخفاض والتدهور حيث استقرت عند سعر ١٨ دولار للبرميل الواحد ، الا ان هذا الانخفاض في الاسعار العالمية لم يواكبه انخفاض في اسعار النفط في الاردن بل على العكس واصلت الاسعار في الارتفاع ، مما ادى بالتالي الى رفع تكلفة الانتاج الصناعي مما قلل قدرة السلع التصديرية على المنافسة في الاسواق الخارجية، فعلى سبيل المثال فقد واجهت صناعة الزجاج في الاردن صعوبات جمه بسبب ارتفاع تكلفة انتاجها وبالتالي ارتفاع اسعارها في الاسواق الخارجية مما هدد هذه الصناعة، ويلاحظ من الجدول ان نفقات المحروقات تشكل ما نسبته ٥٦% من مجمل النفقات الجارية اي ما يعادل ٥٥٩ الف دينار لذلك فان تخفيض اسعار المحروقات بالنسبة لهذه الصناعة تخفض تكلفتها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣ - ٣)

نسبة مساهمة تكاليف الطاقة الكهربائية والمحروقات الى جملة نفقات الانتاج الجارية لبعض الصناعات لعام ١٩٨٦ (بالاف دينار)

اسم الصناعة	مجمل النفقات الجارية	نفقات الطاقة	نسبة مساهمة نفقات الطاقة الى مجمل النفقات الجارية	نفقات المحروقات	نسبة مساهمة نفقات المحروقات الى مجمل النفقات الجارية
الصناعة الاستخراجيه	٥٠٦٥٩	٣٤٥٦	٦ر٨	٩٥٣٧	١٨ر٨
فوسفات وبوتاس	٤٨٦٨٨	٣٤٠٢	٦ر٩	٨٤٢٣	١٧ر٣
صناعة المواد الغذائية	٩٣٤٠	١٢٤٨	١٣ر٤	١٥٤٨	١٦ر٦
صناعة المشروبات	١٨٩٢	١٩٤	١٠ر٣	٢٠٦	١٠ر٩
صناعة المنسوجات	١٢٩٣	١١٨	٩ر١	٤٨	٣ر٧
الصناعات الكيماوية	٩١١٣	٥١٣	٥ر٦	١٨٧٠	٢٠ر٢
تكرير البترول	٤٣٢٨	٣١٠	٧ر٢	٤٨١	١١ر١
الزجاج والمنتجات الزجاجية	٩٩٨	١٢١	١٢ر١	٥٥٩	-ر٥٦
المجموع	١٢٦٣١١	٩٣٦٢	٧ر٤	٢٢٦٧٢	١٧ر٩

المصدر - دائرة الاحصاءات العامة

الدراسة الصناعية شباط ١٩٨٨

جدول رقم (٦) صفحة (١٦ - ٣٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهي احد الاهداف الرئيسية لهذه الصناعة من اجل زيادة صادراتنا الى دول الخليج حيث ان السعر كان العائق الرئيسي في عملية التصدير.

وبمقارنه اسعار الطاقة سواء كانت الكهربائية او المحروقات بين الاردن ودول الخليج. نجد ان اسعار الطاقة في الاردن اكثر ارتفاعا منها في تلك الدول وذلك لكون الاردن دولة مستوردة للنفط ، ولتخفيض اسعار الكهرباء كانت المحاولة الاردنية قبل انخفاض اسعار النفط تقوم بدعم الاسعار حيث بلغت قيمة الدعم ٢٨ مليون دينار سنويا (١) .

اما بعد انخفاض اسعار النفط لم تقم الحكومة بدعم هذه السلعة وواصلته رفع اسعارها على المستهلك لدعم موازنة الدولة وكان اخرها بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على جدولة الديون الخارجية والقاضي برفع اسعار السلع ومنها اسعار المحروقات، وبمقارنة اسعار الكهرباء في الاردن مع بعض البلدان العربية كبلدان مجلس التعاون العربي،نجد ان اليمن الشمالي اعلاها سعرا حيث يبلغ سعر بيع الكيلوواط/ ساعة حوالي ٩٠ فلس اردني (٢) ويليها من حيث ارتفاع سعر الكهرباء مصر حيث سعر الكيلوواط/ ساعة ٤٣ فلس ثم الاردن ٣٣ فلس واخيرا العراق ٢٩ فلس اردني (٣). وتجدر الاشارة هنا ان اكتشاف البترول في اليمن الشمالي قد يؤدي الى خفض اسعار الكهرباء ، اما في بلدان الخليج العربي فتتميز اسعار الكهرباء بانخفاضها الشديد بالمقارنةمع الاردن حيث تعادل اسعار الكهرباء في البحرين مثلا النصف او اقل منهافي الاردن نظرا لاعتماد توليد الطاقة الكهربائية في الاردن على المحروقات نتيجة لذلك فقد ارتفعت اسعار الطاقة الكهربائية وبقيت مرتفعة في الاردن منذ ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.

١- Mohamad Saad Amerah, Import substitution or Export Expansion as strategies for Growth P.504

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية - سلطة الكهرباء الاردنية - التقرير السنوي ١٩٨٨ ص ١٠.

(٣) التقارير السنوية الصادرة عن الدول العربية في مجال انتاج واستهلاك الكهرباء ١٩٨٨

© All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان هذا لم يواكبه انخفاض في اسعار الطاقة في الاردن لذلك فان تخفيض اسعار الطاقة وخاصة للصناعة الوطنية سيدعم توجه الاردن نحو تشجيع الصناعة وتخفيض تكلفة انتاجها ويجعل السلع الصناعية والتصديرية اكثر قدره على المنافسة في الاسواق الخارجية.

ثانيا :- الاجراءات النقدية :-

شهد الاقتصاد الاردني منذ اواسط الثمانينات حالة من الركود كسائر اقتصاديات المنطقة وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية بالتالي انخفاض عوائد البلدان العربية المصدرة للنفط ورافق ذلك استمرار حرب الخليج التي استنزفت طاقات البلدان العربية وتوجيهها نحو الانفاق الحربي وتكديس الاسلحة في المنطقة بدلا من توجيه طاقات هذه الدول لتنمية اقتصادها وزامن ذلك كله الاوضاع السياسية غير المستقره في تلك الدول .

وكان من نتائج هذا الركود على الاقتصاد الاردني تراجع النمو الحقيقي وتزايد اعباء الديون الخارجية وتفاقم العجز المزمن في ميزان المدفوعات وعجز الموازنه ، وقد ترتب على هذا الوضع تفجر الازمة الاقتصادية في منتصف عام ١٩٨٨ وانعكست بشكل خاص على انخفاض قيمة الدينار وتقلبات سعر صرفه مقابل العملات الاجنبية والارتفاع المستمر في الاسعار . وسنتناول في هذا البند اجراءات البنك المركزي وسياسته النقديه لتحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار الاردني وتعزيز الثقة به ثم سنناقش اثر هذه الاجراءات على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى القطاع الصناعي بشكل خاص .

اجراءات تحقيق الاستقرار النقدي وسعر صرف الدينار:-

كانت احدى اولويات البنك المركزي الاردني العمل على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات سعر صرف الدينار بعد ان تعرض سعر صرف الدينار في عام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ الى ضغوطات كبيرة نجم عنها انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية الرئيسية، ومن اجل تحقيق الاستقرار النقدي فانه لا بد من اعادة بناء احتياطيات البنك المركزي وتنميتها بعد نضوبها بفعل الضغوط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشديدة على ارصدة الدولة من العملات الصعبة ورصيدها الذهبي لتمويل الانفاق الاستهلاكي وغياب برامج تنموية بعيدة المدى تستهدف الحد من التوسع في الاستهلاك وتحسين الاداء في القطاع الصناعي التصديري ، ويمكن تلخيص اهم توجهات السياسة النقدية للبنك المركزي ضمن هذا الاطار بما يلي :-

١- تامين حصول الاردن على مساعدات مالية من الدول العربية واستمرار تدفق هذه المساعدات بشكل منتظم ودون انقطاع.

٢- دعم الجهود التصديرية وتنمية الصادرات الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمار من اجل التصدير وتقديم سلف لتشجيع الصادرات الوطنية بهدف تمويل عمليات التصدير، بالاضافة الى الاستمرار في مراجعة تعليمات مراقبة العملة الاجنبية بما يضمن توفير العملات الاجنبية للمصدرين لاستيراد المواد الاولية اللازمة للانتاج والسماح للمصدرين بالاحتفاظ بنسب معينه من عائدات صادراتهم بالعملات الاجنبية لدى البنوك والمؤسسات المالية المحلية، ومن ضمن دعم الجهود التصديرية ايضا العمل على تحسين الاداء في الاطر المؤسسية وتحسين عملها كمؤسسات المناطق الحره ومؤسسة المدن الصناعية لتحقيق فرص زيادة الانتاج والتصدير وايجاد مؤسسة لضمان ائتمان الصادرات في المملكة .

٣- فرض احتياطي الزامي على ودائع البنوك بالعملات الصعبة وذلك لتعزيز احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية.

٤- بذل الجهود لاستقطاب تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج عن طريق تنفيذ المشاريع الاستثمارية المناسبة لحاجات الاردنيين العاملين في الخارج واصدار سندات خاصة يجري الاكتتاب بها بالعملات الاجنبية وتسدد قيمتها وفوائدها بالعملات الاجنبية ايضا.

٥- تنمية الدخل السياحي لازدياد اهميته كمصدر من مصادر الدخل من العملات الاجنبية .

٦- ترشيد الاستيراد للاغراض الاستهلاكية او الاستثمارية وتشجيع الصناعات الوطنية الاحلالية وترتيب اولويات الاستيراد لضمان تلبية الاحتياجات الانتاجية الاستهلاكية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اثر انخفاض سعر صرف الدينار على الصناعات التصديرية الاردنية :-

ان خفض سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية يمكن ان يحسن وضع المنتوجات الاردنية في الخارج لتصبح منافسه جيده للسلع الاجنبية، ذلك ان تخفيض سعر العملة يعطي السلع المصدرة ميزة تنافسية من حيث الاسعار ، وتجدر الاشارة الى ان تخفيض سعر الدينار له ميزة تنافسية من ناحية واحدة فقط وهي الميزة السعرية وهذه الميزة لا تكفي لان تكون بالضرورة العامل المرجح الذي يحفز المستهلك على اختيار البضاعة لان هناك عامل جودة السلعة ومدى ملائمتها لاذواق المستهلكين ودرجة الكمال وعدم الكمال في سوق التصدير ، وما يقال عن الصادرات يقال عن المستوردات .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن فيما اذا كان هذا الاجراء عامل حاسم في زيادة الصادرات الرئيسية ، (والجواب عل هذ السؤال بصورة دقيقة سابق لاوانه لانه يوجد عوامل ومتغيرات اخرى تعمل في البيئة الاقتصادية بجانب سعر الصرف وهذه العوامل قد تؤدي الى شل فعالية هذا الاداء ، حيث ان تخفيض سعر الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية يمكن ان يؤدي فعلا الى زيادة الطلب على الصادرات وبخاصة صادرات الاسمنت والزجاج حيث ان الطلب على هاتين السلعتين عالي المرونة لارتفاع تكلفتها بالمقارنه مع الاسعار العالمية فترتفع حجم هذه الصادرات كميا ولكن ليس بالضرورة ان ترتفع قيمتها النقدية لان زيادة حجم الصادرات الناتجة عن تخفيض سعر الدينار قد لا تكفي للتعويض عن النقص في حصيلة الصادرات الناتجة عن انخفاض سعرها، هذا من جهه، ومن جهة اخرى فان زيادة الصادرات الصناعية نتيجة تخفيض سعر صرف الدينار يشترط ان يكون عرض هذه المنتجات الصناعية عالي المرونه بحيث تستطيع الصناعات التصديرية زيادة طاقتها الانتاجية لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها نتيجة انخفاض اسعارها، اما اذا كان عرض هذه المنتجات منخفض المرونه فان تخفيض سعر صرف الدينار يؤدي الى انخفاض القيمة النقدية لصادراتها.

وبالمقابل فان كمية المستوردات من المواد الخام قد تنقص فعلا نتيجة لتخفيض سعر العملة ولكن بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اسعارها الذي احدثه التخفيض بحيث تظل قيمة هذه المستوردات عند حجمها الجديد المتدني اكبر من حجمها القديم المحسوب بسعر الصرف القديم ، لذلك فان حركة اسعار الصرف لا تستطيع بحدّ ذاتها تصحيح الاختلالات بشكل ملموس في الموازين التجارية (عجز او فائض) بدون تغيرات في موازين اخرى مكملة لها في الادخار والاستثمار وهذا ما تحدده السياسة المالية التي تنتهجها السلطة المالية.

وقبل التحدث عن فعالية اداة تخفيض سعر صرف الدينار الاردني بالنسبة للعملات الاجنبية، لا بد من الاشارة الى ضرورة تحديد النسبة المدروسة التي سيخفض بها سعر صرف الدينار وذلك لكي يفعل سلاح التخفيض فعله المرجو، فقد شهد سعر صرف الدينار تذبذبا كبيرا الى ان استقر سعره مقابل الدولار بحوالي ٦٨٠ فلسا مقابل ٣٤٠ فلس قبل التخفيض بمعنى ان الدينار فقد ما نسبته ٥٠٪ من قيمته مقابل الدولار وان سعر الصرف الدينار هذا لم يتحدد بصورة مدروسة وبناء على دراسة شاملة للقطاع التصديري في الاردن وخاصة القطاع الصناعي ، بل تحددت هذه النسبة نتيجة لتدخل البنك المركزي الاردني بائعا ومشتريا للعملات الصعبة مما اوجد نوع من التوازن بين العرض والطلب عليها وليس على اساس حجم وكلفة متسلزمات الانتاج سواء من مصادر محلية او اجنبية مما ادى الى تعرض قطاع الصناعة لكثير من المعاناه والارباكات نتيجة لتذبذب اسعار صرف الدينار حيث لم يستطع الصناعيون تحديد تكلفة انتاجهم ، صحيح ان ذلك لم يؤثر على تكلفة الكميات المعدة للتصدير على اعتبار ان قيمتها مستردة بالعملة الاجنبية ولكن عدم تحديد سعر صرف مدروس يؤدي الى تحمل فروقات كبيرة لا يستطيع الصانع ان يتحملها.

ولتوضيح هذه الفكرة نسوق المثال التالي نفرض اننا نتحدث عن صادرات الاردن من الزجاج الى اسواق السعودية ولنفرض ان سعر الزجاج الاردني في تلك الاسواق يزيد بنسبة ٢٠٪ عن سعر الزجاج البلجيكي ، على اعتبار ان الميزات التنافسية الاخرى بين هذين الصنفين متكافئه ، والمطلوب تحديد فارق السعر بحيث يصبح الزجاج الاردني منافس سعري للزجاج البلجيكي ، فتخفيض سعر صرف الدينار الاردني بنسبة ٢٠٪ لن يفيد الصادرات الاردنية من الزجاج لان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سعرها سيظل مساويا لسعر الزجاج البلجيكي ، اما اذا كانت نسبة التخفيض ٥٠% كما هو حاليا ، والتي تعتبر نسبة عالية بالمقارنه مع سعر الزجاج البلجيكي ، تعتبر تضحية كبيرة وخطرة بالنسبة للمصدر بحيث لا تكفي الزيادة في صادرات الزجاج الى اسواق السعودية للتعويض عن النقص في حصيلة الصادرات الناتجة عن انخفاض سعرها ، ويزيد المشكلة تعقيدا ، ان ذلك قد يؤدي الى تعرض مصنع الزجاج الى خسارة كبيرة اذا كانت الطاقة الانتاجية للمصنع غير قادرة على تلبية الزيادة في الطلب على الزجاج نتيجة انخفاض اسعارها، اما النسبة المعقوله لسعر صرف الدينار في هذه الحالة هي انخفاضها بنسبة ٢٢% او ٢٣% مثلا .

ان تخفيض سعر صرف الدينار بصورة غير مدروسة ومباغته ادى الى بروز الكثير من الارباكات لدى الصناعيين، حيث ان الصناعة الوطنية لا تملك مخزونا من المواد الخام وسائر المدخلات الصناعية لعدم توفر امكانيات التخزين ، او لعدم الاستقرار في الاسواق التصديرية .

وكان لتخفيض سعر صرف الدينار اثر على الاسعار التصديرية في الاردن التي تستورد المواد الخام ومستلزمات الانتاج من الخارج فقد ارتفعت اسعارها مقابل الدينار الاردني وبالتالي ادى الى ارتفاع اسعار السلع في الاسواق الخارجية والاسواق المحلية، وترتفع اسعار السلع الصناعية في الاسواق المحلية بنفس نسبة ارتفاع اسعار المكونات الاجنبية نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار.

ان نسبة الارتفاع في اسعار السلع الصناعية في الاسواق المحلية تتحدد بقيمة مستلزمات الانتاج الاجنبية من جملة مستلزمات الانتاج ، فاذا كانت نسبة مستلزمات الانتاج الاجنبية لسلعه ما تعادل ٦٠% من جملة المستلزمات وان نسبة انخفاض سعر صرف الدينار يعادل ٥٠% فان نسبة الزيادة في اسعار مستلزمات الانتاج او معدل الزيادة في تكلفة مدخلات الانتاج تعادل ٣٠% (٦٠ X ٥٠%) آخذين بعين الاعتبار ان نسبة انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة ٥٠% لم تطبق في جميع المعاملات وفي كل الاحوال حيث كان سعر صرف الدينار متذبذب منذ بداية الازمة لذلك فان هذه النسبة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقريبية مقابل العملات الاجنبية وكلما ارتفعت نسبة مستلزمات الانتاج الاجنبية من جملة مستلزمات الانتاج في الصناعة المحلية كلما ارتفعت اسعارها في الاسواق المحلية والعكس صحيح.

والجدول رقم (٣ - ٤) يبين نسبة وقيمة الزيادة في تكلفة المواد الاولية المشتراه من الاسواق الخارجية نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنسبة ٥٠% لعام ١٩٨٧ .

يلاحظ من الجدول ما يلي :-

١- انه كلما ارتفعت نسبة المواد الاجنبية من جملة المشتريات ، كلما ارتفعت تكلفة انتاج هذه السلعة وبالتالي ارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية بنفس نسبة الارتفاع.

٢- يتوقع ان ترتفع اسعار صناعة المنسوجات الى الضعف تقريبا وذلك لان نسبة المواد المشتراه من السوق الخارجي تعادل ٩٥ر٦% من جملة المشتريات وترتفع بنفس النسبة. ايضا صناعة منتجات المطاط ثم تليها من حيث ارتفاع النسبة صناعة معدات النقل وصناعة العقاقير والادوية.

٣- ان الصناعة الوطنية التي لا تستخدم مستلزمات انتاج اجنبية كصناعة انتاج الطاقة الكهربائية لا يتوقع ان يرتفع سعرها.

٤- نظرا لأن الاردن يستورد كامل احتياجاته من البترول من الخارج حيث تعادل نسبة مستلزماته منها حوالي ٩ر٩٣% من جملة مشترياته فان قيمة المستلزمات سترتفع نسبة ٩ر٤٦% ضمن اطار هذا الاعتبار فان اسعارها في السوق المحلي سترتفع، وقد ارتفعت اسعار المحروقات فعلا بعد انخفاض سعر صرف الدينار على اثر توصيات البنك الدولي في رفع اسعار بعض السلع وانتهاج سياسة تقشفيه لدعم موازنة الدولة وتخفيض الانفاق.

عندما قام البنك المركزي بتحديد سعر صرف الدينار ، برزت ظاهرة عدم توفر العملات الاجنبية لدى البنوك وامتناع كثير منها من فتح الاعتمادات مما اثر على استمرارية العمل في بعض المصانع التي لا تيسر لها البنوك العملة الاجنبية اللازمة لفتح اعتماداتها مما أدى الى توقف بعضها عن العمل بسبب عدم توفر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصادر المواد الأولية المشتراه لبعض المؤسسات حسب النشاط الصناعي لسنة ١٩٨٧ ، ونسبة إرتفاع قيمة المشتريات الخارجية

نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية بنسبة ٥٠٪ *

بالالف دينار

اسم المؤسسة	مجمل المشتريات	المواد المشتراه من السوق المحلي	نسبة المواد المشتراه من السوق المحلي	المواد المشتراه من السوق الخارجي	نسبة المواد المشتراه من السوق الخارجي	نسبة الزيادة في اسعار المشتريات الخارجية	قيمة المشتريات من السوق الخارجي	مجمل المشتريات بعد الزيادة
صناعة المنسوجات	٧٢٦١	٢٢١	٣٫٤٪	٦٩٤٠	٩٥٫٦٪	٤٧٫٨٪	١٠٢٥٧	١٠٥٧٨
صناعة الورق والمنتجات الورقية	١٤٨٤٦	٢٠٣٤	١٣٫٧٪	١٢٨١٢	٨٦٫٣٪	٤٣٫١٪	١٨٣٣٤	٢٠٣٦٨
صناعة الكيماويات الصناعية	٧٥٩٣٩	٢٠٦٧٥	٢٧٫٢٪	٥٥٢٦٤	٧٢٫٨٪	٣٦٫٤٪	٧٥٣٨٠	٩٦٠٥٥
صناعة الصابون ومواد التنظيف والعطور ومستحضرات التواليت	٨٦١٣	٣٥٧٢	٤١٫٥٪	٥٠٤١	٥٨٫٥٪	٢٩٫٣٪	٦٥١٨	١٠٠٩٠
تكرير البترول	١٣٤٤٢٧	٨٢٣٨	٦٫١٪	١٢٦١٨٩	٩٣٫٩٪	٤٦٫٩٪	١٨٥٢٧٤	١٩٣٦١٢
صناعة منتجات المطاط	١٠٨٥	٤٨	٤٫٤٪	١٠٣٧	٩٥٫٦٪	٤٧٫٨٪	١٥٣٣	١٥٨١
صناعة المنتجات غير المعدنية	٣٠٣٤٠	٢٥٤٦٤	٨٣٫٩٪	٤٨٧٦	١٦٫١٪	٨٪	٥٢٦٦	٣٠٧٣٠
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	٢٤٢١	٩٨٢	٤٠٫٦٪	١٤٣٩	٥٩٫٤٪	٢٩٫٧٪	١٨٦٦	٢٨٤٨
صناعة الاسمنت	١٥٠٥٠	١٣٦٢٢	٩٠٫٥٪	١٤٢٨	٩٫٥٪	٤٫٧٪	١٤٩٥	١٥١١٧
صناعة المنتجات غير المعدنية غير المصنفة في مكان اخر	١٢٤٥٢	١٠٦٢٠	٨٥٫٣٪	١٨٣٢	١٤٫٧٪	٧٫٣٪	١٩٦٦	١٢٥٨٦
المنتجات المعدنية الاساسية	٢٧٩٧٦	٤٨٣٦	١٧٫٣٪	٢٢٠٤٠	٨٢٫٧٪	٤١٫٣٪	٣٢٦٩٧	٣٧٥٣٣
صناعة معدات النقل	٥٠٢	٢٨	٥٫٦٪	٤٧٤	٩٤٫٤٪	٤٧٫٢٪	٦٩٨	٧٢٦
انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها	٣٠٦٧٠	٣٠٦٧٠	١٠٠٪	-	-	-	-	٣٠٦٧٠
صناعة التبغ	٩٨٩٥	٣٧٩٠	٣٨٫٢	٦١٠٥	٦١٫٧٪	٣٠٫٨٪	٧٩٨٥	١١٧٧٥
صناعة الملابس الجاهزة عدا الجلدية	٣٦٥٢	٤٩٥	١٢٫٦٪	٣١٥٧	٨٦٫٤٪	٤٣٫٢٪	٤٥٢١	٥٠١٦
صناعة الدهان	٥٣٠٣	١٥٧٠	٢٩٫٦٪	٣٧٣٣	٧٠٫٤٪	٣٥٫٢٪	٥٠٤٧	٦٦١٧
صناعة المشروبات	٧١٩٩	٢٠٥٣	٢٨٫٥٪	٥١٤٦	٧١٫٥٪	٣٥٫٧٪	٦٩٨٣	٩٠٣٦
صناعة العقاقير	١٣٣١١	٩٧٠	٧٫٣٪	١٢٣٤١	٩٢٫٧٪	٤٦٫٣٪	١٨٠٥٥	١٩٠٢٥

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧

* الجدول اعلاه يبين اثر تخفيض سعر صرف الدينار على قيمة المشتريات الخارجية من المواد الاولية فيما لو كان الانخفاض عام ١٩٨٧ علما بان انخفاض قيمة الدينار الاردني بنسبة ٥٠٪ تم فعليا في نهاية ١٩٨٨

المواد الخام للصناعة اللازمة مما ادى الى تخفيض الفرص في زيادة الصادرات الصناعية والتي هي الهدف الاساسي في سياسة الدولة الجديدة.

لقد قام البنك المركزي باتخاذ قرار بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٥ والذي سمح فيه للمصدرين الاحتفاظ بنسبة ٥٠٪ من قيمة الاعتمادات التصديرية وهذا الاجراء حد من قدرة المصدرين على استغلال كامل قيمة عائدات صادراتهم بالعملات الاجنبية لتمويل اعتمادات لمواد خام جديدة حيث فرضت عليهم تحويل النصف الاخر من عائدات صادراتهم الى الدينار الاردني، ثم تبعه قرار اخر من البنك المركزي حيث خفض نسبة ما سمح للمصدرين الاحتفاظ بالعملات الاجنبية الى ٣٠٪ ، وهذا الاجراء لا يشجع المصدرين على زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة صادراتهم، فالمطلوب رفع القيود عن الاعتمادات التصديرية والسماح للمصدرين الاحتفاظ بكامل قيمة اعتماداتهم الوارده بالعملات الاجنبية.

ثالثا : ضمان وتمويل الصادرات الوطنية ،

اتخذت الحكومة عدد من الاجراءات المالية والنقدية بهدف تحقيق اصلاحات هيكلية في بنية الاقتصاد الاردني لدعم وتشجيع الصادرات الوطنية لتعزيز احتياجات الاردن من العملات الصعبة، من هذه الاجراءات لتشجيع الصادرات تمويل وضمان الصادرات الوطنية بتقديم سلف قصيرة الاجل من البنك المركزي بهدف دعم المصدر وتحسين قدرته على المنافسة في الاسواق الخارجية وهو ما يطلق عليه (ائتمان المصدر)، حيث يقوم البنك المركزي بتقديم سلف تشجيع الصادرات (١) استنادا للشروط التي حددها البنك المركزي (٢) للبنوك المرخصه سلفا بضمان الاعتمادات المستنديه الواردة وبوالص التحصيل المرسله برسم التحصيل والكمبيالات والسحوبات المقبوله والمكفوله ومنح سلف تشجيع الصادرات لمدة اقصاه تسعة اشهر باستثناء السلف الممنوحه للصادرات الاردنية للعراق التي

---

(١) البنك المركزي الاردني، احكام المادة (٣٩) من قانون البنك المركزي رقم (٣٣) لسنة ١٩٧١

(٢) البنك المركزي الاردني، مذكرة رقم ٨٠/٢٥١ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تم تمديدها لمدة اقصاها سنتان وتبلغ قيمة السلف الممنوحه بضمان اعتمادات التصدير ما نسبته ٦٠% من قيمة الاعتمادات المستنديه الوارده بينما تبلغ قيمتها ٨٠% من قيمة البضائع المصدره بضمان البوالص المرسله برسم التحصيل ، وتمنح سلف تشجيع الصادرات باسعار فائدة تفضيليه تبلغ حاليا ٤% سنويا على الصادرات الوطنية الى الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي والتي تبلغ نسبة الفائدة ٣% سنويا عل الصادارت الوطنية المتجهه الى دول مجلس التعاون الخليجي .

ان التسهيلات المقدمه من قبل البنك المركزي قد ساهمت في تشجيع الصادرت الاردنية وقد ارتفع حجم هذه التسهيلات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ من ٢ر٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى حوالي ٧ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٣ ثم وصلت الى حوالي ٣١ر٦ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ (١) .

ان الشركات التصديرية الصناعية في الاردن تعاني من عدم امكانية الحصول على التمويل اللازم للعمليات التصديرية بالاضافة الى مخاطر تقديم التسهيلات لمتسوردي السلع الاردنيه الذين يطالبون بفترات امهال في الدفع حيث ان المصدرين الاردنيين لا يتمكنون من تقديم هذه التسهيلات فان ذلك يؤدي الى اعاقة اتمام العقود التجارية ما بين المصدرين والمستوردين الاجانب خاصة في ظل وجود منافسة قوية من قبل صادرات الدول الاخرى من حيث الجودة والسعر وتسهيلات الدفع ولتمكين المصدرين الاردنيين من الدخول الى اسواق جديدة وزيادة قدرتهم التنافسية لا بد من وجود مؤسسة تضمن للمصدرين المحليين استرداد كامل قيمة التمويل فيما اذا لم يتمكنوا من تحصيل قيمة صادراتهم عند موعد استحقاقها نتيجة لاي مخاطر قد تنشأ خلال عملية التصدير.

ولبيان اهمية وجود مؤسسات ضمان وائتمان الصادرات الوطنية في الاردن نورد بعض نتائج المسح الميداني الذي قامت به دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي الاردني لاهم الشركات

---

(١) د. اديب حداد، البنك المركزي ، تمويل وضمان الصادرات الوطنية في الاردن في ندوة متخصصه لتنمية الصادرات الاردنية، طموحات وفرص، تنظمها غرفة صناعة عمان، عمان ١٩/اذار/١٩٨٩م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعية والزراعية في الاردن حيث شمل المسح (٨٣) شركة صناعية وزراعية تصديرية تشكل صادراتها حوالي ٨١٪ من اجمالي الصادرات لعام ١٩٨٧ (١) وتبرز هذه الدراسة مدى اهمية وجود مثل هذه المؤسسات التمويليه للاسباب التالية:

١- تتم معظم الصادرات الاردنية على اساس شروط دفع للصيرة الاجل لا تزيد على (١٨٠) يوما في الوقت الذي يطلب فيه المستوردين الاجانب فترات امهال وشروط ايسر في الدفع . الامر الذي يترتب عليه في حالة غياب مؤسسات التمويل والضمان اللازمين ضياع الكثيرمن فرص تصدير السلع الاردنية.

٢- احجام المصدرين عن التصدير لبعض الاسواق وعدم دخول اسواق جديدة بسبب امكانية تعرضهم الى مخاطر تتعلق بعدم الوفاء في الدفع من قبل المستوردين.

٣- صعوبة حصول المصدرين على التمويل المناسب وارتفاع تكلفته واحجام البنوك والشركات الماليةعن تقديم التمويل للمصدرين المحليين بسبب وجود المخاطر التجارية وغير التجارية.

٤- اكدت نتائج المسح الاحصائي ان حجم العمليات التصديرية المؤهله للضمان يعتبر مناسبا حيث قدرت قيمة العمليات المهيئه للضمان بحوالي (٧٦ر٦) مليون دينار او ما نسبته ٣٠٪ من قيمة الصادرات الوطنية.

٥- وجود طاقات انتاجية معطله في بعض الصناعات الوطنية فقد تراوحت نسبة الطاقة الانتاجية غير المستغله في شركات الادوية ٥٠٪ وفي صناعة الالبسه والمنسوجات ما بين ٥٪ - ٢٥٪ وفي الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ما بين ٢٢٪ - ٥٠٪ وفي صناعة المشروبات والتبغ ما بين ٢٠٪ - ٦٦٪ وفي الصناعات البلاستيكية ما بين ٥٠٪ - ٦٥٪ وفي صناعة الجلود ٣٠٪ .فان وجود مؤسسات تمويل وضمان تشجع هذه الصناعات على زيادة صادراتها واستغلال كامل طاقتها الانتاجية.

وبناء على ما تقدم كان لا بد من انشاء مؤسسة وطنية لضمان الصادرات الاردنية ومن اجل تعزيز قدرة الصناعة التصديرية على

---

(١) نفس المصدر السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنافسة في الاسواق الخارجية، ولا بد ايضا من تحديد سعر فائدة وعمولة مناسبين لتوفير التمويل بحيث يساعد الصناعة الوطنية الحصول على السيوله اللازمه سواء لزيادة استثماراتهم في مجال الصناعة اوتشجيع انشاء صناعات جديدة حيث ان المصدرين بعد انخفاض سعر صرف الدينار هم اكثر احتياجا لسيوله اضافية نتيجه لارتفاع اسعار المواد الخام،

رابعا: السياسة المالية،

تتبنى كثيرا من الدول النامية اجراءات دعم الصادرات عن طريق الدعم المباشر للصادرات، ونظام رد الرسوم الجمركية، ثم قوانين تشجيع الاستثمار ، وينتهج الأردن سياسة مالية متعددة الجوانب لدعم الصادرات كغيره من البلدان النامية منها:

أ- الدعم المباشر للصادرات (١):

لا يوجد في الاردن نظام مباشر لدعم الصادرات وانما ياخذ الدعم اسلوب غير مباشر على شكل خصومات على عناصر الكلفه المتغيره والثابته مثل تكاليف النقل والماء والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وبهدف تنمية الصادرات فقد قررت الحكومة الاردنية في بداية سنة ١٩٨٦ تخفيض اسعار الكهرباء والماء وزيت الوقود واجور المواصلات السلكية واللاسلكية لمختلف الصناعات، وقد جاء هذا التخفيض لتقليل كلفة الانتاج من اجل تعزيز المقدره التنافسية للصادرات الاردنية،

٢- نظام رد الرسوم الجمركية:

اعتمد نظام رد الرسوم الجمركية في الاردن في سنة ١٩٨٤ الى جانب نظام الادخال المؤقت على تقديم كفالة بنكيه من قبل المستورد للمواد الخام اللازمه للانتاج واعادة التصدير بقيمة الرسوم الجمركية على هذه المواد ، وبعد اتمام عملية التصنيع واعادة التصدير يستطيع المصدر استرجاع قيمة الكفاله . والهدف

---

(١) د.محمد عميره وطايل الحجي:- المقدره على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الاردن، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرئيسي من ذلك الاجراء تنمية الصادرات حيث ان رد الرسوم يؤدي الى تخفيض تكلفة الانتاج ، وتنطبق اجراءات رد الرسوم الجمركية المطبق على مدخلات الانتاج التي تبقى في الاردن لمدة ١٢ شهر بينما ينطبق نظام الادخال المؤقت على مدخلات الانتاج لمدة القصاها ١٨ شهرا.

وبالرغم من الاثر الايجابي لهذين النظامين في تنمية الصادرات ، الا ان هناك بعض المشاكل التي تواجه المصدرين كالاجراءات الطويلة والروتين في العمل ، ويلاحظ ان هناك ثغره كبيرة في نظام رد الرسوم الجمركية اذ ان كثير من المؤسسات الصناعية تقوم بطرح انتاجها في الاسواق المحلية بدلا من اعادة تصديرها مما يترتب على تلك المؤسسات دفع الرسوم بعد عملية البيع حيث تعتبر هذه الحاله وكانها عملية تأجيل لدفع الرسوم الجمركية.

٣- قوانين تشجيع الاستثمار.

أصدر الاردن مجموعة من القوانين المشجعه للاستثمار في الاردن ، وتطورت هذه القوانين تبعا لتطور الاحوال الاقتصاديه في البلاد وفيما يلي ايجاز لهذه القوانين واثرها على الصناعة :

اولا : قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥ والذي تتمتع المشاريع الصناعية بمقتضاه بكل أو جزء من الاعفاءات التالية : (١)

١- اعفاء الآلات والادوات والاجهزة ومواد البناء اللازمة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية.
٢- اعفاء كامل الارباح الصافية للمشروعات المستفيده من هذا القانون من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات لمدة

---

(١) غالب عمرو عرفات:- التنمية الصناعية في الاردن ، حالتها الحاضره وطرق دعمها ، مركز التنمية الصناعية في الاردن، وزارة الاقتصاد الوطني ، عمان ، اذار ١٩٧٠ ، ص ٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثلاث سنوات متتالية من تاريخ بدء الانتاج ، ونصف الارباح للسنتين اللاحقتين للسنوات الثلاث الاولى .

٣- اعفاء الابنية والاراضي التي يملكها المشروع من ضريبة الابنية والاراضي لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء الانتاج .

٤- اعفاء منتجات المشروع المصدره من رسوم التصدير.

وشملت الاعفاءات والتسهيلات المؤسسات الصناعية التالية ، صناعة الاحذيه والمنسوجات الجلدية والكيماويات والمنتجات غير المعدنية ، واية صناعات اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء ، كما حدد القانون قيمة الآلات بما لا يقل عن الفي دينار حتى يستفيد المشروع من قانون الاعفاء.

ولقد بلغ عدد المشروعات المستفيده من هذ الاعفاء (٩٧) مشروعا صناعيا ويلاحظ ان بعض المشروعات الصناعية الهامة لم تشملها الاعفاءات بموجب هذا القانون مثل صناعة التعدين والتبغ والورق والطباعة والمنتجات المعدنية والآت الكهربائية ونجم عن هذا أمران هامان :

أ- حصر الاعفاءات والتسهيلات في عدد قليل من المؤسسات الصناعية الأمر الذي يتنافى واهداف التنمية الصناعية الساعية الى تحقيق تنمية صناعية شاملة.

ب- ان بعض المؤسسات الصناعية التي لم تستفيد من الاعفاء تنتج سلعا وموادا ليس للاستهلاك المحلي فقط ، بل تنتج سلعا للتصدير حيث يؤدي عدم منحها اعفاءات الى اضعاف قدرتها على المنافسة في السوق الدولية، كما يلاحظ على هذا القانون قصر مدة الاعفاء المفروضه على الارباح والابنية والاراضي الى ثلاث سنوات من بدء الانتاج في حين ان المشروع يحتاج لفترة زمنية اطول لعملية تحقيق الارباح.

ثانيا: قانون توظيف رووس الاموال الاجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ (١) جاء هذا القانون مكملا للقانون السابق ، حيث اضاف

---

(١) هاشم الدباس :- سياسة الاردن الصناعية، مطبعة وزارة السياحة والآثار ، عمان ص ١٣ مرجع سبق ذكره

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى الاعفاءات الممنوحه بموجب هذا القانون، السماح بتحويل رؤوس الأموال العربية والاجنبية الى الخارج على اربعة اقساط متساوية سنوية ، كذلك يجوز تحويل رؤوس الأموال هذه الىالخارج في صورة اكثر ملائمة للمستثمر .

لقد بلغت الاستثمارات العربية والاجنبية خلال الفترة الواقعه ما بين ١٩٥٥/٥/١ الى تاريخ نفاذ القانون ١٩٦٧/١/١٦ نحو ٤ر٥ مليون دينار ، حيث كانت الاستثمارات العربية ٣ر٧٥ مليون دينار أي انها كانت تشكل ما نسبته ٨٤% من مجموع الاستثمارات العربية والاجنبية خلال هذه الفترة.

وكانت أبرز ملامح هذا القانون ما يلي :

أ- تم بموجب هذا القانون احداث لجنة الانماء الاقتصادي والتي يتمثل عملها في دراسة طلبات توظيف رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية وتقديم كافة المعلومات والبيانات والاحصاءات الاقتصادية الى الجهات الراغبة في توظيف رؤوس اموالها ، سواء كانت رؤوس اموال اجنبية اوعربية او محلية في المملكة.

ب- اعتبر القانون رأس المال العربي رأس مال اجنبي ولم يميزه عنه ، وساوى بالمعامله بين رأس المال المحلي ورأس المال الاجنبي .

ج- لم يحدد القانون الحد الادنى او الأعلى لنسبة المساهمة الاجنبية كما ولم ينظم مسألة ضمان الاستثمارات .

ثالثا: قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ (١):

جاء هذا القانون مكملا للقانون السابق وتوسع هذا القانون في منح التسهيلات والحوافز بالمقارنه مع القانون السابق ، الا انه حد من حرية تحويل العملات الاجنبية الى

---

(١) عبدالحكيم عبدالحميد عثمان :- دور التمويل المصرفي في التنمية الصناعية في الاردن، الجامعة الاردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، رسالة ماجستير أيار ١٩٨٤ ، ص ٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارج ، وكذلك ساوى القانون في معاملة رأس المال الاجنبي ورأس المال المحلي ، وزاد مدة اعفاء ارباح المشروعات الصافية من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ، واعفاء منتجات المشروعات المصدرة من رسوم الانتاج والتصدير من ثلاث سنوات الى ستة سنوات .

كذلك تم اعفاء مبلغ لا يزيد على ٢٥% من الارباح الصافية من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية اذا استثمرت في تحسين المشروع او زيادة انتاجه.

واستفاد من تطبيق هذا القانون وخلال الفترة الواقعه ما بين (١٩٦٧ - ١٩٧٢) ٣٥ مشروعا صناعيا وقد بلغ مجموع الاستثمارات في قطاعي الصناعة والسياحة ٤١٥٠٠٠ دينار خلال فترة العمل بهذا القانون ويعتبر هذا الرقم منخفض جدا ، ويمكن ان يعزى ذلك الى عدم الاستقرار الذي اوجده الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية سنة ١٩٦٧ وما بعده حتى سنة ١٩٧١ ، مما ادى الى احجام رأس المال الخاص عن الاقدام في انشاء مشروعات جديدة سببته الظروف السابقة ، ونجم عن ذلك ان انخفضت قيمة انتاج الصناعة والتعدين الى (١٧) مليون دينار سنة ١٩٧١ بعد ما كانت (١٧٫٣) مليون دينار سنة ١٩٦٦ . أي ان الزيادة في الانتاج الصناعي بلغت ١٣% في فترة تطبيق هذا القانون مقارنه ب ١٩٨% في فترة تطبيق القانون السابق (١).

رابعا: قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ وقانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ .

تضمن هذا القانون مزيدا من الاعفاءات التي وردت في القوانين السابقه ، حيث قدم الاعفاءات الجمركية والضريبية وشجع رؤوس الاموال العربية والاجنبية للمشاركة بالمشاريع الصناعية المختلفة . فقد اشتمل هذا القانون على اعفاءات وتسهيلات باطالة المدة الزمنية للاعفاء كما شجع على اقامة المشاريع خارج حدود محافظة العاصمة للحد من الهجرة اليها بقدر الامكان والعمل على

---

(١) د. احمد قاسم الاحمد اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني. الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان ، آب ١٩٨٠ ، ص ٣٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

.تخفيض كلفة الانتاج لرخص الايدي العاملة ولتخفيض الضغط على الخدمات.

وكان لنتيجة تطبيق هذا القانون حصول الكثير من المشروعات على اعفاءات وتسهيلات والى زيادة حجم الاستثمارات في الصناعات الجديدة حيث بلغت قيمة الاستثمارات المقامه في الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥) ٢٣ مليون دينار منها ٢٠ مليون دينار استفادت من الاعفاءات بصورة كاملة و ٣ ملايين دينار اعفاءات جزئية. كذلك بلغت عدد المشروعات التي استفادت من الاعفاءات بنهاية سنة ١٩٧٩ ، ٣٦٠ مشروعا ، وارتفعت قيمة الصادرات من المشروعات المستفيده من هذا القانون من ٧ر٢% في سنة ١٩٧٢ من مجموع الصادرات والبالغة ١٧ مليون دينار الى ٨ر٧% سنة ١٩٧٨ (١) .

خامسا: قانون تشجيع الاستثمار رقم (٦) لسنة ١٩٨٤ وقانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والمعدل بقانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨ (٢).

بموجب احكام هذين القانونين تم تقسيم المملكة الى ثلاث مناطق تنموية (أ) ، (ب)، (ج) حسب درجة التطور الاقتصادي في كل منها ، وبمقتضى احكامهما تم منح المشروعات الصناعية الاعفاءات التالية:

١- تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب كما يلي :

أ- تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق لمدة سبع سنوات متتالية .
تعفى الخمس سنوات الأولى منها بنسبة ١٠٠% من الارباح

---

(١) المرجع السابق ص ٤٣

(٢) قانون تشجيع الاستثمار قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٤ منشور في الجريدة الرسمية رقم ٣٢٠٠ الصادر بتاريخ ٨ كانون ثاني ١٩٨٤ ، وقانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٤٦٨ الصادرة بتاريخ ٩ نيسان ١٩٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبنسبه ٦٠% للسنتين اللاحقتين اذا اقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (أ) .

ب- تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق لمدة عشر سنوات متتالية اذا اقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ب) ، حيث تعفى الثماني سنوات الأولى ما نسبة ١٠٠% من الارباح وبنسبه ٦٠% للسنتين اللاحقتين .

ج- تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق* اذا اقيم في منطقة تنمية من فئة (ج) لمدة اثنتا عشرة سنة متتالية.

٢- اعفاء ما يعادل ٢٥% من الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية في حالة توسع المشروع .

٣- تعفى المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ما لا يزيد عن ١٠% من الدخل السنوي الخاضع للضريبة، اذ تم تخصيص المبلغ لانشاء ابنية للمستخدمين والعمال في المشروع او لانشاء الابنية الثقافية والصحية .

٤- يعفى من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية مبلغ عشرة الاف دينار من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل اذ تم انفاق ذلك المبلغ في تدريب المستخدمين والعمال او اجراء البحوث والدراسات التي تستهدف التطوير والتحسين، لقد اضاف هذا القانون بعدا جديدا في تشجيع الاستثمار الصناعي الاردني من خلال تشجيعه لبرامج التدريب والابحاث والدراسات والتي قد تؤدي الى تطوير الصناعة وادخال الاساليب العلمية الصحيحة في العملية التصنيعية.

خامسا: اجراءات عملية التصدير :

---

* يعتبر المشروع مشروعا اقتصاديا مصدقا اذا كانت موجوداته الثابته لا تقل عن ٧٥٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة تنمية من فئة (أ) ، و ٥٠٠٠٠ دينار اذا كان في منطقة تنمية من فئة (ب) ، وعن عشرين الف دينار اذا كان في منطقة تنمية من فئة (ج)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسوف نتناول ذلك من خلال :

أ- تبسيط اجراءات التصدير .
ب- تدريب المستخدمين ذوي العلاقة بالتصدير في القطاعين العام والخاص .

أ- تبسيط اجراءات التصدير : تعتبر تبسيط اجراءات التصدير من العوامل المشجعه لزيادة التصدير ، واسوة بغالبية الدول النامية فان الحاجة قد اصبحت ملحة في الاردن لتبسيط هذه الاجراءات ، حيث تخضع عملية التصدير قبل شحن البضاعه من قبل المصدر الى المراحل التالية :

١- تحضير فواتير تشمل على معلومات وافية عن البضاعة المراد تصديرها .
٢- تسلم هذه الفواتير الى غرفة الصناعة لتصديقها ، وبعد ذلك الحصول على شهادة منشأ من اربعة نسخ لتحتفظ غرفة الصناعة بواحده منها .
٣- تصديق الفواتير وشهادة المنشأ من وزارة الصناعة والتجارة من الاقسام التالية :-

أ- مديرية الصناعة ، على انها صناعة اردنية .
ب- مديرية المواصفات والمقاييس ، على انها مطابقة للمواصفات .
ج- قسم اذونات التصدير ليتم الحصول على اذن التصدير .

٤- تصديق المستندات من وزارة الخارجية .
٥- تصديق المستندات من سفارة البلد التي سوف تصدر البضاعة اليها .

٦- يتم فحص ومعاينة البضاعة المعدة للتصدير في المراكز الجمركية ويتم مطابقتها مع المستندات .

وفي كل مرحلة من هذه المراحل الست يقوم المصدر للبضاعة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بدفع الرسوم المترتبه على كل عملية ، هذه المصروفات والرسوم سوف تضاف الى التكلفة الكلية للانتاج لذلك فان قيام الجهات المعنية بتخفيض هذه الاجراءات يعود بالنفع على المصدر وذلك بتقليل كلفة التصدير ، كذلك تحتاج اجراءات التصدير الى مستندات كثيرة والى وقت وجهد كبير بالاضافة الى ذلك فان الدوائر المعنية التي سيقوم المصدر بمراجعتها تتواجد في مناطق متعددة من عمان وليست في مكان واحد وتأخذ اجراءات انهاء المعاملة عدة ايام، مما يسبب المشقة والكلفة على صغار المصدرين الذين يجهلون الاجراءات والدوائر ذات العلاقه بالعملية التصديرية والتسهيلات المقدمة والذين يفتقرون الى المستخدمين المدربين لانجاز المعاملة بالسرعة المطلوبه في حين ان المؤسسات التصديرية الكبيرة تتجاوز هذه الصعوبة لوجود المتسخدمين المدربين بالقيام بالاجراءات الروتينية المطلوبه .

وقد اوصت الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ على تبسيط اجراءات التصدير وذلك بانشاء جهاز موحد في غرفة الصناعة والتجارة في عمان للمساهمة في تجهيز كافة المستندات الخاصة بعملية التصدير الا ان هذا الجهاز لم يستحدث بعد .

ان تبسيط الاجراءات التصديرية من المطالب الهامه والمشجعه للتصدير في الاردن ، لذلك فان تركيز الجهد لمساعدة المصدرين لانهاء معاملة تصديرهم بيوم واحد ان امكن ذلك لتوفير الوقت والجهد والمال ، ويكون الحل الامثل للاسراع بعملية التصدير هو ان تتولى جهة واحده مثل غرفة صناعة عمان جميع هذه الاجراءات ويكون ذلك بالطرق التالية:

(١) ان يسلم المصدرين الفواتير الى غرفة الصناعة وفي اليوم التالي يحصلون على كافة المستندات مصدقة ، الا ان تصديقها من سفارة البلد المصدر اليها البضاعة يتعذر في هذه الحالة حيث ان غرفة الصناعة غير مخوله بالتصديق عنها ووجود نوع من التعاون بين غرفة الصناعة وبين هذه السفارة يسهل عملية التصديق .

(٢) ان يتواجد مندوبين من الجهات ذات العلاقة بالعملية التصديرية في غرفة صناعة عمان لمدة ساعة او ساعتين كل يوم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لاجراء ما يلزم كل عن دائرته كما يسهل على المصدر انهاء الاجراءات المطلوبه .

(٣) ان تقوم غرفة الصناعة بتدريب مستخدميها للقيام باعمال الدوائر الاخرى وبالانابه عنها لتجهيز كافة المستندات وبعد ذلك تقوم غرفة الصناعة بارسال نسخ من المستندات الى الدوائر ذات العلاقه، وباحدى هذه الطرق الثلاثة نكون قد حققنا النفع المرجو ووفرنا الوقت والمال على المصدرين والاسراع في تجهيز كافة المستندات اللازمة لعملية التصدير .

ب- تدريب المستخدمين ذوي العلاقة بالتصدير في القطاعين العام والخاص :-

تختلف عملية التصدير عن غيرها من العمليات الاخرى حيث تتصف بالصعوبة لوجود البعد المكاني بين المصدر والمستورد مما يتطلب القدرة على ممارسة كثير من الاجراءات التي تحتاج لمستوى خاص من الخبرة والتدريب على عمليات الشحن والتأمين والتعامل المصرفي وضرورة التعرف على لغات وتقاليد التعامل مع مختلف الدول المستوردة ، ولتحسين الاداء التصديري في الاردن فانه لا بد من تشجيع البرامج التدريبية للمستخدمين في قطاع الصناعات التصديرية وموظفي القطاع العام ذوي العلاقة مثل رجال الجمارك ومصدري رخص التصدير وغيرهم وكذلك تدريب الاشخاص الاداريين والمدراء في المؤسسات الصناعية لتعريفهم بالطرق الفعالة للتصدير ، ويمكن ان تشتمل البرامج التدريبية على تدريبات عملية ودورات خارجية في مجال تشجيع الصادرات مثل التسويق والخدمات التصديرية كالشحن والاعلان والتأمين وتمويل الصادرات واجراءات التصدير بالاضافة الى التدريب العملي في المؤسسات الصناعية نفسها على ان تشمل هذه الدورات اكبر عدد ممكن من مستخدمي القطاع الخاص والحكومي ذوي العلاقة لخلق الوعي التام في هذين القطاعين بأهمية التصدير للحصول على النتيجة المرجوه من زيادة الصادرات الناتجة من الزيادة في الانتاج وتحسين نوعيته وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات الصناعية في الاسواق الخارجية ، كما ان قيام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدولة بتمويل نفقات التدريب في البداية يساعد المؤسسات التصديرية من الدخول الى الاسواق الخارجية ومن ثم قيام تلك المؤسسات بدفع اجور التدريب بعد ان تكون قد قطعت شوطا في عملية التصدير .

يضاف الى ذلك كله ان الاعمال التصديرية والمنافسة في الاسواق الخارجية تتطلب كفاءات عالية من المدراء والاداريين ووجود اشخاص متخصصين اذا ما رغبوا في زيادة صادراتهم الى الاسواق الخارجية بنجاح (١) ، وافتقار الدول الىتلك الكفاءات جعل هنالك فرق شاسع بينها وبين الدول المتقدمه في هذا المجال ، مما جعلهم غير قادرين على المنافسة في الاسواق الخارجية ، حيث يتعامل المصدرين مع اذواق مختلفة ونماذج استهلاكية متعددة ذات علاقة بقيم وتقاليد البلاد المستوردة وعلى المصدر ان يجاري تلك الاذواق ، كما ان معرفته باللغة الاجنبية تعتبر ضرورية لتجاوز العقبات بالاضافة الى ضرورة الملم المصدر بطرق التسويق والتأمين والشحن والاعلان واجراءات التصدير من اجل زيادة الصادرات الصناعية.

سادسا : - المواصفات والمقاييس :-

تواجه الدول النامية بشكل عام صعوبات جمه في محاولتها لتحقيق التوازن في ميزانها التجاري بين وارداتهاوصادراتها، حيث ان واردات هذه الدول غالبا ما تفوق صادرتها ويعود ذلك لاسباب عديدة منها عدم تمتع السلع التصديرية ان وجدت بالجودة المطلوبه الامر الذي يؤدي الى عدم قدرة هذه السلع على منافسة مثيلاتها في الاسواق العالمية (٢).

ويعتبر التصدير في الوقت الحاضر مطلبا اساسيا لتنمية الاقتصاد الاردني ولا يمكن للاردن ان ينجح في هذا المجال

---

(١) Werner Gatz Export Promotion for Developing Countries Bremen Economic Research institute, Bremen 1969 P.25

(٢) د. هاني الشكعه:- تقييم التكولوجيا الصناعيةفي الاردن، المجلس القومي للتخطيط ، عمان تشرين اول ١٩٨٤ ، ص ١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الا اذا تميزت منتجاته التصديرية بمزايا عديدة تمكنها من الدخول في المنافسة القوية في الاسواق العربية والعالمية ومن بين هذه المزايا الجودة والسعر والتسليم ، وهذه الامور لا يمكن ان تتحق الا عن طريق الالتزام بالمواصفات القياسية وتطبيق برامج ضبط الجودة داخل المؤسسات الصناعية واعتماد وطني لضبط الجودة.

لقد ادرك الاردن اهمية المواصفات في تنمية الاقتصاد الاردني فانشأ مديرية المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارةسنة ١٩٧٢ ، وتتلخص مهمتها في وضع المواصفات القياسية للسلع المنتجة محليا لتحديد جودتها وتسهيل تبادلها التجاري ومراقبتها بحيث تكون هذه المواصفات مطابقه للمقاييس والمواصفات العالمية بهدف حماية المستهلك وتحقيق سمعة جيدة في الاسواق الخارجية ، وقد اصدرت المديرية نحو ٦٠٠ مواصفة قياسية اردنية .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مديرية المواصفات والمقاييس في تطبيق المواصفات القياسية الا ان هناك العديد من الصعوبات ما زالت تواجه عملية التطبيق منها :

١- عدم ادراك العديد من المؤسسات الصناعية لاهمية المواصفات ودورها في تحسين جودة الانتاج الامر الذي ينعكس سلبيا على جودة الانتاج (١).
٢- عدم فرض عقوبات من وزارة الصناعة والتجارة على المؤسسات التي لا تطبق المواصفات والمقاييس.
٣- عدم التزام المؤسسات الانتاجية بالمواصفات والمقاييس المرعية والتهرب من الرقابة حيث تقوم بعض المصانع بطرح منتجات رديئه وبسعر رخيص وذلك لتحقيق الربح الفوري .
٤- عدم المشاركة الفعالة من قبل المؤسسات الصناعية في اللجان الفنية لاعداد المواصفات الامر الذي يؤدي الى صعوبة تطبيق

---

(١) حسان السعودي : - المواصفات القياسية والتصدير في ندوة متخصصه لتنمية الصادرات الاردنية - طموحات وفرص - تنظمها غرفة صناعة عمان ، عمان ١٩٨٩/٣/١٩ ، ص ٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المواصفات عند صدورها بالشكل النهائي .

هذه الأمور اثرت بشكل مباشر على عدم الارتقاء في المنتجات المحلية الى مستوى المطلوب وبالتالي صعوبة منافسة منتجاتها الوطنية في الاسواق المحلية والاسواق التصديرية.

ان مسؤولية الانتاج الجيد ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق صاحب العمل فقط بل هي مسؤولية جماعية يجب ان يشارك فيها جميع المعنيين في هذا المجال، خاصة اذا كان هذا الانتاج معدا للتصدير فالسمعة والثقة التي تبنيها المؤسسة الصناعية، لمنتجاتها تنعكس سلبيا او ايجابيا على سمعة الاردن الصناعية. لقد ادركت العديد من الدول الصناعية ان "شعار" الجودة متطلب اساسي للحصول على ثقة المستهلك في الدول النامية لعدم قناعة المستهلك في هذه الدول بجودة انتاجه المحلي بالدرجة الأولى وعدم وجود المنافسة الحقيقية بين المؤسسات الصناعية.

وفي الاردن ، كما هو الحال في كثير من الدول النامية فنتيجة لندرة الخبرة الصناعية والاهتمام بالانتاج الكمي ، اغفلت العديد من مؤسساتنا الصناعية موضوع الجودة ، الامر الذي انعكس سلبيا على المستهلك وعلى سمعة الصناعة المحلية وخير مثال نورده هنا ان كثير من المنتجات التي تم تصديرها الى العراق في سنة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ لم تكن بالمستوى المطلوب من حيث المواصفات والجودة مما ادى الى اشكالات بين الاردن والعراق الامر الذي انعكس سلبيا على زيادة صادراتنا الى العراق ، لهذا فاذا اردنا ان نحصل ونحافظ على اسواق خارجية لصادراتنا فان موضوع ضبط الجودة يصبح اساسيا بالنسبة للاردن ، ذلك ان الجودة مع الاسعار والتسليم من العناصر الرئيسية لضمان قدرة السلع على المنافسة ولضمان جودة الانتاج وتنمية الصادرات يمكن استخدام الوسائل التالية (١) :-

١- علامة الجودة (المطابقة) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- مراقبة الصادرات

٣- الحوافز التشجيعية

وفيما يلي شرح لكل وسيله من هذه الوسائل

١- علامة الجودة (المطابقة):-

وتدل علامة الجودة على مطابقة المنتجات للمواصفات

ولا تعطى هذه الشهادة الا بعد التاكد فعلا من مقدرة الصانع على الانتاج وفقا للمواصفة وتقيده بها وهناك فوائدٌ عديدة يحققها نظام علامة الجودة للمنتج والمستهلك وللاقتصاد الوطني بشكل عام.

(١) بالنسبه للصانع:-

أ- انشاء قسم لضبط الجودة في المصنع حيث ان من المتطلبات الاساسية لمنح علامة الجودة وجود مثل هذا القسم.

ب- استخدام الاساليب العلمية الحديثةفي ضبط الجودة

ج- زيادة فرص رواج منتجاته في الاسواق المحلية والخارجية.

د- كسب ثقة المستهلك في منتجاته وزيادة شهرة هذه المنتجات.

هـ- اعطاء الاولوية للمشتريات الحكومية والصادرات الوطنيةالتي تطبق المواصفات القياسية وتحمل علامة الجودة.

(٢) بالنسبة للمستهلك :-

أ- ضمان حصول المستهلك على منتجات مطابقة للمواصفات وباشراف جهات رسمية .

ب- حماية المستهلك من الغش والخداع.

ج- تمكنه من الاختيارالسليم للسلع الموجودة في السوق.

٢- مراقبة الصادرات :-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان القدرة على تصدير المنتجات الى الاسواق الخارجية مطلب اساسي لاقتصاد اي دولة ولا يتم ذلك الا اذا تميزت المنتجات بجودة عالية ومما لا شك فيه ان وجود نظام فعال لضبط الجودة على المستوى الوطني يمكن ان يساعد على زيادة الصادرات وتكوين سمعة طيبة للمنتجات في الاسواق الدولية ويمكن للدولة ان تتبنى سياسة وطنية للتصدير تساعدها على دخول الاسواق الخارجية وتعتمد على ما يلي :-

أ- اعطاء اولوية وضع المواصفات للمواد المصدرة.
ب- اقامة نظام للتفتيش والرقابه على الصادارت بحيث يمنع تصدير اي سلعة الى الاسواق الخارجية مالم تكن مطابقه للمواصفات.

٣- الحوافز التشجيعية:-

ان تتبنى الجهات الرسمية منح المصانع التي تطبق المواصفات القياسية او التي تحقق نجاحا في التصدير جوائز تقديرية او شهادات خاصة وهذا يزيد من ثقة المستهلك للانتاج المحلي ومن اهتمام المؤسسات الصناعية بالانتاج الجيد لتحقيق متطلبات التصدير .

سابعا: مؤسسة المناطق الحره.

تاسست مؤسسة المناطق الحره في سنة ١٩٧٣ وبدأت العمل في سنة ١٩٧٤ ، وتهدف هذه المؤسسة الى اقامة وادارة وتنمية المناطق الحره لخدمة الاقتصاد الوطني وتنمية التبادل التجاري الدولي وخاصة تجارة الترانزيت بالاضافة الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية ، وقد تم لغاية الآن انشاء اربع مناطق حره في كل من العقبه والزرقاء ومطار الملكه علياء الدولي والمنطقة الحره الاردنية السوريه المشتركة.

تعمل المناطق الحره على جذب كافة الاستثمارات الصناعية العربية والاجنبية المشتركة وتقدم لها تسهيلات كثيرة في مجملها اعفاء البضائع التي تدخل المنطقة الحره وتخرج منها الى غير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردن من كافة الرسوم الجمركية واعفاء ارباح المشاريع التي تقام بها من ضريبة الدخل واعفاء الابنية والانشاءات والتجهيزات من كافة الرسوم والضرائب (١) ،علما بأن المشاريع التي تشجعها المناطق الحره في الاردن هي :-

١- الصناعات التصديرية .
٢- الصناعات التي تستهلك مواد اولية متوفرة محليا .
٣- الصناعات التي ترفع من مهارات الايدي العاملة المحلية .
٤- الصناعات التي يقترحها المستثمرون .

وقد تم تزويد المناطق الحره بما تحتاجه من الخدمات والبنية التحتية من كهرباء وماء ومواصلات واتصالات وخدمات بنكية وخدمات التامين .

وقد بلغت الاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص في المناطق الحره حوالي ٢ر٥ مليون دينار في نهاية سنة ١٩٨٥ (٢) ، منها ما نسبته ٧٣% استثمارات اردنية و ١١% اردنية وعربية و ١٦% اردنية واجنبية، كذلك بلغت حركة وحجم البضائع التي خزنت في المناطق الحره لاغراض الاستهلاك المحلي والترانزيت ٦٠ الف طن سنة ١٩٨٥ .

كما قامت المؤسسة باصدار نظام الاستثمار رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٧ (٣) لتسهيل عمل المستثمرين في المناطق الحره اذ ينص هذا النظام على زيادة مدة عقود الايجار في القطاع الصناعي لتصبح ثلاثين سنة بدلا من خمسة وعشرون سنة وزيادة مدة عقود الايجار في قطاع الاستثمار التجاري لتصبح خمسة عشرة سنة اذا رغب المستثمر في اقامة ابنية للتخزين التجاري ، كذلك تم تشكيل لجنة لدراسة امكانية تخفيض بدلات الخدمات التي تتقاضاها المؤسسة وذلك لتعزيز قدرتها على منافسة المناطق الحره المجاورة ، وبناء

---

(١) د. أحمد قاسم الاحمد، وعامر باكير ، مؤسسة تنمية الصادرات في الاردن - الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية، عمان ، كانون اول ١٩٨٧ ، ص ١٠ .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص ٣٧٦ .

(٣) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون ١٩٨٧ ، ص ٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على هذه الدراسة تم تخفيض بدلات الخدمات التي تتقاضاها المؤسسة، كما تم اعفاء المستثمرين في القطاعين الصناعي والتجاري الذين اقاموا انشاءات مناسبة بطبيعة نشاطهم مع شرط تقديم الكفالة البنكية في حالة رغبتهم بتقسيط بدلات الاجاره السنوية.

وقد ساهمت هذه التسهيلات والاعفاءات المنصوص عليها في نظام الاستثمار رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٧ في زيادة البضائع الواردة للمناطق الحره فقد ارتفعت بنسبة ٦ر٥% لتبلغ (٤ر١٥٥) الف طن خلال سنة ١٩٨٨ مقابل (٢ر١٤٧) الف طن في سنة ١٩٨٧ ، اما فيما يتعلق بالبضائع التي تم اخراجها عن طريق المناطق الحره للسوق الاردني وخارج المملكه فقد ارتفعت من ٨ر١٠٥ الف طن سنة ١٩٨٧ الى (٣ر١١٩) الف طن خلال سنة ١٩٨٨ اي بارتفاع نسبته ٨ر١٢% (١) .

كذلك استطاعت المناطق الحره تحقيق ايرادات جيدة اذ ازدادت ايرادات المؤسسة المتحققه خلال سنة ١٩٨١ لتصل الى ٣ر٤ر١ مليون دينار مقابل ٨٥ر- مليون دينار سنة ١٩٨٠ (٢) وبالرغم من الدور الذي تلعبه مؤسسة المناطق الحره في تشجيع الصادرات وتحقيق الايرادات الا ان هنالك بعض المعوقات الناتجة عن تضارب قانون مؤسسة المناطق الحره والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه مع القوانين والتعليمات الخاصة لكل من (٣) :-

أ- الجمارك :-

- بالنسبة لتحويل البضائع من والى المناطق الحره من مركز الحدود والمراكز الداخلية الجمركية.
- بالنسبة لادخال واخراج البضائع من السوق المحلي الى المناطق الحره وبالعكس.

---

(١) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرون ١٩٨٨ ، ص ٧٠ .

(٢) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثامن عشر ١٩٨١ ، ص ١٠٣ .

(٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ص ٣٧٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- بالنسبة لتخزين بضائع الترانزيت.

ب- مؤسسة الموانىء :-

- ازدواجية عملية تخزين البضائع بين مؤسسة الموانىء ومؤسسة المناطق الحره علما بانه من مهام مؤسسة الموانىء في ادارة وتنمية واستغلال وصيانة الموانىء والتفريغ والتحميل والاشارات للبواخر والشاحنات وان التخزين من مهام المناطق الحره.
- عدم تخصيص مساحات كافية للمناطق الحره ضمن مساحات البناء .

ج- البنك المركزي .

مطالبة المستثمرين في المناطق الحره بتغطية اعتماداتهم بكاملها بالعمله الاجنبية وللتغلب على هذه المعوقات فانه لابد من تحديث قانون مؤسسة المناطق والانظمة الصادرة بموجبه للتغلب على مشاكل الازدواجية والتعارض مع القوانين الاخرى وكذلك منح الصناعات التي تقام في المناطق الحره المراد تصديرها شهادة منشأ تنص على ان البضاعة المصدرة اردنية المنشأ لكي تستفيد من الاعفاءات والتسهيلات التي تحصل عليها الصادرات الصناعية الاردنية في الخارج ضمن الاتفاقيات والبروتوكولات المعقوده بين الاردن والدول الاخرى .

ثامنا: مؤسسة المراكز التجارية :

تاسست مؤسسة المراكز التجارية في الاردن سنة ١٩٧٢ ، وتتولى هذه المؤسسة انشاء المراكز التجارية في الدول العربية وفق احكام الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمه مع الاردن او التي ستبرم معها بخصوص انشاء المراكز التجارية وذلك لترويج وتشجيع وتسويق المنتجات الصناعية والزراعية في بلاد الدول المعنية بصفة خاصة (١):

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قوانين وانظمة مؤسسة المراكز التجارية ، عمان ١٩٧٢ ، ص ٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- الاتجار لحسابها او لحساب الغير ،سواء في البيع اوالشراء او التأجير والاستئجار في كل ما يتعلق بالمنتجات الصناعية.

٢- القيام باعمال الوكالة التجارية نيابة عن المؤسسات الصناعية والتجارية.

٣- القيام باعمال الدعاية واقامة المعارض وبالاعمال اللازمة لتشجيع تسويق السلع الاردنية .

٤- تقوم المؤسسة بتقديم الخدمات لتشجيع الصادرات الاردنية وتحقيق الارباح لتغطية نفقاتها ، واذا ما تحققت أرباح تزيد عن ذلك فان مجلس ادارة المؤسسة يقرر مصير هذه الزيادة وكيفية التصرف بها.

وتعتبر المراكز التجارية ضرورية للاسهام في تنمية الصادرات من خلال تاثيرها في زيادة الصادرات وقد قام الاردن بانشاء مركزين تجاريين في كل من بغداد والخرطوم واربعة ملحقيات تجارية في دمشق وبغداد والسودان ورومانيا ، ومن المستغرب انه لا يوجد مراكز تجارية او ملحقيات تجارية للاردن في الدول الاوروبية ، وباستثناء بعض الدول الاجنبية الي يصدر اليها الفوسفات فان غالبية الصادرات الاردنية الصناعية منها والزراعية تذهب للبلدان العربية ، حيث ان الانتاج الاردني في كثير من الحالات كما هو الحال في كثير من الدول النامية لا يتطابق والنموذج الاستهلاكي في الدول المتقدمة ويرجع ذلك الى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي فيها مقارنه بالدول المتقدمة(١).

ويعتمد افتتاح المراكز التجارية في الدول العربية على العلاقات السياسية والتكلفة اذ كان مقررا ان يفتح المركز التجاري الاردني في دمشق سنة ١٩٧٥ ولكن العلاقات السياسية والاجراءات الداخلية حالت دون افتتاحه لغاية الآن.

---

(١) Mohamad saad Amerha Import substitution or Export Expansion as Strategies for Growth, P. 540

مرجع سبق ذكره

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالرغم من ان خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ أوصت بفتح العديد من المراكز التجارية الا ان هذا لم يحدث ، وكذلك أوصت وزارة الصناعة والتجارة بافتتاح مركزين تجاريين في كل من ليبيا وايطاليا والامارات العربية ولكن للأسف لم يفتح اي منها ويعزى السبب في ذلك الى أمرين الأول : ان وزارة الصناعة والتجارة لم تضع خطة محدده لفتح مثل هذه المراكز ولم تشير الى انها حصلت على الموافقة النهائية في هذه البلدان على انشاء هذه المراكز والسبب الثاني ان ميزانية المراكز التجارية كانت ٩٥٠٠٠٠ دينار سنة ١٩٨٠ وهذه الميزانية لم تكن كافية لتغطية افتتاح اربعة مراكز تجارية جديدة، اضف الى ذلك ان المركز التجاري في السودان لم يعطي النتائج الايجابية في تشجيع الصادرات الاردنية لوجود عجز في الميزان التجاري مع السودان، في المقابل فان المركز التجاري في بغداد كان نشيطا لدرجة كبيرة اذ بلغت صادراتنا الى العراق ٦٠ مليون دينار سنة ١٩٨٧ ولزيادة فعالية المراكز والملحقيات التجارية في تنمية الصادرات فلا بد من أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار :-

١- ان تتبع المراكز والملحقيات التجارية الى مؤسسة المراكز التجارية بدلا من وزارة الصناعة والتجارة ليتم تركيز الجهود في مجال تشجيع الصادرات ضمن مؤسسة متخصصه.

٢- ان تقوم مؤسسة المراكز التجارية بتدريب مستخدميها والمستخدمين الجدد في حالة افتتاح مراكز او ملحقيات تجارية جديدة.

٣- وبالرغم من التكلفة المرتفعة لانشاء مراكز او ملحقيات تجارية فانه لا بد من اعطاء الاولوية في افتتاح مثل هذه المراكز في المملكة العربية السعودية والكويت وبقية الدول الخليجية حيث من المتوقع المزيد من النجاح لهذه المراكز في البلاد المذكوره عن غيرها للاسباب التالية:

أ- ان بعض المنتجات الصناعية الاردنية استطاعت ان تكون سمعه طيبة في هذه البلدان العربية وبقليل من الجهود تستطيع ان تتغلغل فيها وتزداد في المستقبل .

ب- تشابه العادات والقيم والدين واللغة في الاردن والدول العربية .

ج- تشابه النموذج الاستهلاكي والاذواق في الاردن والدول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية.

د- هناك توجه ايجابي للمنتجات الاردنية في اسواق الدول العربية وخصوصا دول الخليج العربي .

هـ- اذا اراد الاردن ان يركز اهتمامه على اسواق الدول الاوروبية بدلا من اسواق الدول العربية فان النتائج ستكون قليلة ، وعليها ان تغير نموذج انتاجها للتناسب واذواق المستهلكين في هذه الدول لاقناعهم بشراء المنتوجات الاردنية ، اضف الى ذلك ان اختلاف اللغة والعادات والتقاليد يعتبر من المعوقات بالنسبة للاردن في المدى القصير ، ويمكن التغلب على هذا في المدى البعيد بعد ان تكون قد غطت المنتجات الاردنية اسواق الدول العربية واصبح لديها الخبرة الكافية .

٤- ولارتفاع تكلفة انشاء المراكز والملحقيات التجارية فانه لا بد من عمل الدراسات اللازمة والوافية لاختيار الايجابيات والسلبيات قبل انشاء اي مركز تجاري جديد .

٥- ان يكون فتح المراكز والملحقيات التجارية مرتبطا بالاتفاقيات التجارية ، حيث انه من الضروري انشاء مركز تجاري في حالة الاتفاقيات التجارية الرسمية لتشجيع الصادرات.

٦- ان نجاح المراكز التجارية يعتمد على العلاقات السياسية في كثير من الاحوال وخير مثال على ذلك المركز التجاري في بغداد اذ ان تحسين العلاقات السياسية مع الدول الاخرى يعطي دفعة قوية للصادرات الاردنية.

تاسعا: الاتفاقات الدولية :

تلعب الاتفاقات التجارية دورا هاما في فتح الاسواق الجديدة امام صادراتنا عن طريق تعريف البلدان الاخرى بالمنتجات القابلة للتصدير واعطائها ميزات تسويقية افضل وذلك بتنظيم الاتفاقات التجارية التي تتضمن المواصفات المحدده للسلع المتفق على تبادلها وبرامج تسليمها مما يؤدي الى دفع عجلة التصدير الى الامام ، كما ان ناطة تنفيذ الاتفاقات بالمؤسسات الحكومية يضمن تحقيق اهداف خطة الصادرات والواردات لكي تخدم بدورها اغراض التنمية الاقتصادية عن طريق متابعة تلك الاتفاقات لزيادة سلع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التصدير واعادة النظر في الدور الذي تؤديه تلك الاتفاقيات من حيث طبيعتها بحيث لا تؤدي عقد مثل هذه الاتفاقيات الى توقف المؤسسات التصديرية في البحث عن اسواق جديدة لتصريف منتجاتها (١).

كما ان ما يستهدفه التعاون الدولي العمل على حشد الطاقات والجهود التسويقية المشتركة للنهوض بالقدرات الانتاجية لاقتصاديات الدول الاطراف من اجل رفع مستوى المعيشه بها عن طريق دفع حركة التصنيع والنهوض بالقطاع الصناعي في كل من هذه الدول وزيادة حجم حركة التصنيع وزيادة حجم الانتاج وخفض نفقته لازالة قيود التجارة حيث يتضمن ذلك ترشيد استخدام الموارد والتغلب على مشاكل ميزان المدفوعات الناشئه عن ظروف التنمية الاقتصادية وتحسين اسعار الصادرات وضمان استقرار حصيلتها والمحافظة عل نسب التبادل في صالح تجارة الدول الاطراف (٢).

وفي الاردن يجب ان لا نغفل دور التعاون الدولي لما يمكن الاسهام به من خلال فتح منافذ جديدة امام صادراتنا وبالتالي تزويدنا بالعملات الحره اللازمة لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية ، الامر الذي يحتم العمل على استمرار تعاملنا مع تلك الاسواق وتدعيم هذا التعامل في ظل سياسة تقوم على تنويع الاسواق والسعي الدائم في اطار المفاوضه مع تلك الاسواق التي تستورد منتجاتنا وبشكل خاص الصناعية منها للتخفيض من قيودها على صادراتنا من السلع المصنعه والمنتجات الاولية.

هذا وقد عقد الاردن العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والسوق الاوروبية المشتركة ، ومع دول يرتبط معها

---

(١) د. محمد عميره ومحمد الصمادي ، تنمية الصادرات الصناعية في الاردن ، مرجع سبق ذكره ،ص ٦٩ .

(٢) د. وجدي محمود حسين ، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، الناشر دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٧٣ ، ص ٦١٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردن بعلاقات تجارية منها اتفاقيات جماعية واتفاقيات ثنائية منها (١):

١- الاتفاقيات الجماعية مع الدول العربية - معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والتي انبثق عنها المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية العربية سنة ١٩٥٩ - وتتضمن هذه الاتفاقية على ان تتعاون الدول المشتركة في النهوض باقتصاديات بلادها وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الصناعية والزرعية .

٢- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين كل من العراق ومصر والاردن ولبنان والسعودية واليمن عام ١٩٥٣ وتتضمن الاتفاقية اعفاء المنتجات الصناعية المستوردة من الدول الاعضاء بمقدار ٢٥% من الرسوم الجمركية.

٣- اتفاقية المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الاموال لسنة ١٩٥٣ ، وتهدف هذه الاتفاقية الى تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بين الدول المتعاقدة ، الا ان هذه الاتفاقية لم تستغل لاعتماد هذه الدول على الاتفاقيات الثنائية فيما بينها.

٤- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لسنة ١٩٥٧ التي وقعت بين الاردن وسوريا والعراق ومصر والكويت واليمن والمغرب وتنص على ان الدول الموقعه منطقة جمركية واحدة مع توحيد التعرفة والتشريع والنظام الجمركي وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير فيها وتنسيق السياسة المتعلقه بالصناعة وغيرها من الامور.

٥- اتفاقية الترانزيت لسنة ١٩٥٩ ، وتنص هذه الاتفاقية على تسهيل تجارة الترانزيت بين مصر ولبنان والاردن والسعودية.

٦- اتفاقية السوق العربية المشتركة لسنة ١٩٦٤ وتهدف الى : -
أ- حرية انتقال الاشخاص ورووس الاموال.

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، التوجهات الرئيسية للعمل العربي، المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بعنوان معوقات العمل العربي المشترك بغداد ٢١ - ٢٣ ايلول ١٩٨٥ ، ص(١٤ - ٢٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ،

ج- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي،

د- حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية .

كما حددت الاتفاقية ان المنتوجات الصناعية تعتبر صناعة محلية بشرط ان لا تقل تكلفة الانتاج المحلية الداخلة في التصنيع عن ٤٠% من تكلفة الانتاج الكلية ، كما اتفق على الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بواقع ١٠% سنويا ابتداء من عام ١٩٦٥ بحيث تلغى بصورة نهائية في ١٩٧٠/٧/١ .

وتعتبر اتفاقية السوق العربية المشتركة فكرة عربية رائدة في مجال التعاون والتكامل العربي ، الا ان اختلاف الانظمة السياسية في الوطن العربي يجعل من مثل هذه الاتفاقيات صعبة التطبيق،

وفي خلال الفترة من (١٩٦٨ - ١٩٨٣) وقع الاردن مع الدول العربية ١٣ اتفاقية ثنائية و ٤١ بروتوكول تجاري وتعديل لاتفاقيات تجارية قائمة ، كما وقع خلال عام ١٩٧٧ - ١٩٨٧ ثمان عشرة اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادي مع الدول العربية والاجنبية ومن اهم هذه الاتفاقيات ، الاتفاقية مع السوق الاوروبية المشتركة في سنة ١٩٧٨ والتي تنص على اعفاء السلع الصناعية الاردنية من الرسوم الجمركية في دول السوق الاوروبية الا ان السوق بقي يفرض نظام الكوتا على مستورداته من الفوسفات الاردنية وانخفضت صادرات الاردن الى دول السوق من ١ر٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١ر١ مليون دينار في عام ١٩٧٩ ، في حين ان العجز التجاري مع هذه الدول في تزايد مستمر ،

اما بالنسبة للاتفاقية التجارية المعقودة مع العراق عام ١٩٧٩ ، فان هذه الاتفاقية حققت اكثر مما كان متوقعا لها ، اذ بلغت صادراتنا الى العراق ١٢ر٧ مليون دينار عام ١٩٧٩ وارتفعت لتصل الى ٦٦ر٦ مليون دينار سنة ١٩٨٢ ، اما الاتفاقيات الاخرى مع كل من مصر عام ١٩٧٠ ، واتفاقية التعاون الاقتصادي مع سوريا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عام ١٩٧٥ والاتفاقيات مع يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ والاتفاقية التجارية مع تونس عام ١٩٨١ وبروتوكول التعاون الاقتصادي والتجاري مع تركيا في عام ١٩٨٢ ، فيلاحظ ان هذه الاتفاقيات لم تسفر عن النتائج المتوقعه لها (١).

٧- اتفاقيات تصدير الفوسفات :- عقد الاردن عدة اتفاقيات تجارية بشان تصدير الفوسفات الى الهند مقابل استيراد كميات من الشاي والقنب والحديد عام ١٩٦٠ والاتفاقية الموقعه مع يوغسلافيا عام ١٩٦٢ ومع مصر عام ١٩٦٤ وفي الفترة الاخيرة وخصوصا بعد ان اصبحت صادراتنا من الفوسفات تواجهه مشاكل تسويقية، فان الاردن عقد عدة اتفاقيات مع الدول المختلفة لستويق هذه المادة كالهند والباكستان وكوريا (٢).

هذا وقد حرصت الحكومة الاردنية من خلال الاتفاقات التجارية على تشجيع الصادرات الاردنية ، فقد بلغ عدد الدول التي يتعاقد معها الاردن اقتصاديا وفنيا حوالي ٤٥ دولة في سنة ١٩٨٧ وبلغت نسبة الصادرات الاردنية الى الدول التي يرتبط معها الادرن باتفاقيات تجارية الى مجموع الصادرات ٨٦% سنة ١٩٨٧ وهو مؤشر هام يدل على اهمية الاتفاقات التجارية (٣).

---

(١) جابر بدور : - سياسات التجارة الخارجية في الاردن ، تطورها وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الاردني، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، نيسان ١٩٨٤ ،ص ٣٣.

(٢) بثينه المحتسب :- سياسة تشجيع الصادرات السلعية في الاردن، الجامعة الاردنية ١٩٧٩ بحث غير منشور ، ص ٣٣ مرجع سبق ذكره.

(٣) علي الدجاني :- اثر الاتفاقات والبروتوكولات التجارية الاردنية في التصدير ، ندوة متخصصه لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص -تنظمها غرفة صناعةعمان، عمان في ١٩/اذار ١٩٨٩ ،ص ٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة:

تناول هذا الفصل السياسات الاقتصادية المختلفة التي من الممكن ان تعزز القدرة التصديرية للاردن وذلك من خلال تخفيض سعر صرف الدينار الاردني وعلاقته بزيادة الصادرات حيث اصبحت السلع الوطنية تلاقي اقبالا جيدا في السوق المحلي وذلك لانخفاض اسعارها مقارنه بأسعار السلع المستوردة ، من جهة اخرى تاثرت العديد من الصناعات نتيجة تخفيض قيمة الدينار حيث زادت تكلفة مستورداتها من المواد الاولية ومستلزمات الانتاج مما ادى الى ارتفاع اسعارها في السوق المحلي ، اما بالنسبة للسلع التصديرية فقد اصبحت السلع الاردنية منافسه نوعا ما في الاسواق الخارجية فالمردود بالعمله المحلية ازداد بشكل ملموس خاصة لتلك الصناعات ذات الاعتماد الكبير على الموارد المحلية والمدخلات الوطنية في انتاجها.

واستطاع الاردن ان يرسي قواعد البنية التحتية بشكل جيد ووضعها في خدمة القطاع الصناعي ، ومن ابرزها قطاع النقل والمواصلات والكهرباء ، وحيث ان اجور النقل في حالة انخفاضها تؤثر تاثيرا ايجابيا في تخفيض اسعار الصادرات فقد اولت الدولة اهمية خاصة لهذا القطاع من خلال خطط التنمية المتلاحقه ، ونظرا لموقع الاردن الجغرافي المتوسط فان اجور النقل تعتبر منخفضه بالمقارنه مع الدول العربية المجاورة وفي مجال الكهرباء استطاع الاردن ان يخطو خطوات واسعه ، فبعد ان كان يعاني من نقص كبير في الطاقة الكهربائية المولدة ، نلاحظ اليوم انها تغطي ٩٧% من مناطق الممكلة ، علما بأن مصاريف الطاقة تشكل نسبة كبيرة من النفقات الجارية في المؤسسات الصناعية .

وبالنسبة للسياسة المالية، نلاحظ غياب اسلوب الدعم المباشر للصادرات ، حيث ان اسلوب الدعم غير المباشر يقوم على خصومات على عناصر التكلفة المتغيرة كالنقل والماء والكهرباء وكذلك يستخدم نظام رد الرسوم الجمركية لتشجيع التصدير وكذلك من خلال الاعفاءات التي تمنح للؤسسات الصناعية بموجب قوانين تشجيع الاستثمار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واخيرا لعبت الاتفاقيات التجارية دورا هاما في تشجيع الصادرات ، اذ بلغت نسبة الصادرات الاردنية الى الدول التي يرتبط معها الاردن باتفاقات تجارية ٨٦% من مجموع الصادرات سنة ١٩٨٧ ، من هنا يتضح اهمية العمل على فتح مراكز تجارية في البلدان التي يرتبط معها الاردن باتفاقات تجارية لتنشيط التصدير لهذه الدول .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

ان من ابرز خصائص القطاع الصناعي الاردني ، تواضع مساهمته في الناتج المحلي وفي تغطية احتياجات الاسواق المحلية وفي نشاط التصدير، وكذلك بساطة هيكل الناتج الصناعي وعدم تنوعه. وتتفق خطط التنمية على ان ما تحقق في هذا المجال لا يتناسب وجهود التنمية، وتعزى هذه الظاهره احيانا الى عدم كفاية التخصيصات الاستثمارية وبخاصة العملات الاجنبية واحيانا الى ضعف هيكل العماله ونقص المهارات والخبرات او ضعف المؤسسات العلمية والتكنولوجية وضيق الاسواق وعدم كفاية التنظيمات القائمه والتشريعات النافذه، كما يشير عدد من الخطط الى ضعف حركة الاستثمارات وعدم كفاية وتنوع المواد الاولية والمنافسة غير المتكافئه مع الصناعة الاجنبية .

انطلاقا من هذه الخصائص والمعوقات تبنت خطط التنمية المتلاحقه هدفين اساسين هما توسيع نطاق النشاط الصناعي وتعميق دوره في مهمات التنمية وتطوير الهيكل الصناعي وتعميق قاعدته ولتحقيق هذين الهدفين وضعت مجموعة من الاهداف منها :-

١- زيادة معدلات نمو الناتج الصناعي وزيادة مساهمته في تكوين الناتج الاجمالي .
٢- زيادة تصنيع الخامات المحلية ومشتقاتها بما يؤدي الى زيادة القيمة المضافه وتخفيض صادرات المواد الاولية.
٣- حفز وتشجيع الصناعات التصديرية ضمانا لتدفق العملات الصعبه.
٤- التركيز على انتاج السلع الصناعية لاشباع حاجات السكان الاساسية وتقليص الاستيراد منها.
٥- تحقيق درجة من التكامل الرأسي والعمودي بين فروع الصناعة من جهة وبينها وبين فروع الاقتصاد الاخرى من جهة ثانية.
٦- تطوير اساليب وقدرات التدريب والتاهيل الصناعي .
٧- تشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية والاجنبية في تمويل المشروعات الصناعية.
٨- تركيز الجهود نحو تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للاستفاده من مزايا توطين الموارد العربية ولتوسيع نطاق السوق واقامة المشروعات الكبيرة.

واستطاعت الصناعة الاردنية ان تخطو خطوات كبيرة بعد ان كانت هذه الصناعة صغيرة وذات كفاءة قليلة واساليب انتاج بسيطة في عقد الخمسينات والستينات وشهد الاردن تغيرات كمية وبنيوية كبيرة في تجارة الاستيراد والتصدير ، وقد ترتب على هذه التغيرات ظواهر اقتصادية واجتماعية عديدة من بينها تزايد العجز في الميزان التجاري ، واللجوء الى القروض الخارجية لتمويل هذا العجز ، وتزايد الواردات الصناعية الاستهلاكية والاستثمارية، وقد كانت تلك الظواهر اعلانا عن بداية عمليتين ذات تاثير في الاقتصاد الاردني وهما عملية التحديث ومن ثم التطور والتنمية ، وعملية (التغريب) وتكثيف العلاقات الخارجية ومن ثم التبعية.

ولمواجهة الاثار السلبية لهذه التطورات ، تبنت السياسات الاقتصادية في الاردن البرامج التصنيعية في منتصف السبعينات "استراتيجية احلال المستوردات" بغرض توفير قدر متزايد من السلع المصنعه محليا بدل استيرادها من الخارج[1]، وبعد مرور فترة طويلة من الزمن ولأن الاستراتيجية المذكوره لم تسهم في حل المشكلات المالية والتجارية للنشاط الصناعي والتنموي فقد بدأت الدعوة لتبني استراتيجية التصنيع من اجل التصدير .

وفي اطار الاستراتيجيتن المذكورتين يلاحظ ان الاردن كان وما يزال يستورد سلعا مصنعه بكميات كبيرة تجاوزت نسبتها ٣٦ر٨% من مجمل المستوردات في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧ ، وان هذه النسبة تنمو بمعدلات سنوية ملحوظه ، اي ان الزيادة الكبيرة في الناتج الصناعي لم تؤثر في نمو الواردات الصناعية بل بقيت تتزايد باستمرار ، وفي مقابل هذا فان الصادرات الصناعية تزايدت خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧) وارتفعت من ٤ر٧ مليون دينار الى ١٢٣ مليون دينار سنة ١٩٨٧ وبلغ معدل نموها السنوي ٣١% ، ولكنها لا تزال تشكل نسبة متواضعه من اجمالي الصادرات .

في ضوء هذا الاستعراض يمكن ان نستنتج ان سياسة احلال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المستوردات لم تؤدي الى انقاص الواردات الصناعية، بل تزايدت هذه الواردات بالقيم المطلقه بمعدلات عاليه، اما سياسة تشجيع الصادرات فقد افلحت في زيادة القيم المطلقه للصادرات الصناعية بمعدلات عاليه ولكنها لم تفلح في تغير نسبتها المنخفضه اصلا، اي ان كلا من السياستين ادت الى تكثيف التجارة مع السوق الدولية سواء عن طريق الاستيراد او عن طريق التصدير، ومن الطبيعي ان تزايد الواردات المصنعه انما يرجع الى زيادة استيراد المعدات والآلات اللازمه لبرامج الاستثمار وان هذه الحالة تتفق ومقتضيات التنمية في مراحلها الاولى وهذا رأي سليم، ولكن على مستوى التفصيل يمكن التعرض الى ما يلي :-

١- ان قيمة واردات الآلات والمعدات والتي ترد ضمن السلع الرأسمالية تزايدت من ١٥ر٢ مليون دينار سنة ١٩٧٣ الى ٤٠ر٩ مليون دينار سنة ١٩٨٦، وبالرغم من ضخامة الزيادة المذكوره فان واردات الآلات والمعدات شكلت ما يتجاوز ما نسبته ٣٠ر٢٪ من اجمالي قيمة الواردات في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٧، وهذا يعني ان السلع الاستهلاكية تمثل الجزء الاكبر من الواردات الاردنية المصنعه، وان هذا النوع من الواردات يتزايد بمعدلات عالية دون ان يخضع للتناقص، ولقد يرجع هذا الامر الى تاثير السياسات التجارية وسياسة الانفاق العام وتوزيع الدخول والاسعار.

٢ يستورد الاردن نسبا متزايدة من الآلات والمعدات، كمعدات النقل الخاص والسلع الاستهلاكية المعمره، وهذا النوع من السلع لا ينصرف الى اغراض الاستثمار، بل قد يكون منافسا او عقبه في طريق التصنيع المحلي لما يستنزفه من مدخراته ويشيعه من انماط الاستهلاك ولما توفره الواردات من نوعيات عالية الجودة وذات اسماء وعلامات تجارية يصعب مناقشتها محليا.

٣- ان الواردات من الآلات والمعدات الاستثمارية تزايدت بمعدلات عالية دون ان تتضمن برامج الاستثمار اقامة صناعات وطنية لانتاجها تسمح خلال وقت معين البدء باحلال الانتاج الوطني محل الاستيراد بل ان السياسة الصناعية ومن خلال تشريعات الاستيراد وانظمة الضرائب وقوانين الاستثمار تشجع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استيراد الآلات والمعدات دون توفر الحوافز الكافية لانتاجها محليا ، علما ان خطورة الاعتماد على استيراد الآلات والمعدات تتجاوز بطبيعة الحال قضية عجز الميزان التجاري والعملة الصعبة الى ما يبلغ جوهر التنمية الصناعية والتقدم التكنولوجي والاستقلال الاقتصادي.

اما بالنسبة للصادرات الصناعية الاردنية فقد تزايدت بمعدلات عالية ولكنها ما تزال محدودة الاهمية سواء بالمقارنه مع اجمالي الصادرات او مع مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي، اذ بلغت نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات ٣ر٣٧% خلال الفترة من (٧١ - ٨٧) وبلغت مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج القوم الاجمالي ٨ر٣% في الفترة المذكوره .

ويلاحظ ان الصادرات الاردنية من السلع الاستهلاكية تزايدت اهميتها النسبية حيث ارتفعت من ٩ر٤٨% سنة ١٩٧٣ الى ٢ر٥٧% سنة ١٩٨٧ بالنسبة لاجمالي الصادرات الصناعية.

ان نشاط التصنيع من اجل التصدير نشاط بالغ الاهمية والحيوية للصناعة والتنمية بصورة عامة ولكن هذا النشاط يتعين ان يخضع لحسابات دقيقة تتعلق باحتياجات الاسواق المحلية وباتجاه الصادرات الصناعية في الاسواق الدولية ، وبالامكانات الاقتصادية والاجتماعيه لاقامة المشروعات.

ان نشاط التصنيع من اجل التصدير هو رافد هام لتطوير مصادر الدخل واكتساب المهارات التكنولوجية وقد استطاع الاردن ان يحقق خطوات هامه في هذا المجال فنلاحظ:-

١- لقد تطورت الصادرات الصناعية الاردنية من ٤ر٢ مليون دينار سنة ١٩٧١ لتصل الى ١٢٣ مليون دينار سنة ١٩٨٧ ، اي بمعدل نمو سنوي مقداره ٣١% وارتفع الرقم القياسي لها في سنة ١٩٨٤ الى ٩ر٦١٩ مقارنه بسنة الاساس ١٩٧١ ، وتشمل الصادرات الصناعية الاردنية على المشروبات والتبغ والوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل والجلود والادوات المنزلية والملابس والاحذيه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- تتجه اغلبية الصادرات الصناعية الاردنية الى اسواق الشرق الاوسط فقد بلغت نسبتها ٩٩ر٨٪ الى هذه الدول سنة ١٩٧٨ ، وتجدر الاشارة الى ان التوجهات التفضيليه للصادرات الاردنية ليست منفصله عن تطور العلاقات السياسية بين الاردن وجيرانه .

٣- تشكل الصادرات الصناعية ٣٧ر٣٪ من الصادرات الوطنية وارتفعت نسبتها من ٢٧ر٣٪ سنة ١٩٧١ لتصل الى ٤٩ر٤٪ سنة ١٩٨٧ .

٤- ساهمت عائدات التصدير الصناعية في الناتج القومي الاجمالي بنسبة سنوية مقدارها ٣ر٨٪ خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٧ وقد بلغت تلك المساهمة في سنة ١٩٧١ ٢ر١٪ ارتفعت الى ٦ر٦٪ سنة ١٩٨٧ .

٥- يمكن تلخيص اهم المشاكل التي تواجه الصناعة بشكل عام والصناعات التصديرية بشكل خاص بما يلي :

أ- قلة الايدي العاملة المؤهله والمشكلات الفنية حيث ان عدد كبيرا من المؤسسات الصناعية تعاني من نقص في الايدي العاملة المؤهله في بعض التخصصات وعدم تنظيمها وهذا النقص ناتج عن ازدياد الهجرة وتسرب الكفاءات الاردنية نحو بلدان الخليج العربي ، اما المشكلات الفنية فتتمثل بتبعية هذه المؤسسات للاسواق الخارجية في مجال السلع الوسيطه والمواد الخام اذ ان عدم انتظام وصول هذه المواد في الاوقات المحدده لها يترتب عليه تذبذب الانتاج.

ب- عدم توفر المعلومات عن الاسواق الخارجية وكيفية تقديم المعلومات عن المنتجات الاردنية للاسواق الخارجية .

ج- مشكلات التنظيم والاجراءات الروتينيه.

د- مشكلات القدرة التنافسية وتتمثل في ارتفاع تكاليف الانتاج ومحدودية منافذ التوزيع وضعف الامكانيات الفنية والمادية للترويج السلعي .

٦- ان الاجراءات النقديه المتمثله في تخفيض سعر صرف الدينار تعتبر من العوامل الهامه لدعم الحركة الصناعية في الاردن سواء من ناحية تسويق منتجاتها في الاردن او في الاسواق الخارجية ، فبالنسبه للاسواق المحلية فان الصناعة التي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تتمتع بقيمه مضافه محليه عاليه ستحظى باقبال جيد في السوق المحلي حيث نجم عن تخفيض سعر صرف الدينار حدوث فرق واضح بين اسعار البضائع المستورده وتلك المصنعه محليا وبالتالي فتح ابواب المنافسه لصناعتها الوطنية، اما بالنسبة للسلع المصدره الى الخارج فقد نتج عن تخفيض سعر صرف الدينار ان اصبحت تلك السلع منافسه جيده للسلع الاجنبية سعريا.

٧- استخدمت الدوله عدد من الادوات لزيادة الصادرات الصناعية في الاردن وتتعلق هذه الادوات بالسياسات التجارية والتمويلية والضريبية وكذلك قامت بتهيئة الجو الاقتصادي الاستثماري وبتطوير البنية التحتية اللازمه.

في ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ولتحقيق اهداف تنمية الصادرات الصناعية الاردنية والمتمثله في زيادة حجم الصادرات نورد فيما يلي اهم التوصيات :-

١- العمل على تطوير البنية التحتيه الاساسية من ماء وكهرباء وطرق ووسائل الاتصال والمدن الصناعية وتوفيرها بكلفه مناسبة ، وضرورة التركيز على توجيه التعليم بما يخدم متطلبات سوق العمل ، واعداد برامج تدريبية ملائمه لجميع المستخدمين في المؤسسات الصناعية من عمال ومديرين ، كذلك تشجيع الدراسات والبحوث التي تتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشاريع حيث ان هذه الدراسات والبحوث تفيد في تحسين كفاءة المنتجات الصناعية وتقليل كلفتها.

٢- توسيع الدور الذي تلعبه وزارة الصناعة والتجارة في تشجيع الصادرات من خلال الاتفاقيات والمعارض التجارية والدولية، وانشاء مراكز البحوث وجمع المعلومات عن الاسواق الخارجية وما يمكن ان تحتاجه من السلع الاردنية بهدف التصدير اليها وكذلك مراقبة نوعية الانتاج الصناعي وجودته من خلال الدور الذي تقوم به مؤسسة المواصفات والمقاييس بحيث يمكن السلع الاردنية من المنافسه في الخارج.

٣- توجيه العمل المصرفي التجاري لزيادة حصة ما يخصص من ائتمان لقطاع التصدير السلعي على حساب حصة قطاع الاستيراد وذلك لتخفيض حدة الاستيراد واثرها على ميزان المدفوعات من جهة وزيادة الاثر الايجابي للتصدير من جهة اخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- استعراض كافة الفرص الصناعية:- ويكون ذلك من خلال طريقة منظمه لاستعراض كافة الفرص الصناعية التي تستحق ان تدرس دراسة كافية ، ومراجعة جميع السلع والمواد التي تتضمنها النشرات الاحصائية للتجارة الخارجية والتعداد الصناعي والبيانات الاحصائية ، ومن ثم وفرة المواد الخام المحلية لهذه السلع والجدوى الاقتصادية ، وهل يوجد صناعة قائمة لهذه السلع والكميات التي ستستورد منها وامكانية تصديرها اذا صنعت محليا ومن ثم تعريف المستثمر الاردني والاجنبي بمجالات تصنيع مثل هذه السلع.

٥- الاعفاء من رسوم الاستيراد للالات والمعدات اللازمه للعملية التصنيعية ، حيث ان اعفاء السلع والالات والمواد الداخله في عملية التصنيع من الرسوم الجمركية تؤدي الى تخفيض التكاليف بمقدار فرض الرسوم الجمركية في حالة وجودها مما يشجع المستثمر على تأسيس المشروع الصناعي ، يضاف الى ذلك ان المشروع الذي ينتج سلعا للتصدير يصبح من السهل عليه دخول حلبة المنافسة في الاسواق الخارجية ، وقد تحتاج مشاريع صناعية اخرى الى منتجات هذا المشروع مما يخفض تكلفة انتاج هذه المشاريع .

٦- زيادة الحوافز الضريبية للمشاريع الصناعية التي تنتج سلعا للتصدير بحيث تلقى سلع التصدير اهمية خاصة وذلك لأمرين :-

أ- لكي تنافس السلع الاجنبية في الاسواق الخارجية من حيث الالتزام بالمواصفات والمقاييس .

ب- لما تجلبه من العملة الصعبة للبلد والتي يحتاجها في مشاريع التنمية الصناعية ، ومن هذا المنطلق فان المشاريع الصناعي التي تستطيع ان تثبت اقدامها في الاسواق الخارجية تحتاج الى تشجيع ملموس لتتمكن من زيادة نموها ، فيجب ان تحصل على اعفاءات اوسع من ضريبة الدخل على الربح المتحصل من البيع في الاسواق الخارجية عنه في الربح المتحصل من البيع في الاسواق المحلية.

٧- مشتريات الحكومة :- تعتبر الحكومة اكبر مشتري لكثير من السلع والمواد نظرا لصغر حجم السوق المحلي ، لذلك فعلى الحكومة ان تلزم المؤسسات والدوائر الحكومية على شراء ما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحتاجه من السلع المُنتجه محليا وعدم اعفاء هذه المؤسسات من الرسوم والضرائب في حالة استيرادها سلعا مشابهه للانتاج المحلي من الخارج.

٨- تشجيع اقامة الصناعات الصغيرة القادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة لما توفره هذه الصناعات من فرص العمل للأيدي الماهره ، حيث ان توسيع مثل هذه الصناعات سيزيد من اسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي وفي تطوير الامكانات التصديرية بما يكفل الحد من الاستيراد وتحقيق الدعم للميزان التجاري للاردن.

٩- تلعب عملية التمويل دورا هاما في انجاح المشروع الصناعي ، ومساهمة الحكومة في المشاريع الصناعية الكبرى او توفير القروض للمشاريع الصناعية عن طريق بنك الانماء الصناعي بفوائد مخفضه يؤدي الى تخفيض مشكلة ايجاد رأس المال وبالتالي الى تحسين الربح التجاري .

١٠- العمل على انشاء مؤسسة تعنى بتنمية الصادرات ترتبط بشكل اساسي بعمل ميداني ومكتبي وتوثيقي للوقوف على الاوضاع التسويقية بشكل عام على ان تكون مرتبطه بوزارة الصناعة والتجارة ويتطلب ذلك ما يلي :-

اولا :تشكيل مجلس يختص ببحث امور الصادرات الاردنية على ان يشكل من جميع الاطراف التي لها علاقه بالتصدير بشكل مباشر لوضع المعالم الرئيسية لـ :-

أ- سياسة تصديرية بشأن الصادرات والمنتجات التصديرية الاردنية.

ب- متابعة ومراقبة الخطوات المتخذه بهذا الشأن.

ج- التنسيق بين اجهزة الدولة المختلفة التي لها علاقه مباشرة بعمليات التصدير.

ثانيا: توفير المعلومات عن السلع القابله للتصدير وعن السوق المحلي والخارجي ومدى منافستها للسلع الاجنبية ، ولا يتأتى هذا الا بدراسة الاسواق والسلع وجمع المعلومات الكافية لوضع استراتيجية لهذه السلع ويتطلب هذا انشاء قسم توثيق لجمع المعلومات الضرورية عن السوق والسلع من الاطراف التالية:-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- السفارات والمستشارون والملحقون الاقتصاديون في الخارج وخاصة في الدول التي يتعامل معها الاردن او يرتبط باتفاقات تجارية والبلاد التي يصدر اليها او يستورد منها سلع ودراسة امكانية ايجاد اسواق او سلع منافسه بارخص الاثمان ، ودعم السلع المصدره الى بعض الاسواق للمحافظه على تلك الاسواق لصالح السلع الاردنية.

٢- ارسال موفدين الى الدول التي لا يتوفر فيها سفارات وملحقين تجاريين لجمع المعلومات من اسواق هذه الدول مع مندوبين من ذوي العلاقه عند الحاجه اذا كان ذلك ضروريا .

٣- جمع معلومات من النشرات الوارده من الدول الاخرى او الملحقيات التجارية الاجنبية في حال وجودها في الاردن .

٤- التعاون مع الشركات الاردنية والمصانع وغرفتي الصناعة والتجاره والمؤسسات الي تمارس عمليات الاستيراد والتصدير .

٥- اصدار نشرات بالمعلومات التي ترد من الملحقين والمستشارين والسفارات وتوزيعها على الشركات المصدره والمستورده. .

٦- التعاون مع المستشارين والملحقين الاردنيين بالخارج والطلب اليهم بدراسة اوضاع السلع الاردنية في الخارج من نواحي الجودة والمنافسة والتعبئه والتغليف ونشر المعلومات عن السلع الاردنية.

٧- حفظ هذه المعلومات في ملفات خاصة في قسم التوثيق بحيث يمكن لاي راغب وله علاقة الحصول على هذه المعلومات بحيث تشمل :-

أ- ملف خاص لكل سلعه يحتوي على المعلومات الكامله عنها بحيث تشمل المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها من الرسوم او الشكاوي التي ترد ...الخ.

ب- ملف لكل سوق يجد الاردن له فيه مصلحه قويه ومشجعه.

ثالثا: التنسيق بين المصدرين ومؤسسة تنمية الصادرات بحيث تمر كافة اذونات التصدير على المؤسسة للاطلاع عليها ووضعها في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملفاتهم التي سيقوم بانشاءها لهذه الغاية.

رابعا: وضع سياسة تصدير واستيراد ثابته ومرنه تتجاوب مع الاحوال والظروف التي قد تجد.

خامسا: الطلب من مدراء الاجنحه الاردنية في المعارض الدولية تسجيل ملاحظاتهم على الصناعات والسلع الاردنية وتوزيع هذه المعلومات على جميع الشركات والمؤسسات التي تشارك في المعارض.

سادسا: المشاركة بجميع الاتفاقات التي تعقد بين الاردن والدول الاخرى للاطلاع على العقبات والمعوقات التي تعترض سبل تنمية التبادل التجاري والقيود التي تحد من تصدير السلع الاردنية الى هذه الدول، وكذلك المشاركة بالندوات والمؤتمرات التي تعقد خارج الاردن.

سابعا: عمل تقارير عن المعلومات وتوزيعها في نشرات على اصحاب الصناعات والسفارات والملحقيات في الخارج.

ثامنا: وضع ميزانية للمؤسسة لاغراض تنمية الصادرات عن طريق :-

أ- ايفاد الموظفين لدراسة الاسواق.

ب- دعوة الوفود التجارية من الدول الاخرى للاطلاع على المنتجات الاردنية وخاصة من الدول التي يمكن ان يصدر اليها.

ج- وضع كميات من المنتجات الاردنية بشكل دائم في غرفة صناعة عمان لتتمكن الوفود التجارية الاجنبية من الاطلاع عليها.

د- تشجيع اقامة اسواق للسلع الاردنية في الخارج.

تاسعا: وضع نظام حوافز لتشجيع الصادرات وتطوير هذه الحوافز لخدمة الصادرات.

عاشرا: تقوية جهاز الملحقين الاقتصاديين والتجاريين ليشمل اكبر عدد ممكن من الدول التي يتعامل معها الاردن.

انتهى بعون الله،،،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نسبة مساهمة أهم القطاعات الأقتصادية في الأنتاج المحلي الأجمالي ولعدة سنوات مختارة (١٩٦٨م - ١٩٨٧م)

القطاعات	١٩٦٨	١٩٧١	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧	المعدل السنوي
الناتج المحلي الأجمالي بسعر التكلفة	٢ر١٣٨	١٦٦	٦ر٦٦٨	٤ر٨٨٨	٤ر١٠٥٩	١ر١٢٠١	١٣١٨	٦ر١٣٩٠	١ر١٤٠١	
أ - مجموع قطاع الأنتاج/ الناتج المحلي الاجمالي	٥ر٣١٪	١ر٣٠٪	٨ر٣٦٪	-ر٣٩٪	٣ر٣٩٪	٣ر٣٨٪	٨ر٣٨٪	٥ر٣٧٪	٣ر٣٦٪	٤ر٣٦٪
مجموع قطاع الزراعة/الناتج المحلي الأجمالي	٧ر١١٪	٤ر١٤٪	٥ر٦٪	٣ر٧٪	٢ر٧٪	٧٪	٥ر٧٪	٥ر٨٪	-ر٨٪	٧ر٨٪
مجموع قطاع الزراعة قطاع الأنتاج	٢ر٣٧٪	٩ر٤٧٪	٧ر١٧	٧ر١٨٪	٤ر١٨٪	٢ر١٨٪	٤ر١٩٪	٨ر٢٢٪	٩ر٢١٪	٦ر٢٤٪
مجموع قطاع الصناعة والمناجم/الناتج المحلي الأجمالي	٧ر١١٪	٩ر٩٪	٢ر١٨٪	٨ر١٨٪	٧ر١٩٪	٢ر١٩٪	٥ر١٩٪	٢ر١٨٪	٣ر١٧٪	٩ر١٦٪
مجموع قطاع الصناعة والمناجم/قطاع الأنتاج	٢ر٣٧٪	٩ر٣٢٪	٥ر٤٩٪	٢ر٤٩٪	٢ر٥٠٪	٩ر٤٩٪	٢ر٥٠٪	٦ر٤٨٪	٦ر٤٧٪	١ر٤٦٪
مجموع قطاعات الأنتاج الأخرى/الناتج المحلي	٧ر١١٪	٩ر٩٪	٢ر١٨	٨ر١٨٪	٧ر١٩٪	٢ر١٩٪	٥ر١٩٪	٢ر١٨٪	٣ر١٧٪	٩ر١٦٪
مجموع قطاع الصناعة والمناجم/قطاع الأنتاج	٢ر٣٧٪	٩ر٣٢٪	٥ر٤٩٪	٢ر٤٩٪	٥٠٪	٩ر٤٩٪	٢ر٥٠٪	٦ر٤٨٪	٦ر٤٧٪	١ر٤٦٪
مجموع قطاعات الأنتاج الأخرى/الناتج المحلي الاجمالي	١ر٨٪	٨ر٥٪	١ر١٢٪	٩ر١٢٪	٤ر١٢٪	٢ر١٢٪	٨ر١١٪	٧ر١٠٪	١ر١١٪	٨ر١٠٪
مجموع قطاعات الانتاج الأخرى/قطاع الأنتاج	٦ر٢٥٪	٢ر١٩٪	٨ر٣٢٪	١ر٣٣٪	٦ر٣١٪	٩ر٣١٪	٤ر٣٠٪	٦ر٢٨٪	٥ر٣٠٪	٣ر٢٩٪
ب- مجموع قطاع الخدمات /الناتج المحلي الأجمالي	٥ر٦٨٪	٩ر٦٩٪	٢ر٦٣٪	-ر٦١٪	٧ر٦٠٪	٦ر٦١٪	٢ر٦١٪	٥ر٦٢٪	٧ر٦٣٪	٦ر٦٣٪
التجارة الى الناتج المحلي الأجمالي	١ر٦٥٪	٦٦٪	٦ر٥٩٪	٦ر٥٧٪	٢ر٥٧٪	٨ر٥٧٪	٥ر٥٧٪	٥ر٦٠٪	٦ر٦١٪	٣ر٦٠٪
التجارة الى قطاع الخدمات	٩٥٪	٤ر٩٤٪	٣ر٩٤٪	٤ر٩٤٪	٢ر٩٤٪	٩ر٩٣٪	٩ر٩٣٪	٧ر٩٦٪	٦ر٩٦٪	٨ر٩٤٪
قطاع الخدمات الأخرى/الناتج المحلي الأجمالي	٤ر٣٪	٩ر٣٪	٦ر٣٪	٤ر٣٪	٥ر٣٪	٨ر٣٪	٧ر٣٪	١ر٢٪	٢ر٢٪	٣ر٣٪
قطاع الخدمات الأخرى/قطاع الخدمات	٥٪	٦ر٥٪	٧ر٥٪	٦ر٥٪	٨ر٥٪	١ر٦٪	١ر٦٪	٣ر٣٪	٤ر٣٪	٢ر٥٪

المصدر :- البنك المركزي الأردني - النشره الشهرية

اعداد مختلفة

بلغت نسب مساهمة قطاع الأنتاج طيلة الفترة المذكورة ٤ر٣٦٪ من الناتج المحلي الأجمالي

= = = = الخدمات = = ٧ر٦٣٪ = = = =

ملحق رقم (٢)

مقدرة الاردن الاستيرادية المتأتية من الصادرات السلعية (١٩٧٠-١٩٨٧)

السنه	عائدات الصادرات السلعية	الرقم القياسي لسعر الوحده من المستوردات ١٩٦٩=١٠٠	القدره الاستيراديه المتائيه من الصادرات		نمو القدره الاستيرادية٪
			القيمه	الرقم القياسي	
١٩٧٠	٩ر٣	١٠٨ر٦	٨ر٦	١٠٠٪	—
١٩٧١	٨ر٨	١٢٦ر٥	٧ر٠	٨١ر٤	-١٨ر٦ ٪
١٩٧٢	١٢ر٦	١٣٧ر٩	٩ر١	١٠٥ر٨	٣٠ر٠ ٪
١٩٧٣	١٣ر٩	١٤٤ر٥	٩ر٦	١١٢ر٨	٠٠٥ر٥٪
١٩٧٤	٣٩ر٥	١٨٣ر٥	٢١ر٥	٢٥٠ر٠	١٢١ر٧٪
١٩٧٥	٤٠ر٠	٢٥١ر٩	١٥ر٩	١٨٤ر٩	-٠٢٦ر٠٪
١٩٧٦	٤٩ر٦	٤٢٤ر٠	٢٢ر١	٢٥٧ر٠	٠٣٩ر٠٪
١٩٧٧	٦٠ر٣	٢٢٨ر٦	٢٦ر٣	٣٠٤ر٧	٠١٩ر٠٪
١٩٧٨	٦٤ر١	٢٢٢ر١	٢٨ر٨	٣٣٤ر٩	٠٠٩ر٩٪
١٩٧٩	٨٢ر٦	٢٣٧ر٧	٣٤ر٨	٤٠٤ر٧	٠٢٠ر٨٪
١٩٨٠	١٢٠ر١	٢٩٥ر١	٤٠ر٧	٤٧٣ر٣	٠١٧ر٠٪
١٩٨١	١٦٩ر٠	٣٥٩ر٢	٤٧ر١	٥٤٧ر٧	٠١٥ر٧٪
١٩٨٣	١٨٥ر٦	٣٦٥ر١	٥٠ر٨	٥٩٠ر٧	٠٠٧ر٩٪
١٩٨٣	١٦٠ر٠	٣٣٣ر٥	٤٨ر٠	٥٥٨ر١	-٠٠٥ر٥٪
١٩٨٤	٢٦١ر١	٣٥٠ر٤	٧٤ر٥	٨٦٦ر٣	٠٥٥ر٠٪
١٩٨٥	٢٥٥ر٤	٣٤١ر١	٧٤ر٩	٨٧٠ر٩	٠٠٠ر٥٪
١٩٨٦	٢٢٥ر٦	٢٥٦ر٩	٨٧ر٨	١٠٢٠ر٩	٠١٧ر٧٪
١٩٨٧	٢٤٨ر٨	٢٦٦ر٨	٩٣ر٣	١٠٨٤ر٩	٠٠٦ر٣٪

المصدر :- البنك المركزى الاردني ١- بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣) عدد خاص .

البنك المركزى الاردني ٢- النشرة الاحصائية الشهرية آب ١٩٨٦.

البنك المركزى الاردني ٣- النشرة الاحصائية تشرين ثاني ١٩٨٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٣)
شروط التبادل التجاري للاردن

السنه	شروط التبادل التجاري السلعي الصافي	الربح أو الخسارة	القدرة على الاستراد
١٩٧٠	٧٧ر٥٩	- ٢٢ر٤١	٧٧ر٦٠
١٩٧١	٦١ر٩٥	- ٣٨ر٠٥	٥٦ر٤٩
١٩٧٢	٦٨ر٤٧	- ٣١ر٥٣	٧٧ر٦٧
١٩٧٣	٦٥ر٩٤	- ٣٤ر٠٦	٨١ر٢٢
١٩٧٤	١٠٥ر٥٤	- ٥٥ر٥٤	١٨٤ر٤٣
١٩٧٥	٨٧ر١٩	- ١٢ر٨١	١٣٠ر٨٤
١٩٧٦	٨٨ر٠٢	- ١١ر٧٨	١٦٧ر٧٢
١٩٧٧	٨٦ر٣٩	- ١٣ر٦١	١٩٨ر١٤
١٩٧٨	٨٥ر٦٣	- ١٤ر٣٧	٢٢١ر٣١
١٩٧٩	٨٠ر٥٨	- ١٩ر٤٢	٢٤٥ر٧٤
١٩٨٠	٧٧ر١٣	- ٢٢ر٨٧	٢٩٣ر٦٢
١٩٨١	٧٢ر٧١	- ٢٧ر٣٠	٣٢٢ر٧٢
١٩٨٢	٧٨ر١٨	- ٢١ر٨٢	٣٥٤ر٩٣
١٩٨٣	٧٨ر٢٤	- ٢١ر٣١	٣٥٢ر١٤
١٩٨٤	٨١ر٠٥	- ٤ر٢٥	٥١٢ر١٤

المصادر :- البنك المركزي الاردني بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣) عدد خاص
- البنك المركزي الاردني النشرة الاحصائية الشهرية كانون ثاني ١٩٨٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٤)

تطور قيمة المستوردات والصادرات والعجز في الميزان التجاري
في الاردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٧)

السنه	الصادرات	المستوردات	العجز التجاري
١٩٧٣	١٣ر٩	١٠٨ر٢	- ٨٣ر٧
١٩٧٤	٣٩ر٥	١٥٦ر٥	- ١٠٥ر٩
١٩٧٥	٤٠ر٠	٢٣٤	- ١٨٤ر١
١٩٧٦	٤٩ر٦	٣٣٩ر٥	- ٢٧٠ر٠
١٩٧٧	٦٠ر٣	٤٥٤ر٤	- ٣٧١ر١
١٩٧٨	٦٤ر١	٤٥٨ر٩	- ٣٦٨ر٠
١٩٧٩	٨٢ر٦	٥٨٩ر٦	- ٤٦٧ر٤
١٩٨٠	- ١٢٠ر٠	- ٧١٦ر٠	- ٥٤٣ر٣
١٩٨١	- ١٦٩ر٠	١٠٤٧ر٥	- ٨٠٣ر٧
١٩٨٢	١٨٥ر٦	١١٤٢ر٥	- ٨٧٦ر٦
١٩٨٣	- ١٦٠ر٠	١١٠٣ر٤	- ٨٩١ر٤
١٩٨٤	٢٦١ر١	١٠٧١ر٣	- ٧٧٨ر٥
١٩٨٥	٢٥٥ر٤	١٠٧٤ر٥	٧٦١ر٦
١٩٨٦	٢٢٥ر٦	٨٥٠ر٢	- ٥٩١ر٨
١٩٨٧	٢٤٨ر٨	٩١٥ر٥	- ٥٩٦ر٩

المصدر : البنك المركزي الاردني - النشره الشهريه - اعداد مختلفه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٥)

الايرادات الخارجية للحكومة (١٩٦٨-١٩٨٧) بالمليون دينار

السنه	المساعدات الماليه لدعم الموازنـــــه	المساعدات الاقتصادية والفنية	المجموع	القروض
١٩٦٨	٣٩ر٨	٠ر٣	٤٠ر١	٥ر٠٤
١٩٦٩	٣٧ر٦	٠ر٨	٣٨ر٤	٤ر٠٧
١٩٧٠	٣٣ر٠	٢ر٤	٣٥ر٤	٢ر٠١
١٩٧١	٣٤ر٠٩	٠ر٥	٣٥ر٤	٣ر٠٦
١٩٧٢	٤٤ر-	٠ر٥	٤٤ر٥	٧ر٠٤
١٩٧٣	٤٣ر٥	٠ر٢	٤٣ر٧	١١ر٠٥
١٩٧٤	٥٧ر٧	—	٥٧ر٧	١٥ر٠٢
١٩٧٥	٩٧ر١	٣ر٥	١٠٠ر٦	١٦ر٠٢
١٩٧٦	٦٦ر٢	—	٦٦ر٢	١٩ر٠٩
١٩٧٧	١٢٢ر٢	—	١٢٢ر٢	٥٨ر٥٠
١٩٧٨	٨١ر٧	—	٨١ر٧٠	٩٠ر٧٠
١٩٧٩	٢١٠ر٣	—	٢١٠ر٣	٣٧ر٠٦
١٩٨٠	٢٠٩ر٣٠	٢ر٠	٢١١ر٣	٧١ر٠٦
١٩٨١	٢٠٦ر٣	—	٢٠٦ر٣	٧٦ر٣٩
١٩٨٢	١٩٩ر٥٨	—	١٩٩ر٥٨	٦٥ر٠٣
١٩٨٣	١٩٧ر١	٠ر٣	١٩٧ر٣١	٧٦ر٨٠
١٩٨٤	١٠٦ر١	—	١٠٦ر١	١٢٢ر٢٠
١٩٨٥	١٨٧ر٨٣	—	١٨٧ر٨٣	١٦٢ر٤١
١٩٨٦	١٤٣ر٧٠	—	١٤٣ر٧٠	١٥٩ر٧٧
١٩٨٧	١٣٤ر٠٠	—	١٣٤ر٠٠	٨٩ر٨٧

المصدر :- ١- البنك المركزى الاردني بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣) عدد خاص

٢- البنك المركزى الاردني النشرة الاحصائية الشهرية كانون ثاني ١٩٨٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٦)

نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات الوطنية والانتاج القومي الاجمالي
(١٩٧١-١٩٨٧)

بالمليون دينار

السنة	الصادرات الوطنية	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات الوطنية٪	الانتاج القومي الاجمالي	الصادرات الصناعية الى الانتاج القومي الاجمالي٪
١٩٧١	٨ر٨	٢ر٤	٢٧ر٣٪	١٩٩	١ر٢٪
١٩٧٢	١٢ر٦	٣ر٨	٣٠ر٢٪	٢٢١	١ر٧٪
١٩٧٣	١٣ر٩	٤ر٧	٣٣ر٨٪	٢٤٢	١ر٩٪
١٩٧٤	٣٩ر٥	٩ر٤	٢٣ر٨٪	٢٧٩	٣ر٤٪
١٩٧٥	٤٠	٩ر٤	٢٣ر٥٪	٣٧٦	٢ر٥٪
١٩٧٦	٤٩ر٦	١٢ر٤	٢٥ر-٪	٥٦٢	٢ر٢٪
١٩٧٧	٦٠ر٣	٢٠ر٤	٣٣ر٨٪	٦٦٠	٣ر١٪
١٩٧٨	٦٤ر١	٢٦ر٣	٤١ر١٪	٧٨١	٣ر٤٪
١٩٧٩	٨٢ر٦	٣٣ر٣	٤٠ر٣٪	٩٢١	٣ر٦٪
١٩٨٠	١٢٠ر-	٤٦ر٥	٣٨ر٦٪	١١٩٠	٣ر٩٪
١٩٨١	١٦٩	٧٨ر٢	٤٦ر٣٪	١٤٨٣	٥ر٣٪
١٩٨٢	١٨٥ر٦	٨٤ر٣	٤٥ر٤٪	١٦٧٣	٥ر-٪
١٩٨٣	١٦٠	٦٩ر٩	٤٣ر٧٪	١٧٧٠	٣ر٩٪
١٩٨٤	٢٦١ر١	١٣١ر١	٥٠ر٢٪	١٨٥٤	٧ر١٪
١٩٨٥	٢٥٥ر٤	١١٣ر٢	٤٤ر٣٪	١٨٨٢	٦ر-٪
١٩٨٦	٢٢٥ر٦	٨٤ر٣	٣٧ر٤٪	١٩١٩	٤ر٤٪
١٩٨٧	٢٤٨ر٨	١٢٣ر-	٤٩ر٤٪	١٨٦٨	٦ر٦
المعدل			٣٧ر٣٪		٣ر٨٪

المصدر : البنك المركزي الأردني النشرة الشهرية اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٧)

الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية والاسعار الثابته (١٩٦٨-١٩٨٧)

السنه	الرقم القياسي الضمني (١)	الرقم القياسي لتكاليف المعيشه ١٩٦٧=١٠٠ (٢)	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفه بالمليون دينار			
			بالاسعار الجارية (٣)	التغير السنوي٪	بالاسعار الثابته (٤)	التغير السنوي ٪
١٩٦٨	٨٦	١٠٠	١٥٦	-	١٨١	-
١٩٦٩	٩٢	١٠٧	١٨٣	٪١٧ر٣	١٩٩	٪٩ر٩
١٩٧٠	٩٨	١١٤	١٧٤	٪٠٤ر٩	١٧٨	٪١٠ر٦
١٩٧١	١٠٣	١٢٠	١٨٦	٪٠٦ر٩	١٨١	٪٠١ر٧
١٩٧٢	١٠٨	١٢٦	٢٠٧	٪١١ر٣	١٩٢	٪٠٦ر٠
١٩٧٣	١٢١	١٤١	٢١٨	٪٠٥ر٣	١٨٠	٪٠٦ر٣
١٩٧٤	١٤٣	١٦٧	٢٤٧	٪١٣ر٣	١٧٣	٪٠٣ر٩
١٩٧٥	١٦١	١٨٨	٣١٢	٪٢٦ر٣	١٩٤	٪١٢ر١
١٩٧٦	١٨٠	٢١٠	٤٢١	٪٣٥ر٠	٢٣٤	٪٢٠ر٦
١٩٧٧	٢٠٥	٢٤٠	٥١٤	٪٢٢ر٠	٢٥١	٪٠٧ر٢
١٩٧٨	٢٢٠	٢٥٧	٦٣٢	٪٢٢ر٩	٢٨٧	٪١٤ر٣
١٩٧٩	٢٥٢	٢٩٤	٧٥٣	٪١٩ر١	٢٩٩	٪٠٤ر٢
١٩٨٠	٢٧٩	٣٢٦	٩٨٤	٪٣٠ر١	٣٥٣	٪١٨ر١
١٩٨١	٣٠٠	٣٥١	١١٦٤	٪١٨ر٣	٣٨٨	٪٠٩ر٩
١٩٨٢	٣٢٢	٣٧٧	١٣٢١	٪١٣ر٥	٤١٠	٪٠٥ر٧
١٩٨٣	٣٣٨	٣٩٦	١٤٢٢	٪٠٧ر٧	٤٢١	٪٠٢ر٧
١٩٨٤	٣٤٩	٤٠٩	١٤٩٨	٪٠٥ر١	٤٢٩	٪٠١ر٩
١٩٨٥	٣٤٦	٤٠٦	١٦٠٦	٪٠٧ر٢	٤٦٤	٪٠٨ر٢
١٩٨٦	٣٤٦	٤٠٦	١٦٤٠	٪٠٢ر١	٤٧٤	٪٠٢ر٢
١٩٨٧	٣٤٥	٤٠٥	١٦٨٦	٪٠٢ر٨	٤٨٩	٪٠٣ر٢

المصادر : ١- دائرة الاحصاءات العامة الحسابات القومية للاردن (١٩٥٢-١٩٧٦)

٢- البنك المركزي الاردني: بيانات احصائية سنويه (١٩٦٤-١٩٨٣) عدد خاص جدول رقم (٤٤)

٣- البنك المركزي الاردني : النشره الاحصائيه الشهريه آ ب ١٩٨٦، تشرين ثاني ١٩٨٨

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته = الناتج المحلي بالاسعار الجاريه × ١٠٠ / الرقم القياسي الضمني

المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧

	٦٨-٧٩	٨٠-٨٧	٦٨-٨٧
معدل نمو الناتج المحلي بالاسعار الجارية	٪١٤ر٠	٪١٠ر٩	٪١٣ر١
معدل نمو الناتج المحلي بالاسعار الثابته	٪٠٤ر٦	٪٦ر٩	٪٠٥ر٤

المصدر : - تم احتساب النسب من الملحق رقم (٧)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٨)

الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية والاسعار الثابتـــه (١٩٦٨-١٩٨٧)

السنه	الرقم القياسي الضمنـــي	الرقم القياسي لتكلفة المعيشه ١٩٦٧=١٠٠	الناتج القومي الاجمالي بسعر التكلفه بالمليون دينار			
			بالاسعار الجاريـــه	التغير السنوي٪	بالاسعار الثابته	التغير السنوي٪
١٩٦٨	٨٦	١٠٠	١٦٦	-	١٩٣	-
١٩٦٩	٩٢	١٠٧	١٩٧	٦ر١٨٪	٢١٤	٩ر١٠٪
١٩٧٠	٩٨	١١٤	١٨٧	٠ر٠٥٪	١٩١	(٨ر١٠٪)
١٩٧١	١٠٣	١٢٠	١٩٩	٤ر٠٦٪	١٩٣	٠ر٠١٪
١٩٧٢	١٠٨	١٢٦	٢٢١	٠ر١١٪	٢٠٥	٢ر٠٦٪
١٩٧٣	١٢١	١٤١	٢٤٢	٥ر٠٩٪	٢٠٠	٤ر٠٢٪
١٩٧٤	١٤٣	١٦٧	٢٧٩	٣ر١٥٪	١٩٥	(٥ر٠٢٪)
١٩٧٥	١٦١	١٨٨	٣٧٦	٨ر٣٤٪	٢٣٤	٠ر٢٠٪
١٩٧٦	١٨٠	٢١٠	٥٦٢	٥ر٤٩٪	٣١٢	٠ر٣٣٪
١٩٧٧	٢٠٥	٢٤٠	٦٦٠	٤ر١٧٪	٣٢٢	٢ر٠٣٪
١٩٧٨	٢٢٠	٢٥٧	٧٨١	٣ر١٨٪	٣٥٥	٢ر١٠٪
١٩٧٩	٢٥٢	٢٩٤	٩٢١	٩ر١٧٪	٣٦٥	٨ر٠٢٪
١٩٨٠	٢٧٩	٣٢٦	١١٩٠	٢ر٢٩٪	٤٢٧	٠ر١٧٪
١٩٨١	٣٠٠	٣٥١	١٤٨٣	٦ر٢٤٪	٤٩٤	٧ر١٥٪
١٩٨٢	٣٢٢	٣٧٧	١٦٧٣	٨ر١٢٪	٥٢٠	٣ر٠٥٪
١٩٨٣	٣٣٨	٣٩٦	١٧٧٠	٨ر٠٥٪	٥٢٤	٨ر ٪
١٩٨٤	٣٤٩	٤٠٩	١٨٥٤	٨ر٠٤٪	٥٣٩	٣ر٠١٪
١٩٨٥	٣٤٦	٤٠٦	١٨٨٢	٥ر٠١٪	٥٤٤	٤ر٠٢٪
١٩٨٦	٣٤٦	٤٠٦	١٩١٩	٠ر٠٢٪	٥٥٥	٠ر٠٢٪
١٩٨٧	٣٤٥	٤٠٥	١٨٦٨	(٦ر٠٢٪)	٥٤٢	(٣ر٠٢٪)

المصادر :- ١) دائرة الاحصاءات العامة القومية للاردن ١٩٥٢-١٩٧٦

٢) البنك المركزي الاردني:- بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٤ عدد خاص جدول رقم ٤٤

٣) البنك المركزي الاردني :- النشرة الاحصائية الشهرية آب ١٩٨٦ ، تشرين ثاني ١٩٨٨

الناتج القومي بالاسعار الثابته = الناتج القومي بالاسعار الجاريه ×١٠٠ / الرقم القياسي الضمني

المعدل السنوي لنمو الناتج الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧

	٧٩-٦٨	٨٧-٨٠	٨٧-٦٨
معدل نمو الناتج القومي بالاسعار الجارية	١ر١٦٪	٨ر٩٪	٦ر١٣٪
معدل نمو الناتج القومي الاجمالي بسعر الكلفه بالاسعار الثابته	٤ر٦ ٪	٣ر٥ ٪	٩ر٥ ٪

المصدر :- تم احتساب النسب من ملخق رقم (٨)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- مصادر البحث باللغة العربية

اولا - الكتب :-

١- أحمد قاسم الاحمد ، اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني ، الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، عمان : ١٩٨٠ .

٢- أحمد قاسم الاحمد وعامر باكير . مؤسسة تنمية الصادرات في الاردن ، الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الاقتصادية، عمان ١٩٨٧.

٣- أحمد مصطفى التصنيع الاحلالي للمستوردات ، مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الاردن ، البنك المركزي، دائرة الابحاث والدراسات ، عمان : ١٩٧٣ .

٤- أحمد ملكاوي ، التنمية الصناعية في المملكة الاردنية الهاشمية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية بغداد ١٩٨٤ .

٥- جابر بدور ، سياسات التجارة الخارجية في الاردن تطورها وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الاردني ١٩٦٨ - ١٩٨٢ الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الاقتصادية ، عمان : ١٩٨٢ .

٦- عبد الحكيم عبد الحميد عثمان ، دور التمويل المصرفي في التنمية الصناعية في الاردن ، الجامعة الاردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، رسالة ماجستير ،عمان : ١٩٨٤

٧- غالب عمرو عرفات ، التنمية الصناعية في الاردن ، حالتها الحاضره وطرق دعمها ، مركز التنمية الصناعية في الاردن، وزارة الاقتصاد الوطني ، عمان : ١٩٧٠

٨- فرنسوا ريفية ، النمو الصناعي في اقتصاد معان ، حالة الاردن ، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعاصر ترجمة جورج ابو صالح ، بيروت : ١٩٨٢ .
٩- فؤاد محمود . التصدير والاستيراد ، دائرة النهضه العربية، القاهره : ١٩٧٨ .
١٠- محمد الصمادي وأخرون . واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ودورها في الاقتصاد الوطني، دائرة البحوث الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية، عمان : ١٩٨٤
١١- محمد الصمادي ومحمد عميره. تنمية الصادرات الصناعية في الاردن ، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية عمان : ١٩٧٩ .
١٢- محمد عميره وطايل الحجي . المقدره على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الأردن (١٩٧٣ - ١٩٨٥) دائرة البحوث الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان : ١٩٨٧ .
١٣- هاشم الدباس . سياسة الأردن الصناعية ، نشاتها تطورها، انجازاتها، مطبعة وزارة السياحة والاثار عمان : ١٩٨٠

١٤- هاشم الدباس واخرون . استراتيجية التنمية الصناعية في الأردن ، عمان : ١٩٧٨ .
١٥- هاني الشكعه. تقييم التكنولوجيا الصناعية في الأردن، المجلس القومي للتخطيط ، عمان : ١٩٨٤ .
١٦- وجدي محمود حسن . نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية ، دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري ، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية : ١٩٧٣ .
١٧- وديع شرايحه . التنمية الاقتصادية في الاردن ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات الاقتصادية، مطبعة النهضه الجديدة، القاهره : ١٩٦٨.
١٨- وديع شرايحه . تخطيط التجارة الخارجية ، تجارب عربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهره : ١٩٦٨ .

ثانيا :- منشورات صادرة عن مؤسسات رسمية :-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩- المملكة الأردنية الهاشمية ، مجلس الاعمار الاردني، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، عمان : مجلس الاعمار الاردني ، ١٩٦٥ .
٢٠- المملكة الأردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، عمان : المجلس القومي للتخطيط.
٢١- المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، عمان: المجلس القومي للتخطيط .
٢٢- المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ عمان : المجلس القومي للتخطيط.
٢٣- المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،عمان : وزارة التخطيط .
٢٤- البنك المركزي الأردني ، التقارير السنوية لاعوام مختلفة، عمان : البنك المركزي الأردني .
٢٥- البنك المركزي الأردني ، النشرات الاحصائية الشهرية، إعداد مختلفة، عمان : البنك المركزي الأردني .
٢٦- المملكة الارنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، دائرة الاحصاءات العامة : ١٩٨٧ .
٢٧- المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي : ١٩٨٤ .
٢٨- المملكة الأردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ، شباط ١٩٨٧ .
٢٩- المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ، شباط ١٩٨٨ .
٣٠- قانون تشجيع الاستثمار ، قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٤ ، منشور في الجريدة الرسمية رقم ٣٢٠٠ الصادر بتاريخ ٨ كانون ثاني ١٩٨٤ .
٣١- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٨٧ المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم ٣٤٦٨ الصادر بتاريخ ٩ نيسان ١٩٨٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٢- المملكة الأردنية الهاشمية ، قوانين وانظمة مؤسسة المراكز التجارية ، مؤسسة المراكز التجارية الأردنية عمان : ١٩٧٢

ثالثا :- التقارير والمؤتمرات:-

٣٣- التقارير السنوية الصادرة عن الدول العربية في مجال انتاج واستهلاك الكهرباء ١٩٨٨ .

٣٤- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، هيكل الصناعة في ضوء خطط وبرامج التنمية النافذه في الاقطار العربية الاعضاء في المجلس، عمان تشرين ثاني ١٩٨٣ .

٣٥- المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، جامعة الدول العربية ، الدائرة الاقتصادية، الامانة العامة لاتحاد الاقتصادين العرب، بغداد : ١٩٧٨

٣٦- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، التوجيهات الرئيسية للعمل العربي ، المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بعنوان معوقات العمل العربي المشترك بغداد ٢١ - ٢٣ ايلول ١٩٨٥ .

٣٧- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، السياسات الصناعية في الوطن العربي ، عمان ، نيسان ١٩٨٦

رابعا:- الندوات :-

٣٨- اديب جداد ، البنك المركزي الأردني ، تمويل وضمان الصادرات الوطنية في الأردن ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الأردنية - طموحات وفرص - تنظمها غرفة صناعة عمان ، عمان ١٩ اذار ١٩٨٩ .

٣٩- حسان السعودي ، المواصفات القياسية والتصدير ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية - طموحات وفرص - تنظمها غرفة صناعة عمان ، عمان ، في ١٩٨٩/٣/١٩م .

٤٠- علي الدجاني ، اثر البروتوكولات التجارية الأردنية في التصدير ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الصناعية - طموحات وفرص - تنظمها غرفة صناعة عمان ، عمان في ١٩٨٩/٣/١٩م .

خامسا: - مصادر اخرى :-

٤١- بثينه المحتسب ، سياسة تشجيع الصادرات السلعية في الأردن، بحث غير منشور ، الجامعة الأردنية ، ١٩٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- مصادر البحث باللغة الانجليزيـــــة

1- Amerah,Mohamad Saad, Import Substitution or Export Expansion as Strategies for Growth a case Study of Jordan, A thesis Submitted for A Ph.D.Degree in Economics At the University of Keele, February 1982 .

2- B. , Balassa and Associates: the Structure of Protection in Developing Countries (The Johns Hopkins Press, Baltimore and London 1971).

3- Gatz Werner , Export Promotion for Developing Countries, Bremen Economic Research Institue, Bremen 1969.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit